وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم: العلوم الاجتماعية

التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة دراسة ميدانية – بمدينة أم البواقي – حي ماكوماداس- نموذجا.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث LMD في علم الإجتماع
تخصص: ثقافة المدينة و تنمية المجتمع.

إعداد الطالبة:
صليحة حاجي

إشراف:
- أ.د مصطفى عوفـي

إشراف مساعد: د. سعيدة رحامنية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د.نصر الدين بهتون	أستاذ محاضر –أ-	جامعة خنشلة	رئيسا
أ.د مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	مشرفا ومقررا
د. محمود بوقطف	أستاذ محاضر -أ-	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
أ.د أمحمد دلاسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا
أ.د حسين بن سليم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا
د.سعيدة رحامنية	أستاذ محاضر-ب-	عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا مساعدا (مدعوا)

السنة الجامعية: 2020-2021

الشكر والتقدير

الشكر لله تعالى على عونه وتوفيقه وتحقيق المقاصد وحدهُ لا أحد قبله وله الحمد حتى يرضى ؛ونسأله علماً نافعاً وعملاً متقبلاً فيه الزيادة والثناء عليه.

*من لم يشكر الناس لم يشكر الله *

قد يعجز اللسان وتغيبُ حروف الكلمات عن شكر مشرفي أ.د مصطفى عوفي جامعة باتنة -1 ؛الذي ساندني بموافقته وتكبدهِ عناءَ إشرافي لأطروحتي بالرغم من ثقل إلتزاماتهِ الكثيرة ؛في وسط كوكبةٍ من الأفاضل الأساتذة الدكاترة الذين لم أجد إليهم سبيلاً في تقبّل الإشراف على أطروحتي؛وكان له الفضل الكبير بعد الله تعالى *جزاه الله خيراً* وأطال الله في عمره ؛خصوصا أنه المشرف الثاني بعد الأول الذي عيّن للإشراف عليّ هو السيد الدكتور عبد القادر باديس الذي كان له جزء مهم أيضا في هذه الأطروحة بالرغم من إختلاف الإختصاصين له كل التقدير والإحترام؛ الشكر و التقدير موصول إلى رئيس المشروع في الدكتوراه تخصص: ثقافة المدينة وتنمية المجتمع لأستاذي أ.د عبد العزيز العايش على كل ما قدمه للرُقيّ لهذه الجامعة وتطويرها بين الجامعات الجزائرية ولكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بالخصوص *جزاه الله خيرًا* وأطال الله في عمره ؛كما أشكر مساعدة المشرف د.سعيدة رحامنية على كل ما قدمته لي من نصح وتوجيه ؛وأتمنى لها التوفيق فيما تطمح له وتسعى في تحقيقه وإلى الحصول على الأستاذية وفقها الله لما يحبه ويرضاه .

شكر خاص للسيد المدير للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وهي إضافة كبيرة للإطارات و الإطارات السامية بمجمع شركة سونلغاز.

شكري الكبيرين للدكتورة أشواق جميل الآغا و الأستاذة ريما عرفات حبيباتي الغوالي.

كما لا يفوتني أن أشكر عاملات وعمال جامعة عباس لغرور – خنشلة؛ وأخص بالذكر كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية والأساتذة الكرام كل بإسمه وكل بتخصصه.

كما أشكر د.صالي محمد من جامعة قاصدي مرباح –ورقلة وله كل التقدير والإحترام ،ولأساتذة مجلة الباحث الإجتماعي ورئيسهم لكم مني كل الشكر والإحترام؛كما أشكر الأساتذة أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم مناقشة أطروحتي ؛ومما لا بد منه هو شكر كل من كان سببا في وصولي إلى هذه المرحلة.

بإسمي نيابة عن عائلتي *شكرًا لكم جميعاً*.

الإهـداء

أُهدي لمن أهداني رضاه عني إلى الغالي أحمد حاجي رحمةُ الله عليه."...

إلى بؤرة النور التي عَبرت بي نحو الأمل والأماني الجميلة؛وأتسع قلبه ليحتوي حُلمي حين ضاقت الدنيا فروض الصعاب من أجلي وسار في حُلكة الدرب ليغرس معاني النور والصفاء في قلبي ؛وعلمني معنى أن نعيش من أجل الحق والعلم لنظل أحياءَ حتى ولو فارقت أرواحنا أجسادنَا *؛ ولطالما تفطر قلبه شوقا،وحنت عيناه الوضائتان إلى رؤيتي متقلدةً شهادةَ الدكتوراه *وهاهي قد أينعت لأقدمها بين يديه *والدي الحبيب أحمد *لقد أَثر مايحب على من يُحب؛ وعاش من أجلنا من أجل أن نحيا حياة كريمة في بيت كريم وفي أحضان علم نافع كريم ؛ومن أجل أن أمثل أمامه وقبل أن يتحقق هذا الحلم إنتقلتَ إلى جوار ربنا بعد صلاة الصبح في يوم الأحد 29 سبتمبر 2019م؛وقبل أن أمثل أمامك بشهادتي التي تعترفُ لك بكل قُصاصة فيها بأنك سببُ وجودها وسبب خلودها في مدارك العلم بإذن الله .

وقد كان إرضاؤك جزءًا من طموحي و جزءًا من سيري في طريقي حتى ترى ثمرة جهدك وطيب غرسك ؛فكنت معنى الحياة لي وقد أرضاني الله فيك يا أبتي *فعلاً رضيت عني !؛رحمك الله ياوالدي الرمز في الدولة الجزائرية*كنت قائدًا فريدًا في وجودك ؛وصنعت من أبنائك نجومًا تضيءُ لكَ إسمكَ الذي لن ينساهُ التاريخ ؛أيها القائدُ الشعلة قد زادك الله علمًا في حياتك؛وسيبقى لك صدقةً جاريةً في مماتكَ ؛رحمك الله وأسكنكَ الفردوسَ الأعلى مع من تحب وأفنيتَ عمركَ فيه ،وإن شاءَ الله هذا دربي وفيه ألقاك ؛سينتهي طريقنا ونلتقي في جناتِ النعيمِ متقابلين إن شاءَ الله ؛رحمكَ اللهُ يا سندي وياخير معلم وخير معين وخير ناصح وخير صديق وخير مُرافق؛وأسعدَ اللهُ روحكَ بين الصالحينَ،كنتَ عزّي وعزتّي وعزيزِي وعيني الثالثة ،وملجئي بعد الله ؛رحمكَ اللهُ أبي الحبيب*؛...

وإلى من تتسابقُ الكلماتُ لتخرج معبرةً عن مكنونِ ذاتها أمي*أهديكي أطروحتي لتهدينِي الرضا والدّعاء .

رحمكَ اللهُ يا خير زادِ الدُّنيا ونعيمها والدي الغالي أحمد حاجي

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	**أ-ب**
القسم النظري: الإطار النظري والمفهومي للدراسة	
الفصل الأول : موضوع الدراسة.	
1. تحديد الإشكالية .	03
2. فرضيات الدراسة.	04
3. أسباب إختيار الموضوع .	05
4. أهمية وأهداف الدراسة.	06
5. تحديد المفاهيم.	07
6.الدراسات السابقة.	20
الفصل الثاني : التخطيط الحضري	
1.نشأة التخطيط الحضري.	28
2. مبادئ وأسس التخطيط الحضري.	43
3. أهداف التخطيط الحضري ومقوماته .	49
4. أهم أنماط التخطيط الحضري .	59
5. التخطيط الحضري في الجزائر وأهم مشكلاته.	60
6. سياسة التخطيط الحضري في الجزائر.	65
الفصل الثالث : تنمية المدن الجديدة	
1. مفاهيم حول التنمية .	79
2. أهمية المدن في دراسات التنمية .	84
3. أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية.	85
4. التنمية الحضرية والتنمية المستدامة.	87

5. مؤشرات التنمية المستدامة.	91
6. الإتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية.	95
الفصل الرابع : مدخل سوسيو حضري للمدينة الجديدة .	
1 .التطورات التاريخية لنشأة المدينة.	98
2. أهداف وشروط المدن الجديدة.	103
3. المدن الجديدة في العالم و أنواعها.	108
4. المدن الجديدة في الجزائر .	119
5. أزمة المدينة الجديدة	122
6. المقومات الأساسية لأعمال تخطيط المدينة	124
القسم الميداني : الإطار المنهجي والميداني للدراسة .	
الفصل الخامس : الإطار المنهجي للدراسة.	
1.مجالات الدراسة.	135
1.1.المجال المكاني.	135
2.1.المجال البشري.	137
3.1.المجال الزمني.	137
2.منهج الدراسة.	137
3.أدوات وتقنيات جمع البيانات.	138
1.3.الملاحظة .	138
2.3.المقابلة.	139
3.3.الإستمارة.	139
4.3.الوثائق والسجلات.	140
4.العينة و أسلوب إستخدامها .	140
الفصل السادس : عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة نتائج الدراسة.	
1.تفريغ وتبويب البيانات.	144
2.عرض النتائج وتفسيرها .	186

1.2.في ضوء الفرضيات.	186
2.2.في ضوء النظرية الحضرية.	192
3.2.في ضوء الدراسات السابقة.	192
3. النتائج العامة للدراسة.	193
4.الاقتراحات والتوصيات.	194
خاتمة.	197
قائمة المصادر والمراجع .	200
-الملاحق.	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقسيم الإقليمي للمخططات الجهوية للتهيئة القطرية	74
02	التحولات الديمغرافية والاستدامة في الجزائر	94
01	جنس أفراد العينة	144
02	عمر المبحوثين	145
03	المستوى التعليمي للمبحوثين	146
04	الحالة العائلية	147
05	نوع الأسرة	148
06	نوع العمل	149
07	عدد الأبناء	150
08	انتقال أفراد العينة للحي الجديد	151
09	ملكية السكن	153
10	عدد الغرف للمبحوثين واحتياجاتهم	154
11	حالة السكن	155
12	رضا المبحوثين بالإقامة بالحي	156
13	التعديلات داخل المسكن	158
14	نوع التغيرات على المسكن	159
15	توفر المسكن على المياه الصالحة للشرب	160
16	المشاكل التي يعاني منها المسكن	161
17	نوع وسيلة النقل داخل الحي	163
18	حالة الطرق المؤدية للحي	164
19	توفر الحي على الإنارة العمومية	165
20	حالة الإنقطاعات في شبكة الكهرباء	166
21	شبكات الاتصال التي يتوفر عليها الحي	167

22	المؤسسات التعليمية والثقافية في الحي	168
23	الخدمات الصحية في الحي	169
24	توفر الحي على مؤسسات دينية	170
25	خدمات تجارية أولية	171
26	حالة المساحات الخضراء بالحي	173
27	مساحات اللعب	174
28	توطيد العلاقات مع الجيران	175
29	الأصول الجغرافية في طبيعة العلاقات داخل الحي	176
30	راحة المبحوثين في الحي	177

مقدمة

مقدمة:

يحتل موضوع المدينة في الوقت الحالي الصدارة في اهتمامات ودراسات الباحثين، حيث أن المدن عرفت تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، فهي تعتبر نقاط استقطاب للسكان، نظرا لما تحمله من تطور في الخدمات والمرافق، مما جعل النزوح نحوها يتزايد باستمرار، دون تخطيط أو تنظيم، حتى كادت بعض المساحات تضيق بسكانها، وهذا في معظم المدن الكبرى.

وقد عرفت الجزائر عدة سياسات في التسيير والتنظيم العمراني منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، حيث اهتمت وبالخصوص بكيفية الحد من أزمة السكن الخانقة ،والتي تتزايد بتزايد عدد السكان والمتمثل في الزيادة الطبيعية والهجرة خاصة من الأرياف إلى المدن والذي نسميه بالنمو الحضري المتسارع؛ ورغم السياسات الحضرية التي وضعتها الدولة إلا أنها لم تكن كافية للحدّ من ظاهرة هذا النمو، وترتب عن ذلك نقص فعالية هذه السياسات الحضرية ،ومنه لجأت الدولة إلى وضع سياسات حضرية جديدة تتلائم والأوضاع القائمة وهذا راجع إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الدولة.

فتبنت التخطيط الحضري كآلية في تنظيم المجال الحضري، وتفعيل أدوات التهيئة والتعمير المختلفة ، ولفك الخناق عن المراكز الحضرية تبنت الدولة سياسة المدن الجديدة كآلية لحل مشكلة النمو الحضري و التضخم الذي عرفته المدينة ؛ومن أجل هذا كان الاهتمام والمبادرة العلمية دافعا أساسيا إلى معالجة هذا الموضوع " المدن الجديدة والتخطيط الحضري والتنمية " ،وذلك باتخاذ المدينة الجديدة " ماكوماداس" كنموذج لهذه الدراسة، وهذا لمعرفة مدى مساهمة المدن الجديدة في عملية فك الخناق عن المدن الكبرى وبذلك الحدّ من مشكلة الإسكان ومعرفة ماهي الأسباب والطرق التي يتم بواسطتها جذب واستقطاب السكان لها والعمل على تكيفهم واندماجهم في الوسط الحضري الجديد.

كما تسعى الدولة في هذا المجال لفك الخناق،والاكتظاظ على مراكز المدن من خلال خلق استراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية ،وتفعيل أدواتها

لتواكب التحولات المتسارعة من خلال ما يعرف بالتخطيط الحضري ولتحقيق هذا المسعى، إرتأينا أن نقسم الدراسة إلى ستة فصول نعرضها كالآتي :

تناولنا في الفصل الأول موضوع الدراسة والخاص بتحديد إشكالية البحث،وأسباب إختيار الموضوع،وأهمية وأهداف الدراسة،تحديد المفاهيم والدراسات السابقة وفرضيات الدراسة.

وخصصنا الفصل الثاني لدراسة التخطيط الحضري بين النشأة وكذا أهم مبادئ وأسس التخطيط الحضري وأهداف ومقومات التخطيط الحضري وأهم أشكاله.

وحاولنا في الفصل الثالث تقديم دراسة في التنمية مفاهيمها و أهمية المدن في دراسة التنمية والتنمية الحضرية والإتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية.

أما الفصل الرابع تضمن مدخل سوسيو حضري للمدينة الجديدة من بينها فكرة إنشاء المدينة والتطور التاريخي والمدن الجديدة في العالم وأنواعها ، وأهداف وشروط المدن الجديدة والمدن الجديدة في الجزائر.

وخصص الفصل الخامس لمجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات،والعينة وأسلوب إستخدامها ، أما الفصل السادس فقد تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها بعد عملية تفريغ وتبويب للبيانات في ضوء الفرضيات وفي ضوء النظرية الحضرية وفي ضوء الدراسات السابقة والنتائج العامة للدراسة مع الاقتراحات والتوصيات، وأخيرا الخاتمة.

القسم النظري

الإطار النظري والمفهومي للدراسة

الفصل الأول : موضوع الدراسة.

1.تحديد الإشكالية

2.فرضيات الدراسة.

3. أسباب إختيار الموضوع .

4. أهمية وأهداف الدراسة.

5. تحديد المفاهيم.

6.الدراسات السابقة.

1. تحديد إشكالية الدراسة:

إن فكرة تبلور إنشاء المدن الجديدة في العالم بدأت في أوائل القرن العشرين ،عالميا كان هناك تباين في الأهداف وراء بناء المدن الجديدة كالتنمية الصناعية في إنجلترا ومنها لإنشاء عواصم جديدة للدول مثل أستراليا والبرازيل وأخرى للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى كفرنسا، فبريطانيا الرائدة في تصميم وإنشاء المدن الجديدة قد ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر والتي أقترح فيها إقامة مدن جديدة حول لندن تتوافر فيها المناطق المفتوحة الخضراء ،وسميت المدن الحدائقية .

وفي الوطن العربي تم اكتشاف النفط ومصادر الطاقة والمناجم والغاز أدى إلى تصدير النفط إلى الخارج وظهور مدن متخصصة لجذب السكان كالظهران في السعودية، والأحمدي في الكويت.

أما في الجزائر و بعد استقلالها اتجهت إلى إنشاء المناطق الصناعية معتمدة عليها ومع إستمرار الإختناق السكاني في العديد من المدن الكبرى الجزائرية بسبب إنهيار المباني القديمة والهجرة الريفية، وقد صادقت على عدة مشاريع للمدن الجديدة بالقرب من المدن الكبرى: الجزائر ،وهران، قسنطينة، وتقابلها مدن مماثلة في الهضاب العليا "بوغزول"، سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة والمدينة الجديدة ماسينيسا ،وعلي منجلي بالشرق الجزائري بقسنطينة، التي عمدت من خلالها الجزائر رسم شكل جديد للمدن الجديدة بتوزيعها للسكان جغرافيا لفك الخناق على المدن الكبرى بإحداث توازن فيما بينها.

وعليه، يمكن تلخيص ما ورد في الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يساهم التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة حي 'موكوماداس' ؟

وتتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يمكن للتخطيط الحضري أن يساهم في تجسيد المدن الجديدة في البناء والمجال الحضري؟

2. هل وجود المرافق والخدمات العمومية كافية لإشباع حاجات السكان في حي 'ماكوماداس'؟

3. ماهي طبيعة العلاقات الإجتماعية وتأثرها بالساكنة لحي 'ماكوماداس' ؟

2. فرضيات الدراسة:

ولتحقيق الأهداف السابقة وبإعتبار موضوع البحث يرتبط بجوانب ملموسة يتعين القيام ببحث ميداني ،من خلال الإنطلاق من الفرضية والتي تمثل فكرة مبدئية ترتبط بين الظاهرة موضوع الدراسة والعوامل المسببة لها ،كما أن الإجابات المحتملة تسمى بالفروض. حيث كانت الفرضيات المقترحة خلاصة لجملة من الملاحظات الميدانية خلال الزيارات الإستطلاعية لمجال البحث الذي كان أيضا مصدرا لصياغة الإشكالية وإعداد خطة البحث ويمكن **صياغة الفرضية الرئيسية** على النحو التالي:

-يساهم التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة حي ماكوماداس.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى:

- يرتبط التخطيط الحضري بالبناء والمجال في تجسيد المدن الجديدة .

وتتفرع عنها مؤشرات:

-الإضافات التي يحدثها الساكن على المسكن.

-تغيير بعض الفضاءات والإستعمالات الداخلية.

الفرضية الثانية:

- يؤدي وجود التخطيط الحضري إلى توفر المرافق والخدمات العمومية.

مؤشراتها:

-توفر وسائل النقل .

-الإنارة العمومية.

-الطرق المعبدة.

-شبكة الإتصالات.

- المؤسسات التعليمية والصحية.

- المساحات الخضراء.

الفرضية الثالثة:

- تعتبر العلاقات الإجتماعية مظهر أساسي في تنمية المدن الجديدة .

مؤشراتها:

-الأصول الجغرافية.

-علاقة الجذب والإرتباط (المكان الجغرافي-السكان).

-الإستقرار والأمن.

-الرغبة في توطيد العلاقات الإجتماعية.

3.أسباب إختيار الموضوع :

لابد على أي باحث قبل شروعه في أي بحث أو دراسة ما،أن يراعي عددا من المعايير التي بموجبها يتم إختيار مشكلة البحث،وبناء على ذلك فقد تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

1.3. الأسباب الذاتية:

- الميل إلى دراسة المواضيع التي تخص الإنسان والمدينة.
- التعرف على إمكانية التعايش والتأقلم للقاطنين في المدينة الجديدة مع وجود اللآتجانس في الخلفية الثقافية والإجتماعية لهم.
- التقرب من الجهات والهيئات المعنية والمختصة للتعرف أكثر على ميدان الدراسة.

2.3.الأسباب الموضوعية:

- الأهمية العلمية لموضوع الدراسة ،التي يحظى بها كل من موضوعي التخطيط الحضري وتنمية المدن الجديدة .
- الحقل الميداني للدراسة متمركز حول المجال الحضري المتمثل في المدينة الجديدة

التي تحتاج إلى دراسة وفحص وتحليل لأهميتها الكبيرة في البحث.

- تزايد المهتمين والمختصين بهذا المجال لدراسة مثل هذه المواضيع الحضرية ،ومعرفة أهم النتائج التي يمكن الوصول إليها عند دراسة التخطيط الحضري وتنمية المدن الجديدة بمدينة أم البواقي– حي ماكوماداس– نموذجا.

4. أهمية وأهداف الدراسة:

1.4. أهمية الدراسة:

إن الجانب النظري والميداني في البحث العلمي ،له أهمية كبيرة في إثراء التراث النظري ويتجلى ذلك من خلال دراسة وتشخيص ظاهرة ما،والوصول إلى إيجاد حلول لها ،وتكمن أهمية الدراسة الراهنة ،في أنها تتناول موضوعا هاما شغل إهتمام المفكرين والباحثين والمهتمين بالمدن الحضرية الجديدة على وجه الخصوص .

ومحاولة توضيح وتبيان أهمية موضوع الدراسة المتمثل في التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة بمساعدة الهيئات المختصة بدراسة القاطنين في المدينة الجديدة .

ودرجة التأقلم مع القيم والنظم الثقافية والإجتماعية فيما بينهم في مجال الدراسة بإتباع خطط مظبوطة و واقعية وواضحة .

2.4.أهداف الدراسة :

إن لكل دراسة أهداف يسعى الباحث للوصول إليها ،للحصول على حقائق حول الظاهرة محل الدراسة ولأن قيمة البحث العلمي من قيمة الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ،وعليه فإن أهداف الدراسة تنقسم إلى نوعين هما:

1.2.4.الأهداف العلمية :

- تقديم دراسة علمية تخدم الباحثين والقراء في مختلف التخصصات.
- محاولة تسليط الضوء على أهم النقاط البارزة في الموضوع.

- الإستقصاء العلمي في تقصي الحقائق مع أفراد مجتمع البحث حول موضوع الدراسة للتعرف أكثر على الدور البارز والمحوري الذي يلعبه التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة.

2.2.4.الأهداف العملية:

- الرقي بالبحث الاجتماعي للتخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة بحي ماكوماداس.
- تغيرات الحياة الثقافية للإنسان تساهم في تعزيز التخطيط الحضري وتنمية المدن الجديدة وينبثق ذلك من خلال التخطيط المحكم والإستراتيجي.
- محاولة الوصول إلى فهم الظاهرة محل الدراسة ،وهذه الأخيرة تخدم أهداف البحث.
- التعرف على أهم الإقتراحات والحلول حول موضوع الدراسة .

5.تحديد المفاهيم المستخدمة للدراسة :

إن للمفاهيم أهمية كبرى لكل دراسة،لابد من تحديدها تحديدا دقيقا ، ومن خلالها يمكن توضيح وفهم أي بحث بدراسة علمية؛ كما تعد حلقة وصل بين الشقين النظري والتطبيقي ومن دونها لن نستطيع ضبط العلاقة القائمة بينهما؛ لأجل تحديد مفهوم البحث والمتطلبات النظرية والمنهجية ومناهج البحث يستلزم تحديد المفاهيم المستخدمة أمرا أساسيا ،ومن الأهمية بمكان أن تبسط في الدراسات السوسيولوجية التي لا يزال جزء من مفاهيمها يشوبه الغموض والمفاهيم المحددة في هذه الدراسة السوسيوحضرية هي: التخطيط –التخطيط الحضري–تنمية–المدن الجديدة.

وتعتبر هذه المفاهيم في علم الإجتماع هي رموز لفظية لأفكار معمقة بمثابة مفاتيح لدراسة أي بحث سوسيولوجي.

ومن بين أبرز مفاهيم هذه الدراسة مايلي:

1.5. التخطيط planning:

- "**التعريف اللغوي:** هي من الفعل خط ،يخطط،بمعنى علم يحدد للبلاد برامجه الإقتصادية، مزامنها وطرق تموينها "[1] أو هي: "وضع خطة مدروسة للنواحي الإقتصادية والإنتاجية والتعليمية وغيرها تنفذ في آجال محددة وخططت الدولة مشاريعها أي سطرت برامج مضبوطة وآجالا محددة لإنجازها"[2].
- **التعريف الإصطلاحي:**

"**التخطيط بالإنجليزية (planning):** هو عبارة عن عملية تهتم بإعداد الخطط الخاصة بشيء معين".[3]

- ويعرف "التخطيط بأنه صياغة فرضيات حول وضع معين،ويعتمد على إستخدام تفكير دقيق، بهدف إتخاذ القرار المناسب حول تطبيق سلوك ما في المستقبل".[4]
- "هو نشاط يطبقه كافة الأفراد في أغلب الشؤون العامة، ويعتمد على إعداد خطة ذهنية قبل تحويلها إلى خطة حقيقية؛ أي الحرص على التفكير قبل المباشرة بالعمل".[5]
- هو "تحديد الأهداف المراد تحقيقها، ورسم خط السير إليها ،وتحديد وسائل ذلك السير، مع وضوح التصور لما يمكن أن يحدث أثناء العمل من المستجدات والتطورات، وضع ما يناسب ذلك من طرق التعامل مما بات يسمى بـ "الخطة والخطة البديلة"، شرط أن يستهدف ذلك أكبر قدر ممكن من المكاسب وأقل قدر ممكن من الخسائر".[6]

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1419، ص139.

[2] بن هادية علي: القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص304.

[3] Planning, oxford dictionaries, retrieved p. 4-6-2007, Edites.

[4] ابراهيم المطوع: التخطيط والتخطيط التربوي أنواعه، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010، ص22.

[5] المرجع نفسه، ص 23.

[6] المرجع نفسه، ص24.

- **التعريف الإجرائي للتخطيط هو :**

أسلوب علمي ومنهجي وفني يشمل عدة عمليات متعددة ومتواصلة ،تقوم على أساس مناهج وبرامج ومشروعات عمل واضحة ومفصلة ،بهدف إحداث تغيرات مقصودة في المجتمع وبناءه بحصر كافة الموارد التي تتوفر بالمجتمع بتحديد الأعمال التي يجب القيام بتنفيذها وذلك بتحديد المدة الزمنية التي يمكن إجراء التنفيذ خلالها فالتخطيط هو التفكير المنظم الذي يسبق عملية التنفيذ بالإستناد على الأهداف المراد تحقيقها وفق إستراتيجيات وبرامج ينتهجها الفرد في تنفيذ خطة المشروع وهكذا.

2.5. "التخطيط الحضري: عرف تغيرات مستمرة تبعا لتطور النظرية العلمية في تناول ظاهرة النمو الحضري والعوامل المرتبطة به وقد تبلور هذا المفهوم كعلم مستقل بذاته في العلوم الإجتماعية بداية من النصف الثاني من القرن الماضي".[1]

ومع ظهور وكثرة المشاكل المتراكمة على النمو الهائل للمدن جاءت ضرورة الحاجة إلى ضبط هذا النمو ومحاولة إعطاء الحلول الناجعة والآزمة لمواجهته ،وقد كان علم الإقتصاد الأسرع في التعامل مع التخطيط الحضري ليصبح آداة بحث بعده في علم الإجتماع ومن ثم علم النفس، وقد تنوعت التعريفات وتعددت التي تناولت مفهوم التخطيط الحضري نذكر منها:

التعريف وضعه "لويس كابل" "Lowis keeble"حيث يذهب إلى أن" التخطيط الحضري عبارة عن علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض وإقامة المباني وشق الطرق وتسير المواصلات كل ذلك بطريقة تكفل تحقيق الحد الأقصى في جوانب الاقتصاد الملائمة والجمال" نلاحظ أن هذا التعريف يركز على الجانب المادي للتخطيط دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية وهو بذلك عبارة عن وجهة نظر تعكس التوجهات العقلانية والتقليدية للتخطيط داخل الهندسة المدنية وعلم الاقتصاد.

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، ج2، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص ص 222، 224.

- ✓ "وهناك من يرى أن المقصود بالتخطيط الحضري هو الإستراتجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز إتحاد القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية"[1].
- ✓ "ويجب أن يركز التخطيط الحضري على الجوانب الاجتماعية والثقافية للبيئة الحضرية حيث أن التخطيط الحضري عبارة عن محاولة لبناء الحياة الاجتماعية بشكل يضمن توازن الشخصية الإنسانية ونموها السليم في مجتمع متكامل وقادر على تلبية رغبات جميع أفراده، وتيسر فرص عمل الحياة العام بشكل ملائم ومستجم نظام البيئة الحضرية"[2].

التعريف الإجرائي:

هو رؤية سياسة إسترتيجية تجاه المدن وأجزائها الحضرية المتخلفة عمرانيا وإجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا لتستطيع هذه المناطق القيام بآداء وظيفتها والأدوار المنوطة بها تجاه المقيمين فيها.

وهذا ما يجعل التخطيط الحضري منطقيا للواقع والحاجة.

3.5.التنمية (Development):

"**التعريف اللغوي** : مصدر الفعل نمى إنماء.

تدل على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار.

وأصل كلمة تنمية من نما الشيء نماءا ونموا: زاد وكثر، يقال نما الزرع ،ونما المال ، أي زاد وكثر".[3]

---

[1] اسحاق يعقوب القطب و عبد الإله أبو عياش :**النمو التخطيط الحضري في دول الخليج العربي**، جامعة الكويت، ط 1-1980 ص 67

2 عبد الهادي محمد والي: **التخطيط الحضري**، تحليل نظرية وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية-الاسكندرية، 1983 ص 20.

[3] القاموس المحيط، ولسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة "نما"/https://www.almaany.com /ar/dict/ar-ar

ولم يرد لفظ "التنمية " في القرآن الكريم ، ولكن وردت ألفاظ تحقق الهدف المقصود منها ، "قوله تعالى : (وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)"[1].

أي طلب منكم التعمير ، "إضافة إلى كلمات الانبات والاحياء ونحوهما ، ولكن ورد في السنة النبوية لفظ " ينمو " في باب الجهاد"[2]. ، كما أنه وردت فيه ألفاظ متقاربة منه .

بينما "يختلف مفهوم التنمية الاصطلاحي من مجال إلى آخر، فيتخذ دلالة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيولوجية أو نفسية. ومن هنا، أصبح مفهوم التنمية مفهوما معقدا ومتشابكا يصعب تعريفه وتحديده بدقة". [3].

ويعرف سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع "[4].

وبشكل أوضح يمكن تعريف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه.

التعريف الإصطلاحي:

تعددت مفاهيم التنمية حسب إتجاهات الباحثين النظرية أهمها:

تعرف "التنمية لدى بعض علماء الإجتماع هي تغير إجتماعي إداري مقصود للإنتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أصلا، وهي كذلك العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما بهدف إحداث تغيير لتقدم

1 سورة هود /الآية 61

2 حديث شريف رواه أحمد بسنده عن فضالة بن عبيد (20/6) ورواه أبو داوود والترميذي.

3 نصر عارف: **التنمية المستدامة** ، ،دار المعرفة الجامعية–الاسكندرية، 1985 ص 9.

4 سعد الدين إبراهيم: **التنمية في مصر**، الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982 ص 3.

المجتمع بكل أبعاده الإقتصادية كانت أم إجتماعية أم ثقافية أم سياسية ،وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة".[1]

التعريف الإجرائي:

التنمية هي إحداث تغيرات في الوظيفة وفي هيكلة المجتمع بديناميكية في التفاعل بين الطاقات البشرية والوسط الحضري بشمولية لزيادة النمو والحفاظ على البقاء وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة، بتسليط الضوء على الفرد والهيئات المختصة في هذا المجال.

4.5. التنمية الحضرية:

"تطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية والتغيير الموجه الذي يعتري المدينة ،من حيث إزدياد الكثافة السكانية والإشتغال بأعمال غير زراعية ،وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الإجتماعي والتجديد وإقامة المباني،والتغيير الجوهري في إستخدام الأرض".[2]

فالتنمية الحضرية تشمل على برامج للتدريب حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى إنخفاض عدد الأفراد العاطلين وهي في الأساس عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها.

5.5. المدينة الجديدة:

أ- المدينة the city:

"**التعريف اللغوي:** هي من الفعل مدن ،يقال مدن بالمكان أي أقام به ،ومنه المدينة وهي فعيلة ،وتجمع على مدائن أو مدن ،وهي الحصن يبنى في أصطمه الأرض ،وكل أرض يبنى بها حصن في أصطمتها فهي مدينة".[3]

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2004، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، مج14، ط4، 2005، ص40.

- "المدينة هي مكان يعيش فيه الناس ويعملون ويمارسون هواياتهم الرياضية،ويوجد بالمدينة المساكن وأماكن العمل والمحلات التجارية والمدارس والمسارح وكافة وسائل الإتصال الكبرى".[1]
- المدينة تتميز بالأسلوب الحضري وتتمثل في التجمعات السكنية والعمرانية كبيرة في الحجم ودائمة.

التعريف الإصطلاحي:

لا يمكن وضع تعريف موحد لمصطلح المدينة ،لأنها تعتبر أعقد الظواهر في نمطها العمراني فهي من صنع الإنسان وعبر مرور حقب تاريخية طويلة ومن تراثها الإجتماعي والثقافي نتجت خصائصها من تفاعل لعدة عوامل متشابكة .

"**التعاريف السابقة** ركزت على الجانب الهندسي للمدينة والتي جاءت نظرتها مثالية في كافة نواحي الحياة ،وهذا ما لا ينطبق على المدن الآخرى.

- نجد تعريف لويس ويرث "LOUIS WIRTH" الذي ركز على الجانب الإجتماعي والتفاعل بين الأنساق الإجتماعية داخل المدينة .
- حيث يرى أن المدينة هي المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان كما تقام فيها مراكز محدودة تعمل على إشعاع الأفكار والممارسات التي تنمي أسلوب ونمط الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة".[2]
- كذلك جاءت تعاريفه حول المدينة أن الحضرية هي أسلوب في الحياة:

[1] محمد عباس ابراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية (اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص22.

[2] محمد عباس ابراهيم: التصنيع والتحضر، دراسة أنتروبلوجية لمدينة كيما بأسوان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، دط، 2011، ص37.

"Urban is a way of life"، وهذا بالتنشئة الإجتماعية للأفراد وتكيفهم مع نمط وأسلوب الحياة الحضرية وبما أن المدينة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان والتي تمتاز بكبر الحجم والكثافة المرتفعة للسكان، واللآتجانس.

فيوجد إختلاف على حسب التجمع السكاني من مدينة إلى أخرى، كما أن المدينة يلحق لوجودها بمرسوم وقرار إداري معلن.

يؤكد علماء الإجتماع الحضري على إعتبار المدينة كائن إجتماعي يتشكل هذا الكائن من جملة من العناصر المادية نذكر منها:

المادية كالبيئة وكل العناصر الإيكولوجية وأيضا الإجتماعية كالسكان والوظائف والعلاقات، الأدوار،وكل ما يتعلق بهذا النسق وكذلك الثقافية التي تتفاعل فيما بينها لتشكل لنا في نهاية الأمر نمط الحياة وأسلوبها في المدينة.

التعريف الإجرائي:

مهما إختلفت التعاريف وتنوعت المداخيل المنهجية في تعريف المدينة وتحديد خصائصها إلا أنها عبارة عن تجمع حضري يضم مجموعة كبيرة من السكان غير متجانسين ،ويتميز هذا التجمع بالتخطيط البارز في توزيع المرافق والخدمات وبسهولة المواصلات وبالتخصص الوظيفي، وغيرها من خصائص الحياة في المدينة،فمدينة –أم البواقي– تتميز بمثل هذه الصفات ومن خلالها تمت الدراسة الميدانية على القطب العمراني– ماكوماداس–.

"تعريف المدينة الجديدة:

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية مثل : المجتمع الجديد New city أو قرية جديدة New community أو المدينة الجديدة New towns، ويستعمل هذا الأخير في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها البعض من

ناحية الأهداف، والوظيفة والحجم، وتؤثر بالطبع على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو الإقليم الموجودة فيه"[1] .

ولا يوجد اتفاق عام بين المخططين حول تعريف المدينة الجديدة ، فيعرفها البعض بأنها "تلك السياسات التي تنتهجها كثيرا من الدول لحل مشاكلها العمرانية وبالذات بالنسبة للمركز الحضرية الكبرى بها، كما أنها تنظم عملية التوسع حول المركز الكبرى، وتمثل أيضا وسيلة من وسائل التنمية الإقليمية في المناطق المحيطة بها"[2].

كما يعرفه البعض الأخر بأنها: "**جزء من مجتمع قائم بالفعل، له عاداته وتقاليده وأعرافه وبناءات اجتماعي واقتصادية محددة.** "[3]

معني هذا أن المجتمع الجديد أو المدينة الجديدة هي جزء من مجتمع قائم وتنشأ في مناطق قريبة أو بعيدة عن المدينة الأم لأسباب عديدة:

- ✓ قد تكون من أجل تخفيف الكثافة السكانية أو من أجل إنشاء مراكز صناعية أو زراعية جديدة بالإضافة إلى أنه يتم إنشائها أيضا للقضاء على البناء الفوضوي خصوصا.
- ✓ أما في الجزائر فيعرفها القانون رقم 08،02 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق ل 8 مايو سنة 2002 بأنها: كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"[4]

---

[1] داليا حسين الدرديري :**المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر**، مجلة الأهرام الاقتصادي ، تصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام – العدد197 أول مايو، 2004 ص 52.

2 عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري** (قضايا و إشكاليات)– دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر – الاسكندرية – الطبعة الأولى2003 : ص 227.

[3] مريم أحمد مصطفى و عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم إجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية 2001 ص 381.

4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34،5 أول ربيع الاول عام 1423 هـ الموافق ل 14 مايو سنة 2002 م قوانين خاصة بالتعمير، ص:4.

وعلى هذا الأساس فالمدينة الجديدة هي نمط عمراني جديد يخضع الأساليب التخطيط الحضري وتعتبر إحدى الوسائل العمرانية التي تنتهجها معظم الدول للتخلف من حدة، المشاكل التي تعاني منها.

التعريف الإجرائي للمدينة الجديدة:

" إن المدينة الجديدة هي ذلك التوسع العمراني الجديد يخضع لأسس تخطيطية، يتم إنشاؤها لأجل التخفيف من الكثافة السكانية بالمدن الرئيسية وأيضا من أجل القضاء على الفوضى في التعمير".

ب-تخطيط المدينة الجديدة:

إن تخطيط المدينة أصبح حاجة ملحة في العصر الحالي –فهو يعني في ابسط تعريف له –تنظيم شغل الأرض في المدينة مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدينة والتي ترتبط بحياة الناس فيها، ومع تعقد هذه الأخيرة انتقل تخطيط المدينة من عملية تخص الدولة وجهازها المركزي وإدارتها المحلية على مستوى الأقاليم إلى مسؤولية تخص المنظمات الدولية المهتمة بالمدن.

و يمكن القول و كتعريف إجرائي لتخطيط المدينة بأنه:" تخطيط يسعى لخلق بيئة سكنية ملائمة من خلال العلاقات المختلفة اجتماعيا و اقتصاديا و بيئيا"..

مفاهيم لها علاقة بموضوع الدراسة:

- **التحضر (Urbanisation):**

التعريف اللغوي: "هو من الفعل تحضر، تحضرا.

وقد جاء في لسان العرب أن مفهوم التحضر ،مأخوذ من لفظ يقصد به التواجد والحضور الدائم والإستقرار والإقامة في المدن والقرى ،وهذا خلاف للبداوة".[1]

[1] أحمد بوذراع: التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن –دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري– مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر، دط، د.س.ن.

التعريف الإصطلاحي:

"يعتبر مفهوم التحضر من أهم المصطلحات الأساسية التي إهتم بها علم الإجتماع الحضري ومن بين هذه التعاريف العديدة جاءت كمايلي:

تعريف لويس ويرث "LOUIS WIRTH" للتحضر:

أنه مجموعة من النظم الإجتماعية، والإتجاهات التي تتواجد عندما يتعايش الأفراد بصفة دائمة في جماعات كبيرة الحجم، كثيفة السكان ،ومتميزة مهنيا".[1]

-الأستاذ عبد المنعم نور يعرفه في كتابه "الحضارة والتحضر":

"أن التحضر يقصد به الدلالة على إتمام علية من عمليات التغيير الإجتماعي، تتم عن طريق إنتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة ،والإقامة في المجتمع المحلي ،ومن ثم يكتسبون تدريجيا أنماط الحضر، ويقال عنهم أنهم تكيفوا حضريا، أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن".[2]

عندما وجد علماء السكان من الصعوبة بمكان التمييز بين السكان المتحضريين عن السكان غير المتحضريين إعتمدوا على معيار يسمى معيار الإقامة في المدينة.

وبالنظر إلى "صعوبة التمييز بين السكان المتحضرين اجتماعياً وثقافياً وغير المتحضرين حتى في المدينة الواحدة، فقد أخذ علماء السكان بالاعتماد على معيار الإقامة في المدن لتمييز السكان الحضر عن سكان الأرياف. أما التمييز بين المدينة والريف فغالباً ما يتم بالعودة إلى معايير عديدة أهمها حجم السكان المقيمين في التجمع، والوظائف التي يؤديها التجمع في علاقاته مع التجمعات السكانية الأخرى، وكثافة السكان في التجمع. وقد يتم اللجوء إلى الدمج بين بعض هذه المعايير بوقت واحد". [3]

---

[1] عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري، دار الوفاء، الاسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص17.

[2] عبد العزيز بوودن: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، حالة مدينة قسنطينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص21.

3 - United Nations, Population Division, "Urban and Rural Population: Individual Countries, 1950-85 and Region and Major Areas 1950-2000 Esa/WP/ REV. 1, (1970).

التعريف الإجرائي:

هو الإنتقال والإستقرار إلى مكان الإقامة ويشترط أن يكون في إتجاه واحد أي من الريف إلى المدينة والتي يظهر من خلال تغير خصائصها لساكنيها من عادات وتقاليد وسلوكات يمارسها أصحابها بصورة مختلفة تماما عن الحياة السابقة.

يظهر التحضر من خلال أبعاد والتي تظهر خلال عملية الإنتقال من – وإلى.

بمساهمة التخطيط الحضري في عملية التحضر وتنمية المدن الجديدة بإتباع إستراتيجيات مدروسة ومنبثقة من خصائصها وطبيعتها لإنجاح خططها التنموية.

6.5. التمدن:

التعريف اللغوي:

يُعرف التمدن في معاجم اللغة أنه: "البَدْوُ بَعْدَما اسْتَقَرُّوا في الْمَدِينَةِ: عاشُوا عيشَةَ أَهْلِ الْمُدُنِ وَتَكَيَّفُوا مَعَ جَوِّها، والتمدن الشَّعْبُ: دَخَلَ في مَرْحَلَةِ الرُّقِيِّ والحَضارَةِ والعُمْرانِ"[1]

يقصد بظاهرة التمدن:" تزايد عدد السكان وتوسع مجالها الجغرافي وتكاثر عدد المدن بفعل الهجرة القروية لذلك تشهد ظاهرة التمدين خلال النصف الثاني من القرن العشرين ارتفاعا بوثيرة سريع، وقد ترتب عن ذلك تزايد عدد المدن نتيجة تحول مجموعة من المراكز القروية الصغيرة إلى حواضر." [2]

كما يعرف التمدن بانه: "حركة النمو الحضري الهائل التي عرفها العالم منذ القرن 20"[3].

وفي شأن التمدن قال ابن خلدون :" ولهذا نجد أن التمدن غاية البدوي يجري إليها، وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف

1 – المعجم الوسيط في اللغة العربية ، دار الهدى لنشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر ،1980، ص 99.

2 – معاوية سعيدوني : **مجلة عمران العلوم الاجتماعية و الانسانية**، المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية، العدد 16، ربيع 2016، أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر، جذورها، واقعها، آفاقها ص 9

3 – المرجع نفسه، ص 8.

وفوائده، عاج إلى الدعة وأمكن نفسه إلى ما بالمدينة وهذا شأن القبائل المتبدية كلهم، بينما الحضري لا يتشوق إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أو لتقصير من أحوال أهل مدينته" .[1]

7.5. التعمير:

"ديناميكية منتشرة، متفشية ومتعددة الأشكال، توافق الانتقال من الريف إلى الحضر أي هو ظاهرة في طريق التحقيق بدلا من نتيجة." [2]

– هو "ظاهرة تأخذ في الحسبان مجموع من التجمعات التي توسعت وتترجم بروز وظهور مراكز ريفية، قرى كبيرة (gros bourgs) أو مدن صغيرة، التي بفضلها كان الواقع الحضري (Le fait urbain) موجودا في الريف". [3]

و يمكن تعريف التعمير بأنه:" دراسة منظوماتية للطرق تسمح بتنظيم السكن حسب احتياجات الأفراد"[4].

كما انه يعرف بأنه:" فن تهيئة المدن أو علم المدينة، و التجمعات المخصصة للسكن و العمل و الأنشطة الاجتماعية الأخرى"[5].

8.5. التوسع العمراني:

"يُطلق على إقامة المزيد من الوحدات السكنيّة والمنشآت الخدميّة والصناعيّة داخل المدينة أو في المناطق المحيطة بها مصطلح التوسّع العمراني، ويرتبط التوسع العمرانيّ ارتباطاً وثيقاً مع ازدياد عدد السكان، ففي الآونة الأخيرة ازدادت الكثافة السكانيّة مما أثر

---

1 – معاوية سعيدوني :مرجع سبق ذكره، ص 13.

2 –Marc cote, Macrocéphalie et Micro-urbanisation, cas du Sahara Algérien, Séminaire international Biskra 20 et 21 Novembre 1999..

3 – معاوية سعيدوني: المرجع السابق، نفس الصفحة.

4 – عبد الرحمان البكريوي، **وثائق التعمير بين اختصاص الدولة و الجماعات المحلية** ،مجلة التنمية، العدد 1 ، أكتوبر 1992.

5 – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ذلك في الحاجة إلى إنشاء المزيد من التجمعات السكانية، وقد يكون هذا التوسع العمراني عشوائياً ببناء وإنشاء وحدة سكنية بعيداً عن المدينة أو خارج تنظيمها، وأما النوع الآخر فهو التوسع العمراني المخطط له، أي أن تُنشئ الجهات المعنية مدناً وتجمعات سكنية وفق مخطط هندسي على أن تتوفر بها كافة الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والطرق التي تخدم مستخدميها".[1]

9.5. التوسع الحضري:

إن التوسع الحضري عملية عالمية النطاق تغير المشهد الاجتماعي والبيئي في كل قارة من قارات العالم. والتوسع الحضري هو نتيجة من نتائج هجرة و التوسع الحضري عملية عالمية النطاق تغير المشهد الاجتماعي والبيئي في كل قارة من قارات العالم. والتوسع الحضري هو نتيجة من نتائج هجرة السكان من الريف بالإضافة إلى النمو الديموغرافي الحضري الطبيعي.

و يرى عبد المنعم نور أن النمو الحضري:" هو انتقال الناس من المناطق الريفية للمناطق الحضرية قصد الإقامة الدائمة".[2]

التعريف الإصطلاحي:

هو الإنتقال من مكان إلى مكان عيشة أهل المدن حيث يتزايد عدد السكان بفعل الهجرة الحضرية والنمو الحضري التي تشكل من خلالها حواضر كبرى .

6. الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة هي أحد أهم المراحل في إعداد البحوث العلمية كما أنها تعد القاعدة الأساسية للدراسة النظرية والتطبيقية والتي تعتمدها في إنجاز البحوث والمقارنة بين

1 –ظافر ابراهيم الغزاوي: **التوسع العمراني و أثره على الأراضي الزراعية**، مجلة الفتح ،عدد 22 ، 2005 .

2 –عبد اللطيف بن اشنهو: **الهجرة الريفية في الجزائر**، ترجمة بن اتاسي،المطبعة التجارية بالجزائر، 1989، ص 195.

الدراسة الحالية وما سبقها من دراسات تشبهها في أحد متغيرات الدراسة الحالية على الأقل في عنوان الدراسة أو داخل المضمون وعليه تم الحصول على الدراسات المقاربة كالآتي:

دراسات عربية:

الدراسة الأولى:

1.6. دراسة داليا حسين الدرديري (2004 م):

عنوان الدراسة : المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر.

هدف الدراسة :

- توضح كيفية تحقيق الاستفادة الممكنة من المدن الجديدة و إدراج أهميتها القصوى سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي .
- كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن التغيرات الجديدة الاقتصادية المستجدة على الساحة العالمية و تأثيرها على استراتيجيات التنمية العمرانية و التخطيط الحضري.
- و تهدف أيضا إلى كشف دور القطاع الخاص في إدارة التنمية العمرانية للمدن الجديدة.

عينة الدراسة : ثلاث مدن جديدة بمصر: " مدينة العاشر من رمضان، مدينة السادس أكتوبر، مدينة السادات" .

منهج الدراسة: المنهج الوصفي.

أداة الدراسة : المقابلة الشخصية و الاستقصاء الذاتي.

-نتائج الدراسة: وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

1 - جزء كبير من الفشل في تحقيق المدن الجديدة لهدفها يرجع في المقام الأول إلى عدم كفاءة إدارة التنمية العمرانية بهذه المدن و عليه في ظل بقاء نظام الإدارة كما هو فإن هذا يعني عدم وجود أي تغيير في اتجاه تحقيق التنمية العمرانية المرجوة منها .

2- تزايد مسؤولية القطاع الخاص عن إدارة التنمية بالمدن الجديدة في مقابل تقلص دور الدولة.

3- فشل المدن الجديدة في استقطاب أكبر عدد من السكان و جذبهم إليها.بسب عدم توفر العامل الرئيسي لاستقرار السكان و هو توفر الخدمات و كفاءتها.

الدراسة الثانية:

2.6. دراسة هبة محمد ابراهيم عمار (2011م) بمصر:

عنوان الدراسة: دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الاقتصادية.

هدف الدراسة :

إيضاح الضغوط والمشكلات التي يواجهها العالم الحضري القائم، والتأكيد على ضرورة وجود إستراتيجية واضحة للتنمية الحضرية تساهم فيها المدن الجديدة بدور فعال لأنها أصبحت ضرورة يجب الاعتماد عليها لتحسين مؤشرات التنمية، وهو ما تستهدفه سياسة المدن الجديدة بشكل أساسي.

عينة الدراسة : المدن الجديدة جنوب مصر.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي.

أداة الدراسة: المقابلة و الاستمارة .

-**نتائج الدراسة:** وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

1 - بالرغم من أن سياسة المدن الجديدة هي سياسة مطبقة فعلياً بمصر وليست سياسة حديثة، إلا أن هذه المدن لم تحقق جميع أهداف التنمية الإقليمية المرجوة منها، ولذلك لابد من مراجعة هذه السياسة ومدى ارتباطها بأهداف التنمية الحضرية، وخصائص مرحلة التنمية الاقتصادية.

2- عدم وضوح دور سياسة المدن الجديدة في استراتيجيات التنمية الحضرية وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية.

3- رغم النمو الحضري المتزايد الذي تشهده مصر يجب مراعاة ضآلة إمكانيات التكثيف داخل الحدود الحالية للعالم الحضري القائم، ووجود تداعيات وآثار سلبية تترتب على استمرا نمو العالم الحضري القائم بنفس معدلاته الحالية.

4- عدم تناسب بعض سياسات التنمية الحضرية السابقة مع مرحلة التنمية الاقتصادية.

دراسة وطنية:

الدراسة الثالثة:

3.6. دراسة عبد الحميد دليمي (1984م) :

عنوان الدراسة : النمو الحضري و أزمة الإسكان.

هدف الدراسة :

- التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الأحياء القصديرية .
- التعرف على أسباب النزوح الريفي.
- التعرف على أنماط البناءات الموجودة بمدينة قسنطينة.

عينة الدراسة : حي رومانيا القصديري بمدينة قسنطينة.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي.

أداة الدراسة: المقابلة الشخصية و الاستمارة .

-**نتائج الدراسة:** وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

1 - زيادة تمركز السكان في المدن الكبرى يؤدي إلى النمو الحضري.

2- الهجرة نحو المدينة ساعدت على انتشار الأحياء القصديرية.

3- ضيق المساكن أدى بقاطنيها إلى محاولة توسعتها عشوائيا.

الدراسة الرابعة:

4.6. دراسة عبد العزيز محمود (2006 م):

عنوان الدراسة : الحي الحضري و مورفولوجية المدينة الجديدة.

هدف الدراسة :

- إجراء مقارنة بين مدينة هليوبوليس بعنابة و مدينة ماكوماداس بأم البواقي.
- التعرف على أهم الفروقات الجوهرية بين المدينتين.

عينة الدراسة : قاطني مدينتي هليوبوليس بعنابة و مدينة ماكوماداس بأم البواقي.

منهج الدراسة: المنهج الوصفي و المنهج المقارن.

أداة الدراسة: المقابلة الشخصية و الاستمارة.

والذي توصل إلى أن معظم سكان المدينة الجديدة انتقلوا للسكن في الأحياء الجديدة للتخلص من مشاكل الفقر وتدني مستوى الخدمات وللحصول على عمل أفضل ورفع مستوى المعيشة بشكل عام.

التعليق على جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد تم استعراض أهم ما يمكن الاستفادة منه في الدراسة الحالية من كل دراسة بالتخطيط الحضري لتنمية المدن الجديدة ويمكن تحديد جوانب الاستفادة من هذه الدراسات كما يلي:

الدراسة الأولى: وهي من بين الدراسات المقاربة للدراسة الراهنة حيث تمت الاستفادة من الفصل النظري لتناوله لظاهرة المدن الجديدة مع مواكبة التغيرات التي تفرض نفسها على الساحة العالمية وتأثيرها على استراتيجيات التنمية والتخطيط الحضري، وكذلك الاستفادة من أدوات جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والاستمارة والوثائق وكيفية تطبيق كل منها وما يخدم الدراسة الحالية.

الدراسة الثانية: وهي من بين الدراسات الحالية المشابهة للدراسة ،حيث تمت الإستفادة من المداخل النظرية والتحدث عن الضغوط والمشكلات التي يواجهها العالم الحضري القائم، و ضرورة وجود استراتيجية واضحة للتنمية الحضرية التي تساهم فيها المدن الجديدة وهو ما تستهدفه سياسة المدن الجديدة بشكل أساسي، والإستفادة أيضا من بعض أدوات جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والعينة واستخدام المنهج الوصفي في الدراسة من أجل تفسير وتحليل الظواهر كما هي في الواقع.

وإستنتاج نتيجة مشتركة في المضمون مفادها أن المدن الجديدة هي سياسة مطبقة فعلياً بمصر وليست سياسة حديثة، إلا أن هذه المدن لم تحقق جميع أهداف التنمية الإقليمية المرجوة منها، ومدى ارتباطها بأهداف التنمية الحضرية، وعدم تناسب بعض سياسات التنمية الحضرية السابقة مع مرحلة التنمية الاقتصادية.

الدراسة الثالثة:

وهي من الدراسات المشابهة للدراسة الحالية وتمت الإستفادة من هذه الدراسة في عدة جوانب منها الجانب النظري والذي تناول ظاهرة النمو الحضري و أزمة الإسكان وكذلك الإستفادة من أدوات جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة الشخصية والإستمارة والمنهج الوصفي والتعرف على أنماط البناءات الموجودة بمدينة قسنطينة.

زيادة تمركز السكان في المدن الكبرى أدى إلى النمو الحضري وهي نتيجة مشتركة لتطبيق إسترتيجية التخطيط الحضري في المدن.

الدراسة الرابعة:

وهي دراسة مشابهة للدراسة الحالية في الحي الحضري ماكوماداس بمدينة أم البواقي وأيضا حي هليوبوليس بمدينة عنابة وجرت الإستفادة من هذه الدراسة بالتعرف على أهم الفروقات الجوهرية بين المدينتين.

والإستفادة أيضا من جمع البيانات و كذلك بالنسبة للمنهج الوصفي و المنهج المقارن والمقابلة الشخصية و الاستمارة.

والذي توصل إلى نتيجة أن معظم سكان المدينة الجديدة انتقلوا للسكن في الأحياء الجديدة للتخلص من مشاكل الفقر وتدني مستوى الخدمات وللحصول على عمل أفضل ورفع مستوى المعيشة.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة في مجال البحث نجد أن هناك العديد من الأبحاث و الدراسات المتنوعة التي أعدت، والتي يتناول كل منها نقاط بحثية مختلفة، ويتعامل مع قضية التنمية الحضرية والمدن الجديدة بشكل يخدم الفكرة الرئيسية التي تتناولها دراستنا، وفي ضوء ذلك نجد ما يلي:

- أنها تعرض تقييماً لتجربة المدن الجديدة ، وذلك من ناحية جوانب إدارة العمران في هذه المدن ، وكيف انعكس ذلك على ماتم تحقيقه في هذه المدن وأيضاً على ما ظهر بها من مشكلات.
- أساليب تنفيذ المدن الجديدة وطرق تخطيطها، في حين استعرضت بعض الأبحاث الأخرى بعض الأبعاد الاقتصادية في تخطيط التجمعات الجديدة على المستوى العمراني.
- نجد أنها استعرضت الآثار الاقتصادية للمدن الجديدة وعلى تطور عمليات التنمية الصناعية ، وذلك إضافة إلى الانعكاسات والآثار البيئية المترتبة على إنشاء المدن والتجمعات الجديدة.

الفصل الثاني:

التخطيط الحضري

1. نشأة التخطيط الحضري.
2. مبادئ و أسس التخطيط الحضري.
3. أهداف التخطيط الحضري ومقوماته.
4. أهم أنماط التخطيط الحضري.
5. التخطيط الحضري في الجزائر وأهم مشكلاته.
6. سياسة التخطيط الحضري في الجزائر.

1. نشأة التخطيط الحضري:

قد تكون المساهمات الحديثة التي قدمها "أش دورث" من الأعمال البارزة في مجال التخطيط الحضري حيث أشار أن المدن الصناعية لم تنشأ أساس كونها صناعية لكنها كانت قرى أنشأت فيها المصانع والمشروعات الكبرى لذلك لم تكن بناياتها الأساسية أو تخطيطها ملائم لمثل هذه التطورات.

تشير مؤلفات علم الاجتماع الحضري والتخطيط إلى علامة بارزة، "وهي تلك التي ظهرت في بريطانيا و تطورت على يد –أنبرز هاواد– الذي اهتم بتخطيط المدينة، رغم أنه يجب الإشارة إلى أن المجتمعات القديمة قد غرست فن التخطيط وجعلت منه أسلوب التنظيم الواقع الفيزيقي، بل كثيرا ما وردت إشارات أن المدينة المخططة هي تلك التي أقيمت أساسا لتحقيق هدف معين.

ومن أبرز الأسماء التي ارتبطت بفن التخطيط في العصر القديم –هيبوداموس– مهندس معماري يوناني كان أول من أدخل نظام الشوارع الواسعة المستقيمة كذلك اهتم بمبدأ الحجم المناسب في عملية البناء واجتهد في تحديد الإجراءات الخاصة بتوحيد المناطق المجزأة"[1].

"أما المدينة الهندية، عكست الكثير من الشواهد على النمو الفيزيقي المنظم كما كانت هناك شواهد على وجود مناطق ريفية محيط بها، الأمر الذي أدى إلى ظهور تطورات حديثة عن أهمية المساحات الخضراء،وهذا فضلا عن شواهد لوجود أسوار مخططة للحماية.

إن التخطيط الحضري قد أهمل في القرون الوسطى باستثناء أسوار كانت تقام بغرض التحصين وكذلك تتخذ شكل حلقة حول المركز"[2].

---

[1] – عبد الهادي محمد والي :**التخطيط الحضري– تحليل نظرية و ملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص ص 26–27.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 46–50.

في عصر النهضة كان هناك جهد كبير لإعادة البناء، والتوسع في المدن مثلما حدث في مدينة "ريشلو" في فرنسا، فقد أقيم على أنقاض قرية وفي ألمانيا أنشأت مدن معينة على مقربة من قصور الأمراء مثل "برلين" هذه المدن لم تظهر فيها ملامح التأثير الكلاسيكي في نمط الشوارع، بل ظهرت فيها ملامح مبكرة لنظرية مدن الحدائق.

"أما في أمريكا اتخذ التخطيط الشكل الشبكي للشوارع التي تنظم في نفق ذي خطوات طويلة مستقيمة تتعامد عليها شوارع أفقية وتتقاطع معها ومثال ذلك مدينة واشنطن .

كان للتخطيط أمثلة كثيرة في القرن الثامن عشر ولكنها كانت تخدم أغراضا محدودة ولم تصمم لمواجهة الحاجيات المستقبلية المتغيرة .

أما التطورات اللاحقة فقد أخذت ببعض المبادئ مثل العلاقة بين ارتفاع المسكن ومبدأ العلاقة بين حجم السوق وحجم السكان، مبدأ وجود شوارع تمتد من المركز إلى المحيط الخارجي للمدينة، وأخيرا مبدأ الاهتمام بالتيسيرات الترويحية".[1]

أما الاهتمام الحديث للتخطيط الحضري انصب حول:

- الأخذ بفكرة وجود شارع محيط أو دائري.
- نظرية مدينة الحدائق وضرورة المساحات الخضراء كعنصر جذب اجتماعي
- الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية لحركة البناء في المدينة .
- زيادة الاهتمام برفاهية السكان بالمدينة .

وقد وجدت هذه الإسهامات في تطبيقات عملية في كثير من بلدان العالم في أوروبا وأمريكا.

وعرفت كل المستوطنات الحضرية والمدن التي ظهرت عبر التاريخ الإنساني نوعا أو شكلا من أشكال التخطيط وتنظيم المجال الحضري، اختلفت عن التخطيط بمفهومه المعاصر، الذي يعود إلى بدايات القرن العشرين .

[1] عبد الهادي محمد والي: **التخطيط الحضري –تحليل نظرية وملاحظات واقعية**، مرجع سبق ذكره، ص51.

فمنذ الحضارات القديمة اليونانية والرومانية التي عرفت شكل المدينة– الدولة، سعى الحاكمون فيها عبر الزمن إلى التحكيم في مجالها العمراني، من خلال إقرار بعض الأشكال التخطيطية البسيطة، كتنظيم الشوارع ومدخل المدن، والسعي إلى إحاطة المدينة بأسوار تحميها من الغزاة والمستعمرين، ومحاولة القيام بإحصاء سكانها، وكما سعى السياسيون إلى توفير بعض الخدمات الحضرية كتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، وتنظيم الأنشطة التجارية داخل المدينة.

لقد مارس الناس التخطيط "منذ أكثر من خمسة ألاف سنة، إلا أن هذه الممارسة تختلف عن مفهوم التخطيط في عصرنا الحالي، ففيما مضى نمت المدن الأولى نموا طبيعيا نتيجة نمو القرى، فقد كانت أثينا وباريس ولندن قرى صغيرة، ويرجع ذلك إلى صغر حجم المجتمعات المحلية، وافتقار المدن إلى التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تعقد مدن عصرنا الحالي،هذا فضلا عن سلطة الملوك والحكام التعسفية والتي كانت تحدد مدى التخطيط، وفي ضوء هذه الظروف كان تخطي المدن فيما مضي يهتم بالموقع وتنظيم المدينة المغلقة"[1].

لذلك فإن التخطيط كفكرة إنسانية لها جذور تاريخية قديمة، فعلى المستوى الفكري أشار أفلاطون في كتابه الجمهورية إلى ضرورة تنظيم المدينة والتحكيم في عدد الوافدون إليها، وتنظيم مجالها العمراني، وأشار ابن خلدون بمقدمته الشهيرة إلى ضرورة توسيع المجال الحضري للمجتمعات، وأشار إلى أن المدن العربية القديمة كمصر وبغداد ودمشق كان بمثابة عواصم للثقافة والفكر الإنساني، ويعد أهم إسهام له في التمييز بين المجتمعات الحضرية، والإختلاف في طرائق المعاش والكسب، أي بمفهومنا المعاصر للاختلاف في النظم الاجتماعية والاقتصادية، وسنشير إلى المراحل التاريخية التي مر بها التخطيط الحضري كما يلي:

[1] – حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري**، دراسة في علم الاجتماع، مركز الاسكندرية، 2005، ص 61.

1-1-التخطيط الحضري في العصر الفرعوني :

تعد الحضارة الفرعونية من أقدم الحضارات الإنسانية التي عرفت أول أشكال الاستقرار الحضري، حيث انتقلت فيها الحضارة الإنسانية من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، وعرفت بالتالي نوعا من الاستقرار الحضري على ضفاف النيل، وعرفت الحضارات الفرعونية أول نوع من التخطيط الحضري "فعلى سبيل المثال كانت المدينة كاهوم khum من أقدم المدن المصرية التي عرفت التخطيط، فقد صمم من أجل غرض معين، هو إيواء عمال بناء اللاهون في مصر عام ثلاثة ألاف قبل الميلاد ....."[1].

وتشير الدراسات التاريخية أن المصريين أول من قام ببناء المدن بجوار المعابد والأهرامات، وبالتالي حاولوا السعي إلى تنظيم المدينة الفرعونية عن طريق تدخل الحاكمين فيها بطرق مباشرة "رغم أن بعض المدن القديمة نشأت فوق خطة موضوعية وضعها ديمقراطيين في سنة 332 قبل الميلاد، فإن التخطيط المدني في العصر الحديث برز في القرن التاسع عشر في دول غرب أوربا وفي أمريكا الشمالية وذلك لمواجهة المشكلات التي نمت عن تزايد أحجام المدن وتباين بيئاتها واحتياجات سكانها " [2].

1-2-التخطيط الحضري في العصر اليوناني :

عرف تخطيط المدن في العصر اليوناني تطورا ملحوظا، بسبب النمو الحضري الذي عرفته المدن اليونانية القديمة كأثينا واسبرطيا، حيث بلغ عدد سكانها بضعة ألاف، وهي نسبة مرتفعة جدا بالمقارنة بأشكال المستوطنات والمراكز الحضرية في ذلك الزمن، إذ تشير عديد الدراسات التاريخية والحفريات الاركيولوجية والشواهد المادية لهذه المدن، على عظمة العقل اليوناني في مجال الهندسة المعمارية، وعظمته في تنظيم المجال الحضري في هذه المدن كاحتوائها على أهم المؤسسات الحاكمة قصور لملوك والمعابد الضخمة، والطرقات الواسعة، وغيرها، مما ينم على التدخل الإنساني في تنظيم المجال العمراني لهذه الأخيرة "في

[1] – عبد الهادي محمد والي:**التخطيط الحضري**، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[2] – فتحي محمد ابو عيانة: **جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة**، دار المعرفة الجامعية ، 2006، ص 319.

العصر المقدوني ظهرت المدن، كما حدث في مدينة أثينا، وأصبح لبعضها ضواحي وموانئ التجارة مثل بريه، مدينة كنسوس knosses أول مدن أوربا على جزيرة كريت، ثم بدأ التحضير ينتشر على أرض اليونان، فظهرت سبارتا و كوثينا Korinth وتميزت اسبرطا بطابعها العسكري، أما أثينا بخضوعها لقانون صلون solon "[1].

في المقابل، يعتبر اليونانيون أول من وضع أسس التخطيط الحضري للمدن كمعرفة إنسانية، يستطيع الإنسان من خلالها التحكم في النمو العمراني للمدن لتنظيم الحياة الحضرية، حيث عرف اليونان نشأة الهندسة المعمارية التي اهتمت بالبناء والتشييد العمراني، وكذلك بتنظيم المجال داخل المدن اليونانية "ولعل من ابرز الأسماء نشأة الهندسة المعمارية التي ارتبط بفن التخطيط في العصر القديم هو هيوبيدونس Hippodornos وهو مهندس معماري يوناني، كان أول من أدخل –طبقا لرواية أرسطو– نام الشوارع الواسعة، المستقيمة كذلك كان أول من اهتم بمبدأ الحجم المناسب في عملية البناء، واجتهد في تحديد الإجراءات الخاصة بتوحيد المناطق المجزأة على هيئة متناسقة، وتمر حول السوق"[2].

ارتبط الفكر التخطيطي في اليونان بالحركة الفكرية والفلسفية والعلمية التي عرفها اليونان في ذلك الزمان حيث انتشرت العلوم والمعارف و اعتبر اليونانيون مؤسسوا أغلب العلوم المعرفية في عصرنا الحالي، لذلك التخطي كفكرة أسهم العلم والمعرفة في تطوره في الجانب النظري، وأسهم النمو الحضري للمدن في تطوره على مستوي الممارسات التطبيقية، وفي هذه المرحلة : "حدثت بعض التطورات الفنية التي مثلت في مجموعها إضافات جديدة للتراث الإنساني، كاختراع الآلات الجديدة والأسلحة وبناء السفن، وغير ذلك من وسائل التقدم الفني التي أستوعبها النشاط التجاري، واقترن ذلك بزيادة في التخصص في الصناعات الحرفية، وقد انعكس ذلك كله على حجم المدينة اليونانية التي أخذت في الاتساع بدرجة ملحوظة، وأننا نجد مدينة أثينا استوعبت ما يقارب المائة ألف نسمة "[3].

---

[1] – حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

[2] – عبد الهادي محمد والي، **التخطيط الحضري**، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[3] – السيد عبد العاطي السيد:**علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري**، ج1، دار المعرفة الجامعية ، 2001، ص 120.

"وفي الحضارة اليونانية تأثرت مدنها بأفكار أفلاطون الذي يعتبر أول مخطط للمدن في العالم، فكان أفلاطون يركز على أهمية موقع المدينة و يختار أعلى نقطة في المدينة لبناء الأكربول وهو عبارة عن مركز أو معبد لرجال الدين وكانت تقسم المدينة إلى أثنا عشر منطقة متساوية من حيث المردود الإنتاجي وليس المساحي، وتقسم الأرض إلى أربعين أو خمسين عقارا وكل عقار يقسم في المدينة وآخر في أطرافها، وكل مواطن يسكن في المدين وفي أطرافها كذلك يقسم السكان إلى مواطن يسكن في المدين وفي أطرافها كذلك يقسم السكان إلى أثنا عشر مجموعة لكل مجموعة إلاهها الذي تعبده" [1].

1-3-التخطيط في العصر الروماني:

تعد الحضارة الرومانية حضارة عسكرية بامتياز، لأنها حضارة كانت الحرب وفتوحاتها مقام معاشها الاقتصادي، فعرفت من هذا المنطق بتعزيز البناء والهندسة العسكرية كالحصون والقلاع الضخمة، إلى جانب ذلك عرفت تطور في مجال الطرقات والجسور، لتسهيل حركة الجيوش الرومانية في عمليات الحرب والإغارة على بقية المجتمعات، ولعل أبرز سمة في التخطيط الرماني للمدن يتمثل في البعد الوظيفي لاستخدام الأرض الحضرية، حيث يحرص الرومانيون على تحصين المكان عسكريا، قبل التفكير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حتى المسارح والمراكز الثقافية كانت ساحات للمواجهة والصراعات الحربية أو الاستعراضات العسكرية،ومن المتغيرات التي أثرت على تخطيط المدن في العصر الروماني، هو النمو الحضري للمدن الرومانية، فبلغ سكان بعض المدن مليون نسمة، وهي تعتبر كثافة سكانية عالية في تلك المرحلة التاريخية، ففي العصر الروماني: "بلغ عدد سكان مدينة روما حوالي مليون نسمة وأنجزت روما الصور والنصب التذكارية وظهرت فيها الإيحاء المختلفة، واعتبرت روما مدينة التناقضات فهي ملتقى المناطق الفاخرة والمناطق المخلفة، وقد وسعت روما رأسيا وأفقيا"[2].

[1] – **www.urban-comm.gov.eg 15/06/2016 , 15h15.**

[2] – حسين عبد الحميد رشوان، **التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص67.

واعتمد الرومانيون في التخطيط على التخطيط الشطرنجي، أي تقسيم المدين إلى مجموعات مجموعة ممرات واسعة تكون في شكل تعامدي في ما بينها، "أعتمد التخطيط الشطرنجي بسبب طبيعة أرضهم المستوية وكانت الممرات متعامدة، ويجد في المدينة ممران رئيسيان متعامدان وهما أعرض من باقي الممرات وكان يطبق عليهما اسم (أسكاردوا) و (اليدمانكاسو) وفي مكان تقاطعهما تتشكل الساحة التي كانت اسمها Firum وهي محاطة بأبنية حكومية ومعبد ومسرح وغيرها، ومع الزمن انشقت إلى ساحتين الأولى مخصصة للتجارة والأخرى للنشاط السياسي والديني، ومثال على ذلك مدينة روما"[1].

أصبح شكل المدينة اليونانية نموذجا احتذى به الرومان وإن كانت المدينة الرومانية: "أصبحت أكثر عدادا في وظائفها عن المدينة الإغريقية وحلوا الرومان ميدانهم إلى مركز اجتماعي وحضاري رئيسي، وظهر ذلك في تركيز الوسائل الدينية والإدارية في أماكن خاصة، ولعل في مدينة روما المثل الواضح على ذلك فقد كانت أعظم المدن في عصرها، وشهدت اهتماما كبيرا في خدماتها الصحية والترفيهية حتى بلغ عدد الحمامات بها في وقت من الأوقات تسعة مائة حمام، وألف ومائتي نفورة وخمسة مائة مخزن في المدينة وحولها "[2].

1-4-التخطيط الحضري في العصر الوسيط :

بعد ظهور الديانة المسحية في أواخر أفول الحضارة الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وانتشارها في كامل أوربا، وتحولت من رؤية دينية إلى نظام معرفي سيطر على مختلف مجالات الحياة الفكرية في أوربا في القرون الوسطي، لذلك نهلت الأفكار التخطيطية في هذه القرون من اللاهوت المسيحي، حيث شيدت العديد من الكنائس الكاتدرائيات التي تظهر عظمة الديانة المسحية، وعظمة رجال الدين في استيلائهم على النظم السياسية وتوجيهها لخدمة مصالحهم والمصلحة الطبقة الإقطاعية "وفي العصور الوسطى كانت الكنيسة هي القوة الوحيدة التي كادت تضرب أوروبا وفاقت سلطة رجال الدين وسلطة النبلاء

[1] – نور قرمة، كارنا خوري : **تخطيط المدن**، الجامعة العربية الأروبية . 2008 ، ص 56.

[2] – فتحي محمد أبو عبانة: **جغرافية العمران**، دراسة تحليلية للقرية أو المدينة، دار المعرفة الجامعية،2006 ص 72

وسيطرت على المدن قوى روحية خاصة فالكاتيدرائية والقصر والقلاع والحصون كانت أساس جوهري في بناء المدينة"[1].

لذلك ارتبط الفن المعماري في تلك المرحلة في أوربا بحالة الركود الاقتصادي والجمود الفكري الذي عرفه خلال القرون الوسطى، حتى انكشفت الآثار العمرانية على عظمة إنجازات العقل الأوربي في مجال الكنائس و الأديرة المسيحية، إلا أن النظام الاقتصادي الذي ساد أوربا في تلك المرحلة عرف بالنظام الإقطاعي القائم على النشاط الزراعي، لذا لم تنمو المدن بشكل كبير، بل ظلت مدن ذات أحجام سكانية بسيطة، فلم تعد المدينة: " هي المركز بل باتت الضيعة أو الحصن والقلعة مركز السيطرة والضبط، وباختصار، شهدت الفترة بين القرن الخامس حتى القرن الحادي عشر "عصر الظلام الحضري " إذا جاز لنا هذا التعبير، فالاقتصاد اقتصاد استهلاكي يقوم على الزراعة أولا ووسائل الاتصال بين المجتمعات يكاد يكون منعدما تماما، أما المدن لم يبقى لها إلا الاسم"[2].

ومن هذا المنطلق، كانت المدينة من الناحية التخطيطية تقوم على مركزية الكنيسة أو الكاتدرائية في عملية الإنشاء والتطوير الحضري، وعلى أساسها يتم تقسيم المدينة وتقسيم مجالها الجغرافي، وكأن وظيفة التخطيط أصبحت متعلقة بتوفير البعد الروحي الديني للإنسان الغربي في المدينة، فكانت المدين في العصور الوسطى: "تلتف حول الكاتيدرائية وتظم ساحة رئيسية وأسواق، الكاتيدرئيات أو الكنائس لعبة نفس الدور الذي لعبته المساجد في المدن الإسلامية، وفي بعض الأحيان لم تكن ساحة المدين إلا ملتقى للشوارع البسيطة نادرا ما تكونوا مستقيمة وكانت الشوارع الرئيسية بأبواب المدينة وقد تمتد خارج الأسوار"[3].

أدت حالة الركود الاقتصادي والسياسي إلى حالة من الركود على المستوى المعرفي والثقافي والعلمي، فلم يعرف تخطيط المدن أي أفكار جديدة في هذا المجال، بل ظل ينهل من فكر التخطيط الروماني القائم في أساسه على التخطيط الشطرنجي، أما من الناحية

[1] – حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

[2] – السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري**، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[3] – **www.urban-comm.gov.eg 15/06/2016 , 15h15.**

الهندسية فعرفت بعض مدن غرب أوروبا إنجاز العديد من الكاتدرائيات التي لا تزال إلى يومنا هذا شاهدة على عظمة العقل الإنساني في تلك المرحلة كالكنائس الموجودة حاليا في روما و فرنسا واسبانيا.

1-5- التخطيط الحضري في العصر الإسلامي :

على النقيض مما حصل في أوربا بعد سيطرت المسيحية على مختلف مناحي الحياة كانت الديانة الإسلامية بداية انبثاق حضارة عمرت أكثر من سبعة قرون، عرفت تطورا في كافة المجالات العمرانية والتجارية والاقتصادية والسياسية، وتمثل المدن التي بناها المسلمون صورة صادقة على الحضارة الإسلامية : "مازلنا نراها اليوم في العديد من المدن الإسلامية من بخارى وسمرقند في الشرق الإسلامي إلى فاس ومراكش في غرب العالم الإسلامي، حيث اختار المسلمون المواقع المميزة وأضافوا عليها فنونهم المختلفة والمتعددة في شتى المجالات، حيث أنجزت هذه المدن في اتجاهات تخطيطية وعمرانية كانت وحيدة احتياجات وظروف سكانها، ولم يكن فيها علم التخطيط معروف بمفاهيمه ونظرياته المعاصرة"[1].

عرفت المدن الإسلامية العديد من النظريات التخطيطية، حيث سعى المفكرون والمخططون إلى تنظيم مجالها الحضري، عن طريق توزيع الأنشطة المختلفة على المدينة، والعمل على التحكم في مجالها العمراني، وتختصر عناصر المدينة الإسلامية في ثلاثة عناصر:

أولا: الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة الإسلامية، حيث تشير الدراسات إلى أنها إذ طلعت بالكثير من الوظائف التي توزعت بين الوظائف العسكرية والوظائف الاقتصادية والدينية:

"اختلفت الأهداف التي أنشأت من أجلها المدن الإسلامية فمنها ما بدأ على هيئة معسكرات حربية، ثم تطورت إلى هيئة مدينة كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، ومنها ما

[1] – مصطفى كامل الفرا ،شيماء جهاد المنسي: **تخطيط المدن بين المضمون الإسلامي والمضمون الحديث** (دراسة مقارنة). 16:45 . 16/06/2016 /http :www.nigaza.edu.ps/ar/periodical .

اتخذ لأغراض إدارية كواسط، ومنها ما أنشأ كعواصم أو حواضر للدول التابعة كبغداد والقاهرة وفاس وغيرها ومنها ما كان في بداية مناطق ارتكاز حصينة للدفاع، وبمرور الزمن غلب عليها الطابع المدني وتحول إلى مدن كالرباط والمونستير ومجريط–مدريد– وغيرها "[1].

أما العناصر التخطيطية في المدينة العربية والإسلامية المتعلقة بالشوارع الجارية والأسواق والمساجد، فتظهر الصورة العامة للمدينة الإسلامية القديمة: "ككتلة متلاحمة مثل أجزاء، تلزم مبانيها بارتفاع يكاد يكون ثابت فيما عدا المساجد التي ترتفع مآذنها في السماء، وتعتبر مساحات الظلال الكبير التي تغطي المدينة للهيكل المعماري بأبنيتها المتداخلة وأثنيتها المتعددة التي تستقطب حياة السكان إلى الداخل وكثيرا ما تظهر الأسواق المغطاة وهي تمتد في خطوط انسيابية معبرة على محاور الحركة في الأحياء المختلفة "[2].

وعنصر أخر يظهر خصوصية التخطيط العمراني في المدينة الإسلامية يتمثل في النسيج العمراني للنظام "نسيج المتضام حيث ساعد اتجاه الحياة فرضتها الظروف البيئية والطبيعية والاجتماعية على تأكيد هذا المظهر التخطيط للمدين في العصور الإسلامية ويمكن تعريف النسيج المتضام بأنه نمط عمراني يتم فيه تجاوز تلاصق كل المباني العمرانية، وهي تمتاز بأعمال المرونة والتكيف في تخطيطها وتمتاز أيضا بخصوصيتها العالية وهيئتها المميزة، لذلك تمتاز المدينة التراثية بالتدرج في نسيجها الحضري وعلى جميع المستويات " [3].

1-6-التخطيط الحضري في عصر النهضة الأوربية :

في بدايات القرن الخامس عشر بدأت أوربا تستعيد عافيتها الحضارية، فبعد قرون من الانحطاط والتخلف الحضاري، بدأ عصر أطلق عليه الفلاسفة والمؤرخون بعصر النهضة،

[1] – محمد عبد الستار عثمان: **المدينة الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفن والآداب، الكويت عدد128،1990، ص 85.

[2] – عبد الباقي إبراهيم: **تأصيل الحضارة في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة**، مركز الدراسات التخطيطية والمعامرية، مصر، 1982، ص 29.

[3] – عبد الجليل ضاري السعدون، سهاد كاظم عبد الموسوي: **الإعتبارات التخطيطية والتصميم للمدن التاريخية القديمة العربية**، حالة دراسة (مدينة كربلاء) مجلة كلية المرينة، واسط، جامعة بغداد عدد 10، 2011 ص312 .

وميز هذا العصر مجموعة من الأعمال الفكرية والأدبية والفلسفية التي اعتبرت بمثابة البدايات التأسيسية لبعض الحداثة الغربية، وامتاز هذا العصر بمجموعة من الأعمال العمرانية كتشييد العديد من المتاحف ودور الأوبرا والمسارح، والمراكز الثقافية.

ترك عصر النهضة بصمات هائلة على الهندسة المعمارية وهيئة التخطيط للمدن الأوروبية التي عرفت انتعاشا اقتصاديا وتجاريا في تلك الفترة، كمدن روما و فلورنسيا وفينا وباريس وغيرها، وعهد المنشغلون بالتخطيط الحضري والبناء إلى "إزالة الجدران المتزاحمة، وهدم الحظائر والحوانيت الخشبية والمنازل، وأنشأ بدلا منها قصور النبلاء والمباني العامة الحكومية، قام المخططون باختراق الأزمة المتعرجة لإنشاء الشوارع المستقيمة والخط الأفقي المتواصل للسقوف والأقواس المستديرة وتكرار عناصر متجانسة على واجهة المبنى"[1].

وقد اعتمدت أجهزة التخطيط في هذه المرحلة على النظم السياسية الملكية التي سادت أوربا، حيث سعى الأمراء والنبلاء إلى تنظيم المجال الحضري للمدن، والقيام بإصلاحات معمارية وتشييد العديد من القصور والكاتدرائيات التي لا تزال إلى يومنا هذا، كما كان للحركة التجارية التي عرفتها المدن الإيطالية في تلك الفترة الأثر البارز في التطوير الفني المعماري، وما رافقتها في حركة أنسانوية في الآداب والفلسفة ومن تطور في مجال العلوم والمعارف، الذي أدى إلى ظهور طبقة من المهندسين والمصممين ممن اعتنوا بالجوانب الجمالية لعمران المدينة الأوربية .

1-7-التخطيط الحضري في العصر الحديث:

أدت الثورة الصناعية التي عرفتها المجتمعات الغربية في أواخر القرن الثامن عشر إلى تغيرات اجتماعية هائلة على البنى الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول، حيث أدى ظهور التصنيع في المدن والمراكز الحضرية إلى هجرات ريفية إلى هذه الأخيرة، وتضاف عدد ساكنيها إلى ثلاث أو أربع مرات، فأدى هذا النمو الحضري إلى نمو عمراني كبير للمدن الغربية لم تعرف له نظير في التاريخ "اقترن النمو الحضري بتغيرات جذرية في

[1] – حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الأساس الوظيفي للمدينة الحديثة الأمر الذي انعكس بوضوح على بناءها الايكولوجي مما جعلها تكشف عن خصائص مختلفة إلى حد كبير عن خصائص مدينة العصور القديمة والوسيطة، ويحتل التصنيع في هذا الصدد مركز الصدارة بين عوامل النمو الحضاري والتغيير الايكولوجي للمدينة من ناحية أخرى أن هنالك اتفاقا عاما بين مختلف الدراسات التي اهتمت بتتبع مراحل النمو الحضري على أن الصناعة –وبخاصة في مراحلها الأولى– مسؤولة في المقام الأول عن انتشار تعميق الاتجاهات الحضرية"[1].

أدى هذا النمو الحضري للمدن الأوربية في عصر الثورة الصناعية إلى تغيرات هائلة في عصر الصناعة، وإلى تغيرات هائلة في بناءاتها الايكولوجية والمرفولوجية، وتوسعت المدن خارج الحدود الكلاسيكية التي رسمت لها، كما عرفت المدن ظهور الكثير من المؤسسات التي لم تكن معروفة في السابق، كالمؤسسات الخدماتية، والمؤسسات الصناعية، وتطورت وسائل النقل، وأصبحت هذه المدن تعرف أنشطة تجارية مختلفة، فأثرت كل هذه التغيرات على الشكل الخارجي للمدينة، ودفعت بالقائمين عليها إلى إعادة النظر في مخططاتها: "عرفت المدينة في العصر الصناعي تحولا جذريا في نسيجها العمراني.

والملاحظ أن الصناعة التي أدت إلى نمو حضري في أوربا، هي العامل نفسه الذي أدى إلى التحضر في بقية المدن في العالم، وإن حدث بطريقة غير مباشرة، حيث أصبح العامل يتبادل السلع والبضائع بطريقة لم يعهدها في سابق التاريخ الإنساني، لذلك تركت الثورة الصناعية أثارها على مختلف المدن والحواضر في العالم ولم يقصر تأثيرها على المدن الأوربية فقط :"فمع مولد القرن العشرين ظهرت المدن الميتروبولية، وهي مدن ضخمة يتراوح عدد سكانها مابين الخمسة ملايين وخمسة عشر مليون، وقد ظهرت هذه المدن في كل الدول المتقدمة والدول النامية بآسيا وإفريقيا، فقد أدى الاتصال بين الدول المتقدمة وغير المتقدمة في ظهور مستويات عالية من الاستهلاك انعكس على مدن البلدان النامية، فهناك مدن مثل البرازيل ونيروبي ونيودلهي وأنقرة وكولمبو لم تمر بالثورة الصناعية كما هو الحال

[1] – ا لسيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري** ، مدخل نظري ، مرجع سبق ذكره، ص 127.

في مدن غرب أوروبا، ومع ذلك فأنماطها الإيكولوجية وأساسها التكنولوجي ونشاطها الاقتصادي يعكس مظاهر القرن العشرين" [1].

إن تأثير "الثورة على الهيكل العمراني للمدن وتخطيطها الحضري كان له الكثير من الآثار الإيجابية أيضا، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها في ما يلي :

- انتشار المصانع داخل المدن للاستفادة من وفرة الاقتصاد الحضري، الذي يقلل نفقات الإنتاج التي يتحملها أصحاب المصانع، والتي أهمها :

توفير الأيدي العاملة والسكن والخدمات الإرتكازية (الماء الكهرباء والمجاري والهاتف). وسائل النقل والاتصال، ووجود أسواق تصريف البضائع وتأمين الخدمات المصرفية .

تركز رجال الأعمال والمصانع في المدن كقاعدة مكانية تمكنهم من الاتفاق فيما بينهم وإقامة الكارتلات والاتحادات الاقتصادية لحماية إنتاجهم والتحكم بالأسعار .

- أدى صنع السيارات والقطارات والطائرات ووسائل الاتصال إلى توسيع المدن بسرعة .
- تحرير الصناعة بنفسها من قيود المكان والمسافة، وانطلقت من الناحية السوقية من المحلية إلى الإقليمية والدولية.
- تكريس مفهوم استعمال الأراضي وتصنيفها بشكل وظيفي، حيث ظهرت أحياء جديدة حول المدينة القديمة، وظهرت مناطق الصناعة الخفيفة، وأخرى للصناعات الثقيلة ومنها مناطق تخزين"[2].
- الإسهام الفاعل في تطوير فن العمارة والتخطيط، حيث استخدمت الآلات والمعدات الحديثة في مجال البناء، وصناعة مواد البناء الجديدة التي لم تكن معروفة سابقا.
- إن هذه العوامل الإيجابية للثورة الصناعية كانت بمثابة الركيزة الأساسية التي دفعت بالمخططين إلى التفكير بإنقاذ تلك المدن من خلال أفكارهم الحديثة ونظرياتهم التي

[1] – حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] – محمود حيدان قديد: التخطيط **الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية**، إمارة في نموذجها، الإمارات العربية المتحدة 2010، ص 26.

عبرت عن إبداع المخططين وتفننهم في تخطيط المدن بما يوفر البيئة المريحة واللآمنة للإنسان.

- "كان للثورة الصناعية وما تلاها من انجازات في مختلف الأنشطة الإنتاجية من صناعة وزراعة واقتصاد، والخدمات التي تطورت بسببها، وكان لها الدور الأساسي في جعل التخطيط العمراني ذو مسار حضاري يؤدي إلى تقليل المسافات الزمنية للوصول إلى مراكز الوحدات الإنتاجية كالمصانع والمزارع وربطها بشبكة من الطرق الرئيسية والفرعية، والانتقاء بنظم وتخطيط المواصلات، وظهور المدن العمالية القريبة من المراكز الإنتاجية، وترسيخ ما يسمى بإدارة الوقت في مفهومها المعاصر (وهو من المفاهيم الوليدة في عالمنا العربي أو أنه مازال في طور المهد في بعض الدول).
- كما كان للثورة الصناعية دورا هاما في تطور منظومات القوانين والتشريعات العمرانية لدى الدول الصناعية خاصة في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، تلك التشريعات التي كانت أداة مهمة في توجيه الاقتصاد الحضري وتنظيم التنمية العمرانية والتحكم بإنجاز المشاريع التنموية المنبثقة عن ذلك التطور في الفكر العمراني، نتيجة البحث عن الحلول التخطيطية كما أسلفنا سابقا".[1]
- في البداية كان التخطيط للمدن يتم بطريقة عشوائية من طرف المهندسين والمعماريين، ولم تكن له أي وجهات نظر أو معارف، " فقد كانت عملية التخطيط الحضري أو تخطيط المدن حتى ستينات القرن العشرين، عمل يمارسه المعماريون ومهندسين فقط، حيث يقومون بوضع الخطط الحضرية، من خلال إعداد المخططات الرئيسية التي تركز على النواحي الظاهرية من التصميم الحضري،و ثم إعداد هذه التصورات كأفكار

[1] محمود حيدان قديد: التخطيط **الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية**، مرجع سبق ذكره ، ص27.

معمارية للبنية الأساسية مدعومة بشبكات المرافق العامة، كما هو الحال عند تشييد المباني أو المجمعات العامة"[1].

- ونشأ التخطيط كمنهج علمي منذ بداية القرن العشرين،ومن أجل لفظ التخطيط في تعريفه للنشاط القائم في المجتمع هو الاقتصادي النمساوي " كريستين شوسيدر c.shzhnder " في مقال طبع عام 1910 وقد أخذ هذا الاصطلاح شكلا تطبيقيا ظهرت أثاره من خلال انجازات الإدارة العسكرية في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى"[2].

وتم استخدام التخطيط لأول مرة في الاتحاد السوفياتي في الجوانب الاقتصادية، من خلال وضع خطط محددة بتغيرات زمنية يتم فيها حصر الموارد المالية و البشرية لتحقيق مجموعة من الأهداف، لكن "عملية التخطيط لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدته إلى الجوانب العمرانية للمدن، وهو ما يعرف بالتخطيط الحضري، والذي طبقته حتى الدول ذات التوجيه الليبرالي الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية قامت الحكومات ببناء المدن خاصة بعد الانهيار الاقتصادي عام 1930، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية، واهتم المسؤولون بمشاكل المدن الاجتماعية، وهو ما نسميه التخطيط الحضري، وأنشأت المدن باعتبارها جزء من البرامج الصناعية وتشييد العواصم لتقوم بأعمال الوظائف الحكومية واهتم مخططوا المدن بالشؤون الخاصة بالصحة وازدحام المواصلات"[3].

أدى النمو الحضري للمدن في العالم المتقدم أو في مدن العالم الثالث إلى الاهتمام بالتخطيط الحضري كأداة فعالة للتحكم في النمو الحضري للمراكز الحضرية، كما كان للتطور العلمي والمعرفي تأثرا كبيرا في تطور التخطيط على المستوى النظري من خلال إنشاء العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية التي تدرس التخطيط كتخصص علمي، وحتى على المستوى العالمي أنشأت العديد من المنظمات الدولية التي تنشر تقارير سنوية

[1] – محمود حيدان قديد: التخطيط **الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية**، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[2] – سامية فهمي وآخرون: **طريق الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1985،ص92.

[3] – حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

عن الحياة الاجتماعية في المدن، وعن معدلات التحضر ومختلف المشكلات المصاحبة لها، وتسعى إلى الإسهام في تحسين الحياة في المستقرات الحضرية عن طريق وضع جملة من المؤشرات التي تتناول استخدامات الأرض واستفادة السكان من الخدمات الحضرية، ومعدلات الأمن وغيرها.

2. مبادئ وأسس التخطيط الحضري:

يخضع التخطيط الحضري إلى جملة من المبادئ والأسس التي يجب مراعاتها عند إجراء العمليات التخطيطية، ويتوقف على هذه الأسس و المبادئ فعالية الخطط الحضرية أو فشلها، لذا من الضروري وعي المخططين بهذه الأسس التي تعد بمثابة قواعد توجيهية تسهم في الأخذ بالأبعاد العلمية في إنجاز وتنفيذ مختلف المشروعات في المدينة، سنتناولها فيما يلي:

2-1-الوعي بطبيعة الظواهر الاجتماعية الفيزيائية التي يتعامل معها التخطيط في المدينة:

أ- الظواهر الاجتماعية :

"تولد البيئات الاجتماعية الحضرية جملة من الظواهر الاجتماعية التي تجعلها تختلف عن بقية الظواهر الاجتماعية الموجودة في البيئات الأخرى، فالظواهر الحضرية تعكس بشكل ما طبيعة الإطار المادي العمراني للمدينة، وتتصف هذه الظواهر بالتعدد والتعقد مما يجعل عملية التعامل معها في التخطيط أمرا في غاية الصعوبة".[1]

ومن هذا المنطلق، يعتبر الوعي العلمي لطبيعة الظواهر الاجتماعية الحضرية من أهم المنظمات الأساسية في عملية التخطيط الحضري، فالتعرف على الظواهر الحضرية يمكن أن يسهم في عملية التحكم فيها أو توجيهها، لكن مع الدراية المعرفية التامة بها، وبتعقدها وتداخلها مع الظواهر العمرانية داخل البيئة الحضرية، نذكر بعضا منها على سبيل التلميح في ما يأتي :

[1] حسين عبد الحميد رشوان: **التخطيط الحضري ، دراسة في علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

- تعد البيئة الاجتماعية الحضرية من أكثر البيئات ميلا إلى عدم التجانس الاجتماعي، بسبب التعددية الطبقات والفئات الاجتماعية التي تسكن في المدينة، بالإضافة إلى التعددية الثقافية واللغوية، مما يجعلها بيئة اجتماعية غير متجانسة على الدوام، لذلك يجد المخططون صعوبة في التعامل مع هذه البيئة، وقد أشار ويرث إلى أن: "اللاتجانس هو إحدى الخصائص المدينة ونتيجة مباشرة لظروف اقتصادية (تقسيم العمل)، واجتماعية (الاختلافات والفروق) من ناحية أخرى " [1].
- التعددية الثقافية في المجتمعات الحضرية، بسبب الهجرات الريفية من جهة، وبسبب الوافدين وحركة العمال تنقل إليها العديد من العمال من مختلف الجنسيات والثقافات، لذلك يؤدي هذا التعدد الثقافي إلى انغلاق الجماعات داخل أطرها التقليدية مما يؤثر سلبا على بعض مشروعات التخطيط الحضري للمدن، بالإضافة إلى التركيز العرقي في بعض المناطق والأحياء داخل المدينة، ورفض ساكنيها فكرة الترحيل أو مغادرة أحياءها "حركة التنقل إلى الضواحي مثلا، كانت مدفوعة في بعض الأحيان بعدد من القيم والأفكار التي يتمسك بها سكان الضواحي أو النازحين إلى الإقامة فيها، كما أن الكثير من القرارات مرتبطة بعمليات تخطيط المدن تكشف وباستمرار عن تأثير القيم –من خلال القوة الاجتماعية– لدى صانعي القرار في هذا المجال" [2].
- "يصاحب النمو الحضري للمدن في الغالب وخصوصا في المجتمعات الحضرية للبلدان النامية تنامي العديد من المشكلات الاجتماعية، كظاهرة الفقر الحضري، وظاهرة الجريمة والتسول وظاهرة النمو العمراني العشوائي، أو ما يعرف بالأحياء المتخلفة أو القصديرية والبيئة السكنية الهشة، لذا يجد المخططون صعوبة في التعاطي مع الظواهر الاجتماعية التي تتداخل فيما يبنها وتتعقد إلى درجة لا يمكن حلها، وتفقد المشاريع الحضارية فعاليتها، ويستسلم المخططون أمام قتامة الواقع الحضري وأشكاله، لذلك من

[1] – إسماعيل قيرة: **علم الاجتماع الحضري ونظريات**، منشورات جامعية قسنطينة 2004، ص 81.

[2] – السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري**، مرجع سبق ذكره ، ص 349.

المهم أن يكون الوعي بالمشكلات الحضرية في شقها الاجتماعي من أهم المتطلبات الأساسية في عملية التخطيط الحضري".[1]

ب- الظواهر العمرانية :

تأتي الظواهر العمرانية من حيث الأهمية في الدرجة الثانية وأن كانت امتدادا للظواهر الاجتماعية، فهنالك العديد من الظواهر العمرانية والفيزيقية التي يجب أن يأخذ بها المخططون عند إعداد الخطط المختلفة، ويعتبر الوعي العلمي بها وبدرجة تأثيرها على المجال الحضري المعاصر، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تتمثل أكثر الظواهر العمرانية تجليا في المدينة والوظائف التي تشغلها استخدامات الأرض الحضرية، فمن المعلوم أن استخدام الأرض يعتبر الهدف الأساسي والرئيسي للتخطيط الحضري، بيد أن الوظائف التي تشغلها الأرض الحضرية للمدينة القائمة تعد من أكثر المتطلبات التخطيطية، لأن الرؤية المستقبلية للمدينة تتأسس على الاستخدامات الحالية، فيجد المخططون صعوبة كبيرة في استعمالات مع ما هو وظيفي وما يمكن لهم في الغالب تغيره أو تجاوز "اختلاط استخدامات الأرض داخل المدينة، إذ يلاحظ مباني معدة كمساكن تتحول إلى مكاتب إدارية، أو هناك مناطق للصناعة تتحول إلى مخازن أو ورش، وأن هناك أرض زراعية تتحول إلى مباني أو مرافق معمارية مختلفة"[2]. تعد ظاهرة تغيير وظائف استخدامات الأرض من أكثر الظواهر انتشارا في المدينة الجزائرية المعاصرة، حيث نلاحظ ذلك التداخل بين الوظيفة السكنية والتجارية في كثير من المناطق الحضرية .
- تأتي ثاني الظواهر الحضرية والعمرانية التي تعاني منها المدن متمثلة في إشكالية التوزيع الجغرافي للمرافق والمؤسسات الحديثة، حيث يعد توفيرها من "أهم المتطلبات الأساسية للتخطيط الحضري، ويعتبر توزيعها جغرافيا داخل المدينة نوع من ضمان

[1] – السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري** ، مرجع سبق ذكره ، ص 350.

[2] – هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب، **التخطيط و التصميم الحضري**، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2006، ص 20.

التوزيع العادل للخدمات على ساكني المجتمع الحضري، "في هذا السياق يلاحظ اليوم الهوة بين زيادة السكان وزيادة حجم وقدرة المرافق والخدمات المختلفة في كثير من مدن العالم الثالث فغالبا ما نجد سكان المدينة وبخاصة في العالم الثالث يزدادون بدرجة أعلى من زيادة المرافق والخدمات وهذا يرجع إلى النمو الطبيعي وإلى الهجرة من الريف إلى المدينة "[1].

2-2-خصائص التخطيط الحضري:

هناك مجموعة من الخصائص التي تجعل التخطيط الحضري يختلف على بقية أنواع التخطيط، كالتخطيط الاقتصادي أو التخطيط الصناعي، أو التخطيط التربوي، وغيرها، وتتمثل هذه الخصائص في جملة من محددات البيئة الاجتماعية الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى النظر إلى المدينة كمنظومة من العناصر التي تتكامل وتتداخل فيما بينها، و أهم خصائص هذا النوع من التخطيط فيما يلي :

يحتاج التخطيط الحضري إلى مجموعة من العلوم والمعارف عند إعداد خططه، ففي السابق كان المخططون يميلون إلى الأخذ فقط بالأبعاد المادية العمرانية بينما يميل مخططوا اليوم إلى الأخذ بالجوانب الاجتماعية والسلوكية في عملية التخطيط الحضري، "يحتاج التخطيط بصفة عامة، والتخطيط الحضري بصفة خاصة إلى إطار واسع من المعرفة، ويدخل في هذا الإطار جمع المعلومات وتسجيلها ونشرها، وهذه المعلومات تتصل بطبيعة الحياة الحضرية، والإمكانات المتاحة، والنظم الاجتماعية القائمة، والتحديات التي تواجه المخططين " [2].

يشترك في عملية التخطيط الحضري العديد من التخصصات العلمية، كالجغرافيا، الهندسة المعمارية، العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع الحضري، العلوم الزراعية ...إلخ، وكل

[1] – المرجع السابق، ص 22.

[2] – عبد الهادي محمد والي:**التخطيط الحضري– تحليل نظري و ملاحظات واقعية**، مرجع سبق ذكره ،ص 41.

تخصص معرفي له جانب يغطيه في عملية التخطيط، ويسهم تعدد التخصصات العلمية من الإحاطة الكلية بالواقع الاجتماعي الحضري .

"خاصية البعد التكاملي للتخطيط الحضري مع السياسات العامة للدولة، يجب أن ينهل المخططون من التوجهات العامة التي أقرها التخطيط الإقليمي في جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الضروري أن ينهل التخطيط من الرؤية الإستراتجية الشاملة التي تنتابها الدولة في مجال تهيئة المجال والتعمير الحضري، وأن من المقومات الأساسية لنجاح التخطيط الحضري، أن ينظر إليه في إطار الخطة القومية الشاملة، من هنا فإن مثل هذه الخطة لابد أن تكون قائمة على أفق واسعة يتضمن توجيه النمو الحضري ومواجهة مشكلاته إلى جانب الأهداف الأخرى التي تهتم بها"[1].

المدينة الجزائرية على سبيل المثال يجب أن ينهل فيها التخطيط الحضري من التوجيهات العامة لسياسة إقليم الهضاب العليا كما تم رسمها على المستوي المركزي .

النظر إلى المدينة كمنظوم حضري، تتشكل من مجموعة العناصر، والتي تجمع بين العناصر الاجتماعية والثقافية والعناصر العمرانية، لذلك يجب عند إعداد الخطط النظر إلى المدينة وفق رؤية تكاملية، وعدم الرؤية لها تجزئيه، "استخدام مفهوم النظم والنسق يقصد بذلك معالجة البيئة الحضرية وتخطيطها كوحدة تترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض، ومعالجة النظام كوحدة ينبع من كونه عبارة عن بنية تتكون من عناصر وروابط وتشكل الروابط والعناصر شبكة العلاقات التي تكون في مجموعها وحدة النظام "[2].

يرتبط التخطيط الحضري بأجهزة ومؤسسات تحدد مجال تداخلها تشريعات قانونية، وتكون لديها صلاحيات واسعة للتعامل مع البيئات الحضرية، بالإضافة إلى ضرورة توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة لإعداد الخطط الحضرية، "فيرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية إدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط وتحدد

[1] – المرجع السابق، ص 42.

[2] – هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب: **التخطيط و التصميم الحضري** مرجع سبق ذكره ، ص 25.

لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ و التصرف"[1]. في الجزائر، لا توجد أجهزة مباشرة للتخطيط الحضري كماهو معلوم به في بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، وغيرها، فنجد ما يسمى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في الجزائر الذي يعد أحد أشكال التخطيط الحضري.

ضرورة أن تتميز الفترة الزمنية للتخطيط بمعدل زمني مرن، بمعنى أن لا تكون كل الخطط وفق مبدأ واحد صالح لكل المدن والتجمعات الحضرية، بل يجب مراعاة خصوصية المدينة من جهة النمو الحضري، المرتبطة بالبعد الاقتصادي والحركية الاجتماعية، فمن المعلوم أن المدن التي تعرف نموا اقتصاديا كبيرا تكون الهجرات الريفية إليها أو الهجرات من المناطق الحضرية إليها كثيرة جدا، وبالتالي تؤثر على الخطط الحضرية، خاصة إذا وضعت في آجال زمنية تتجاوز عشر سنوات على سبيل المثال، فالطابع الديناميكي لأغلب المدن يجعل: "التخطيط لمدى زمني طويل مخاطرة كبيرة، وربما أتاحته لنا وسائل الإحصاء الحديثة المقدرة على التنبؤ بمستقبل النمو السكاني إذا لم تتدخل عوامل غير منتظره ومثال ذلك أن سلطات الحكم المحلي في المدينة ما لم يكن لديها السلطة الكافية لتحديد عدد المهاجرين إليها فإن المدينة قد تنمو حجما لدرجة يختل معها التكامل الاجتماعي وتنهار على أساسها مستويات المعيشة وتنخفض معها أيضا مستويات الأشكال وتزداد المناطق المختلفة حجما وتتفاقم فيها المشاكل "[2].

يتعلق التخطيط الحضري بتأثير الجماعات الاجتماعية المختلفة داخل المدينة، خاصة ما يعرف بجماعات الضغط التي تكون مصالحها مرتبطة بتوجيه التخطيط الحضري اتجاه مناطق معينة، من أجل الحصول على امتيازات في جانب الاستثمارات الاقتصادية لذلك ينبغي أن يعكس التخطيط الحاجات الاجتماعية لساكني المدينة وليس لفئات معينة منها فحسب، "فقد يقع المخططون تحت تأثير جماعات الخاصة في المدينة فيوجهون

[1] –المرجع السابق، ص 26.

[2] محمد عاطف غيث: **التغير الاجتماعي والتخطيط**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987، ص ص: 178–179.

السياسات التخطيطية اتجاهات لا تخدم مصالح مجتمع المدينة ككل، ومثال ذلك أن هذه الجماعات نتيجة تأثيراتها المعدة على أجهزة التخطيط قد تشكك أو تثير تحفظات فيما يتعلق بسياسة الإسكان إذا كان في الخطة بناء مساكن قريبة من مساكنهم، لأنهم يخشون أن يسكن هذه المساكن سكان ينظرون إليهم نظرة أقل أو قد يعتبرهم من طبقة دون طبقتهم "[1].

في المدينة الجزائرية المعاصرة، لا تسلم المخططات الحضرية من تأثيرات جماعات الضغط التي توجهها في الغالب الأعم لخدمة مصالحها، كأن تتجه السياسات التخطيطية تجاه تعمير مناطق معينة بعد أن تكون هذه الجماعات قد وضعت يدها على العقار في تلك المناطق لتستفيد منه في مجال التعمير أو بناء المحلات التجارية وغيرها، لذلك من الضروري أن يعي المخططون ألاعيب هذه الجماعات الضاغطة ويسعون قدر الإمكان التخفيف من تأثيراتها على السياسات الحضرية المختلفة.

3. أهداف التخطيط الحضري ومقوماته:

يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تكون عبارة عن ترجمة حرفية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحضرية وتتعلق هذه الأهداف بجملة من الخصائص كالمرونة والواقعية والسهولة في التنفيذ، كما ترتبط بالموارد المالية والبشرية للمستقرات الحضرية، وتتوزع هذه الأهداف بين ثلاثة محاور رئيسية هي:

3-1-التحكم في النمو الحضري وحل المشكلات الحضرية :

يعد التحكم في النمو الحضري والعمراني للمدن من الأهداف الرئيسية التي من أجلها توضع المخططات الحضرية لكن تختلف طبيعة درجة التحضر من مدينة إلى أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسكانية التي تؤثر في عملية التحضر والنمو العمراني للمدن والتجمعات الحضرية،وتتحكم في النمو الحضري للمدن نوعين من النمو العمراني هما :

[1] المرجع السابق، ص 179.

أ- مدن حرة النمو العمراني:

"تتميز بعض المدن بخاصية النمو العمراني السريع والحر، حيث تنمو المدينة في الاتجاهات الأربعة، نظرا لطبيعة الموقع والموضع الجغرافي لهذه الأخيرة، ويترتب على هذا النمو السريع العديد من المشكلات الحضرية، التي تنمو من طبيعة خاصة، ولعل أبرزها ما يعرف بالنمو العمراني العشوائي والفوضوي، الذي يجد المخططين صعوبة في التحكم فيه وتوجيهه، بالإضافة إلى جملة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كانتشار أحياء الصفيح، ومشكلات النقل الحضري، وامتداد المجال الحضري وغيرها".[1]

ويرى خلف حسين علي الدليمي "أن المدن التي تتميز بإمكانية النمو العمراني والتوسع في اتجاهات مختلفة دون أية معوقات نتيجة توفر الأرض و الفضاءات الملائمة لعملية التوسع، حيث امتدت بعض المدن والعواصم الرئيسية في العديد من دول العالم إلى أن وصل عدد سكانها عدة ملايين، وفي هذه المدن تكمل المشكلات التي تعاني منها في الامتداد المتباعد بين أطرافها خاصة المدن الشريطية أو مدن التجمعات السكنية الصغيرة المتناثرة بحيث يصعب توفير الخدمات العامة لجميع سكان المدينة بشكل عادل ومتوازن، خاصة بالنسبة للدول النامية لارتفاع التكاليف، كما يمكن أن تعاني تلك المدن من المشكلات البيئية والمرورية أيضا " [2].

وتعتبر هذه المدن من الناحية التخطيطية أسهل من المدن المحددة النمو العمراني، بسبب الإمكانات المالية التي تتيح الحرية للمخططين للتعامل معها، فتكون أمامهم الكثير من البدائل والخيارات، والعديد من المناطق الحضرية التي يمكن أن يوجه النمو العمراني للمدينة باتجاهها.

بينما تبقى اكبر مشكلة حضرية تعاني منها هذه المدن هي عدم قدرة المخططون على التحكم الكلي في النمو العمراني، فينتشر النمو العمراني العشوائي و تظهر أحياء

[1] محمد عاطف غيث:**التغير الاجتماعي والتخطيط**، مرجع سبق ذكره ،ص 180.

[2] – خلف حسين على الدليمي: **التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 88.

الصفيح والبيوت القصديرية والسكن الهش، التي تكون على امتداد الأطراف الحضرية للمدينة، إضافة إلى ما تتميز به هذه المناطق الحضرية من الكثافة السكانية، حيث يبلغ تعدادها الملايين من السكان، مما يؤثر سلبا على المجتمع الحضري الكلي، ويمارس ضغط على مؤسسات الخدمات، كمؤسسات التربية والتعليم، والمرافق العمومية، والمساحات الخضراء، وغيرها، فتعرف المجالات الحضرية تدهورا كبيرا نتيجة استيعابها الزائد عن نطاقها الذي صممت لأجله .

ب- المدن محدودة النمو العمراني :

تتميز بعض المدن بخاصية النمو العمراني المحدودة، بحيث تنمو المدينة في اتجاه واحد أو اتجاهان على أكثر تقدير، بسبب جملة من المعيقات، يأتي على رأسها العوامل الطبيعية، كالتضاريس الصعبة، الجبال، الوديان، البحر، وغيرها، مما يجعل هذه المدن متصفة بصفة النمو العمراني على أحد أطرافها، مثلا مدينة جيجل، تنمو فقط في اتجاهين لطبيعة موقعها بين البحر من الجهة الشمالية، والجبال من الجهة الجنوبية، مما يجعلها تنمو في اتجاه الجهة الشرقية أو الجهة الغربية .

ويتولد عن هذا النمو العمراني المحدود من المشكلات الحضرية، كظاهرة التكدس السكاني، و الضغط على استخدامات الأرض الحضرية، وانعدام الأوعية العقارية، وغيرها، "لقد نشأت قديما بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الشيء الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول دون إمكانية التوسع العمراني بما يتناسب مع الزيادة السكانية في تلك المدن، وفي هذه الحالة يكون البحث عن بدائل النمو العمراني، في هذه المدن محدود "[1].

تعتبر هذه المدن من الناحية التخطيطية صعبة التخطيط، بسبب انعدام البدائل وقلة الاختيارات أما المخططون فيلجئون في عديد المرات إلى القيام بتكثيف شغل الأرض الحضري مما يولد بدوره مشكلة التكدس السكني، الذي يؤدي إلى تفاقم العديد من المشكلات

[1] – خلف حسين على الدليمي: **التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم**، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

الحضرية، حيث تعاني هذه المدن من مشكلات السكن، النقل الحضري، انعدام من المرافق العمومية أو قلتها، وعدم استجابتها لحاجات السكان، إضافة إلى تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية بين ساكنيها.

وفي الأخير، يجب إتباع جملة من الخطوات تحددها في ما يلي:

يجب على المخططين أن يحددوا المحاور الملائمة لتوسيع المدينة بما يتناسب مع الزيادة السكانية، أي يجب المفاضلة بين المناطق الحضرية المتخلفة وفق معيار استيعابها لكثافة المدينة، والتفكير دائما في طرح البدائل الممكنة لاستيعابها .

"ضرورة توزيع استعمالات الأراضي والخدمات العامة عليها بشكل متكافئ يحقق المنفعة والمصلحة لجميع السكان، كما يجب الضغط على المرافق العمومية ومؤسسات الخدمات، فلا يجب أن يتم تزويد منطقة سكنية داخل المدينة بكل المتطلبات الضرورية للحياة الاجتماعية، ويتم حرمان بقية المناطق، مما يولد تفاوتا اجتماعيا تنجر عنه العديد من المشكلات الاجتماعية، فعندما تحث حركات احتجاجية ففي بعض المدن الجزائرية يتوجه سكان المناطق الهامشية إلى الأحياء الراقية ويقومون بتدمير كل مؤسساتها، لأنهم يشعرون بنوع من الاستبعاد الاجتماعي و الإقصاء الذي مورس اتجاههم. "[1].

يجب على المخططين أن يفكروا في عملية الربط بين أجزاء المدينة المتباينة وما جاورها بشكل فاعل، لضمان سهولة التنقل بين أطراف المدينة من جهة، ولإعطاء البعد الجمالي للمدينة، يكون هنالك من الانسجام العمراني بين العمران القديم والعمران الحديث من جهة أخرى، طبعا مع ضرورة الانسجام الاجتماعي بين ساكني المدينة، دحرا للتفاوت الاجتماعي الصارخ، والعمل على صهر جميع الثقافات الفرعية في بوتقة ثقافة المدينة الجامعة.

تخطيط النقل بكفاءة تضمن سهولة التنقل بين أجزاء المدينة بشكل سريع وآمن، حيث يعتبر أهم مطلب للتخطيط الحضري المعاصر، إذ يجب مراعاة كل الوسائل الممكنة للنقل،

[1] – خلف حسين على الدليمي: **التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم**، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

وتوفيرها، لتجنب ازدحام المروري وتعطيل مصالح السكان، مثلما يحدث في المدينة الجزائرية المعاصرة، حيث أصبحت مشكلة النقل في مدينة الجزائر العاصمة تؤرق الباحثين والمخططين والسياسيين، وتفاقمت إلى حد عجزت كل الأساليب والطرائق على حلها، حيث يقضي الفرد ساعات طوال في الشوارع بسبب ازدحام مروري، فيصل الناس متأخرين إلى وظائفهم مما يكفل الاقتصاد خسائر مالية كبيرة.

"ضرورة أن يستخدم المخططون الأسس العلمية وأساليب التخطيط الحضري الحديث في معالجة مشكلات المدينة المتباينة، وهنا يجب الأخذ بالبعد التكاملي في معالجة مختلفة المشكلات الحضرية، وفق سلم الأولويات، التي تتحدد بحسب طبيعة الموارد المالية والبشرية المتاحة لأن لكل مشكلة حضرية على حدا تؤدي إلى تفاقم المشكلات الحضرية الأخرى، مثلا حل مشكلة السكن الحضري قد يبدو للوهلة الأولى أن لا علاقة لها ببقية المشكلات، لكن النظر إليها دون التفكير في مؤسسات الخدمات سوف يؤدي إلى الضغط على هذه الأخيرة إضافة إلى أن حل مشكلة السكن الحضري يفاقم مشكلة النقل الحضري إذا لم يتم التفكير في نفس المنحى"[1].

3-2-التجديد الحضري مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية في المدن:

يعد التجديد الحضري أحد أدوات التخطيط الحضري في المدن المعاصرة وكما هو معلوم فقد تعرضت المدن التراثية إلى نمو حضري كبير أثر على أبنيتها الأثرية، وأدى إلى اهتراء الكثير من معالمها العمرانية القديمة، لذلك أصبح المخططون يسعون بشتى الطرق للحفاظ عليها، من خلال التفكير في كيفية دمجها في المحيط العمراني للمدن مع الحفاظ على خصوصياتها الهندسية المعمارية.

وأصبح التجديد الحضري هدفا بذاته يسعى التخطيط الحضري إليه،"كان للنمو العمراني الواسع مخاطر كبيرة على الموروث الحضاري للمدن نتيجة النمو السكاني الكبير والطلب المتزايد على السكن أدى إلى إزالة بعض الأبنية الأثرية أو التراثية القديمة أو

[1] – خلف حسين على الدليمي: **التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

استغلالها بطريقة تشوه فنها المعماري، كما أدت هجرة بعض السكان الأصليين لتلك الأبنية وتركها من غير سكن إلى تعرضها للانهيار لعدم الاهتمام بها والمحافظة عليها".

والمقصود بالتجديد الحضري هو عملية: "تغير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين أو إعادة بناء تلك الأبنية القديمة، وإصلاح بنيتها الإرتكازية، ويتضمن التجديد الحضري ثلاثة حلول هي : (الحفاظ – إعادة تأهيل– إعادة تطوير) "[1].

أ– الحفاظ على التراث العمراني:

ويقصد به ضرورة أن تشمل المخططات الحضرية عل رؤية إستراتجية تحفظ التراث المعماري للمدينة، وذلك من خلال التفكير في كيفية دمجه مع العمران الحديث، دونما إخلال بوظائفه، دون المساس بخصوصيته الثقافية والحضارية والهندسية .

أما مقومات التجديد الحضري في مجال الحفاظ التاريخي على العمران تتمثل في : "الحفاظ التاريخي على هيكل المدينة ومظهرها العام من خلال الترابط بين القديم والحديث والعلاقة المتبادلة بينهما، من خلال معاير وسياسات تجمع بين الحفاظ عل الهيكل الحضري التاريخي واستمرارية بين المباني الحديثة مثل: معايير الضوابط المعمارية والقضائية بين الهياكل العمرانية التي ينبغي الحفاظ عليها والأبنية الحديثة ومعايير الخواص القضائية للقيمة التاريخية للنسيج القائم ومدى إمكانية تحوي النسيج الملائم للمتطلبات الحديثة، ومعايير استيعاب تصاميم الأبنية والمرافق الحديثة لإمكانية التطوير والتحديث"[2].

ولخص خلف حسين دليمي كيفية الحفاظ على الموروث العمراني في الخطوات التالية[3].:

1–إظهار الأبنية الواجب الحفاظ عليها في مخططات الأساسية المعدة للمدينة، وخلق التجانس بين الأبنية القديمة والجديدة في المناطق التي تحيط بها من خلال عدة عوامل:

---

[1] – المرجع السابق، ص 89.

[2] – سلامة طابع العساسفة، سعد الله جبور: **التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل المراكز للمدن**، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، مجلة جامعة دمشق العلوم الهندسية، مجلد23، عدد2، 2007،ص243.

[3] – خلف حسين الدليمي، **التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم**، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

2-ترك مساحات فضاء بينهما يستغل بشكل مناسب .

3-جعل الأبنية الجديدة متقاربة مع القديمة من ناحية الطراز العمراني والارتفاع بما يضمن عدم ضياع جمالية وخصوصية المباني الأثرية .

4-"تحديد الضوابط والقوانين التي تضمن عدم تعرض الأبنية القديمة لأية تجاوزات من قبل الأفراد أو المؤسسات .

5-حماية الأبنية ذات الفن المعماري المتميز من الهدم والحفاظ عليها بإحدى الطرق التالية:

6-الترميم: يكون بإصلاح التصدعات والأجزاء المتضررة جزئيا مع الأخذ بعين الإعتبار التجانس مع الهيكل الأصلي للمبنى .

7-الصيانة: وتعني معالجة المشكلات الوظيفية المختلفة خاصة ما يتعلق منها بالمرافق الأساسية كمياه الصرف الصحي .

8-إعادة البناء: وتشمل كافة الإجراءات المتعلقة بإعادة بناء الأجزاء المندثرة من الأبنية التي يمكن ترميمها وإعادتها لوضعها الطبيعي بما يظهر بالشكل الحقيقي الأصلي .

9-المحافظة على استغلال المباني القديمة باستعمال مناسب (تجاري أو سياحي أو ترفيهي أو سكني أو استخداماتها كمتحف) للمحافظة عليها كجزء من كيان المدينة الفاعل وعدم تركها عرضة للتآكل والخراب".[1]

ب- إعادة التأهيل العمراني :

يقوم هذا الأسلوب على تأهيل بعض المناطق السكنية و العمرانية داخل المدينة، حتى تستمر في أداء وظائفها المنوطة بها، ويمكن أن يشمل التأهيل المناطق العمرانية التراثية، ويمكن أيضا أن يشمل المناطق الحديثة، فيجب على المخططين أن يتنبهوا في مرحلة إعداد الخطط إلى العمران القديم، لأن هياكله تهترأ نتيجة ظروف المناخ أو نتيجة الأشغال السكنية المكثف لها، ويتضمن هذا الأسلوب: "تحسين ورفع المستوى العمراني

[1] - خلف حسين الدليمي، **التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم**، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

للنسيج الحضري و الذي عانى التلف في بعض عناصرها، وتعويض النقص على مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الفضاءات المفتوحة من خلال هدم جزئي لبعض الأبنية المهترئة وإنشاء أبنية مكانها" [1].

ويمكننا التأهيل العمراني الزمني للعمران، ومع الحفاظ على الموروث العمراني، أصبحت عملية التأهيل لديها مختصون في هذا المجال، يسعون إلى إعادة بث الروح في العمران القديم، من خلال الحفاظ على أبعاده الجمالية، وكذلك الروابط والهياكل الاجتماعية القائمة في تلك المناطق الأثرية .

ج- التطوير الحضري:

يعد التطوير الحضري أحد الأساليب التي يمكن للمخططين أن يستعينوا به في عملية تحسين وتعزيز الوظائف العمرانية للمناطق السكنية القديمة أو التي عرفت تدهورا في نسيجها العمراني، والتطوير: " وهو عملية الإزالة التامة للجزء الأكبر للأبنية القائمة في المنطقة التاريخية المعمارية، ويتضمن منهج إعادة التطوير،إعادة النظر في استعمالات الأرض القائمة ونمط التوزيع وإزالة الأبنية وإعادة بنائها من جديد" [2].

وقد تتعرض عملية إزالة الأبنية إلى بعض الاحتياجات من طرف سكانها، بحيث يميلون في الغالب إلى الحفاظ على مواقعهم داخل المدينة، بسبب تدني مستوياتهم الاقتصادية، وألفتهم الاجتماعية بالأمكنة، وقد تلجأ جماعات الضغط في المدينة إلى إزالة الأبنية العتيقة والترابية في المدينة لتستثمر في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، لذا ترافق هذه العملية الكثير من المعوقات والصعوبات، ففي المدينة الجزائرية المعاصرة، ثم هدم الكثير من الأبنية العمرانية القديمة ذات الدلالات التاريخية، من طرف مافيا العقار التي حولتها إلى ملكيات خاصة، وفنادق ومراكز تجارية، ودفعت في مقابلها بعض المبالغ الزهيدة لساكنيها، أو مكنتهم من الحصول على سكنات اجتماعية وفرتها لهم الدولة أصلا في المقابل، يمكن

[1] – سلامة طابع العساسفة، سعد الله جبور: **التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل المراكز للمدن** ، مرجع سبق ذكره ،ص 244.

[2] – المرجع نفسه، ص 245.

أن يستخدم أسلوب التطوير الحضري في المدينة الجزائرية في المناطق التي عرفت نموا عمرانيا وعشوائيا، وتلك المناطق الحضرية التي لم تخضع للرقابة القانونية للدولة، لكنها من الناحية العمرانية تختلف عن أحياء الصفيح – القصديري، حيث تحتوي على سكنات حديثة، لكنها تفتقر إلى الخدمات والمرافق الضرورية، فيمكن للمخططين أن يطورها لإعادة دمجها في المجال الحضري والنسيج العمراني للمدن، بتكلفه اقتصادية أقل بالمقارنة لو تم هدمها .

3-3-تخطيط مدن جديدة وفق أسس حديثة:

يلجأ المخططون في بعض الحالات إلى التفكير في إنشاء مدن جديدة، بسبب عدم قدرة الاحتياطات العقارية للمدينة القائمة على استيعاب الزيادة السكانية للمجتمع الحضري، أو عدم قدرة المدينة القائمة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الموجهة لها، أو تسبب تفاقم المشكلات الحضرية للمدينة القديمة واستفادة كل الطرق والأساليب لتفكيكها، إذ يرى المخططون أن زيادة التعمير سيفاقم من تلك المشكلات ويعقدها.

لذلك، يحتاج إنشاء المدن الجديدة إلى إمكانيات مادية وبشرية معتبرة، فمن الضروري أن يكون استحداثها بقرار سياسي، كأن تعرض الحكومة في مجالسها الوزارية رؤيتها الإستراتجية في إنشاء مدن جديدة عدة مناطق داخل الدولة، بعد أن تكون قد استشارة الخبراء وحددوا لها المواقع والتكلفة الاقتصادية و التأثرات المختلفة على المدن القائمة، وتعرف المدن الجديدة بأنها: "مدن نشأت عن إرادة سياسة، خلال فترات زمنية متباعدة في مناطق جغرافية غير مسكونة أصلا، تتحول مع الوقت إلى مدينة عادية مع احتفاظها بتسمية المدينة الجديدة"[1].

4.3. مقومات التخطيط الحضري:

الحياة الحضرية متغيرة بطبيعتها، تمكن العلماء من تباين مقومات التخطيط الخضري وأهدافه، وقد يكون "لويس ممفورد" "سابقا عندما اعتقد أنه لا يمكن تحقيق مثالية، وهكذا نجد

[1] – سلامة طابع العساسفة، سعد الله جبور: **التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل المراكز للمدن** ، مرجع سبق ذكره، ص 246.

هذه الظاهرة تفرض على المخططين التفكير في مقومات التخطيط التي من أهمها إدراك التغيرات المستمرة في المستويات المرغوبة للحياة الحضرية"[1]. إضافة إلى:

1- يحتاج التخطيط الحضري إلى إطار واسع من المعرفة، من خلال جمع المعلومات وتسجيلها ونشرها وهي تتصل بطبيعة الحياة الحضرية و الإمكانات المتاحة والنظم الاجتماعية السائدة، وتحريات التخطيط ومنطلقات اتخاذ القرار.

2- يحتاج إلى الفهم الجيد ويرتبط باتساع المعرفة وعمقها خاصة ما ارتبط بالأنماط الاستهلاكية وكذا وضع المعارف السابقة بين أيدي المخططين للاستفادة منها .

3- النظر إلى التخطيط الحضري في إطار الخطة القومية الشاملة القائمة على أفق واسعة يتضمن توجيه النمو الحضري ومواجهة مشكلاته .

4- التكامل مع التخطيط الإقليمي والقومي .

5- تحديد الهدف يأتي في مقدمة المتطلبات الاجتماعية للتخطيط الحضري.

6- تحديد المفهومات عند الاتجاه للتخطيط، وأولها مفهوم البيئة، فالفهم الاجتماعي للتخطيط الحضري يوجهنا إلى أن البيئة هي الأفراد والنظم المنظمة للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية .

7- الحاجة إلى التركيز على جوانب وأبعاد التراث الحضري والريفي فالتخطيط الخضري يحتاج إلى أهداف ثابتة و ميكانيزم ثابت وإدراك هذه الثنائية في التخطيط الحضري يعتمد على مجموعة من القضايا والتصورات الموازنة التي تجمع بين التصورات المنفصلة وتوحديها في سياسة موحدة وثابتة .

كذلك تهدف إلى نقل التصورات إلى عالم الواقع، أي أن للتخطيط الحضري جانب اجتماعي يتمثل في تهيئة حياة إنسانية ملائمة، وجانب اقتصادي يتمثل في الآثار المباشرة وغير المباشرة التي يعكسها توفر التيسيرات السابقة على العملية الإنتاجية ومن مقومات

[1] – عبد الهادي محمد والي :**التخطيط الحضري- تحليل نظري و ملاحظات واقعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 42-43.

التخطيط تأتي المشاركة الشعبية، فهي تضفي على التخطيط الحضري مميزات اقتصادية، كما أنها تعكس وعي الجماهير وإحساسها بالانتماء إلى مجتمعها فالمشاركة تسمح تحديد أهداف الخطة على أساس ديمقراطية، كما تخفف من مقاومة التجديدات التي يرغب المخططون إدخالها.

4. أهم أنماط التخطيط الحضري:

1.4. أنماط التخطيط الحضري:

"التخطيط الحضري عملية هدفها التغير الاجتماعي وهو يوجد على نمطين:

الأول يتمثل في التخطيط الفيزيقي والثاني في التخطيط الاجتماعي، كل منها يتداخل مع الأخر خاصة على المستوي المحلي، فاستخدام الأرض وشكل البناء والتخطيط الفيزيقي يهتم بالتسييرات الحضرية والعلاقة القائم بينها ونتائج استخدام هذه بالتسييرات بينما يهتم التخطيط الاجتماعي بخلق أنماط سلوكية ملائمة وخلق قيم جديدة والحفاظ على المرغوب فيها في الحياة الحضرية ووسائل إشباع هذه الحاجيات وأسلوب تحقيق التكامل بين سكان المجتمع الحضري، تعتبر المدينة الحديثة تنظيما اجتماعيا معقدا ويجب أن تشبع حاجات سكانها المادية والروحية من خلال تنظيمات معقدة"[1].

ففي ضوء الحياة الحضرية هل نختار تخطيط الإصلاحي أم التخطيط الإبداعي الخلاق ؟

الاختيار بين النوعين يعتمد النوعين على التكتيكات المتبعة في العملية التخطيطية وعلاج المشكلات القائمة في المجتمع الحضري، أما التخطيط الإبداعي يهتم بخلق مناطق حضرية جديدة، متكاملة مخططة بشكل جيد يأخذ في الاعتبار الاتجاهات الحديثة للتخطيط الحضري :جديدة، متكاملة مخططة بشكل جيد يأخذ في الاعتبار الاتجاهات الحديثة للتخطيط الحضري ويمكن القول أن النمطان الفيزيقي والاجتماعي مترابطان واقعيا ومتمايزان تحليليا، أن عملية التوجيه التخطيطي فهي على نمطين إصلاحي وإبداعي.

[1] – عبد الهادي محمد والي :**التخطيط الحضري– تحليل نظرية و ملاحظات واقعية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

5. التخطيط الحضري في الجزائر وأهم مشكلاته:

أ- لمحة حول الاتجاهات و النماذج الحديثة في التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري كمفهوم متكامل ومتميز يعبر بشكل عام عن التفكير في محاولة نقل نشوء المدن من حالة" العفوية "إلى الحالة" المخططة"،كما أنه" محاولة لوضع إجابة متكاملة لتعقد وتشابك وأزمة المدينة والظاهرة الحضرية ككل في العصر الحديث،التعمير والتخطيط علم حديث النشأة فمصطلح التعمير لم يظهر في اللغة الفرنسية إلا سنة 1890 لتقديم تخصص جديد" تخصص ظهر بفعل المطالب و الرهانات الجديدة للمجتمعات الصناعية، حيث يبدو التعمير و التخطيط الحضري كعلم تنظيم المدن،أي أنه تخصص يعني بكافة مناحي وعناصر المنطقة الحضرية محاولا إيجاد حلول هندسية للمشاكل الحضرية"[1].

لكن الأمر لا يبدو بهذه البداهة والبساطة "فباحث مثل نيجل تايلور Nigel Taylor يرى أن التعمير والتخطيط الحضري ليس علم من العلوم الاجتماعية فحسب بل إنه" شكل من أشكال الفعل الاجتماعي المترافق مع بعض القيم المعنوية السياسية والجمالية والرمزية بهدف إعطاء شكل للوسط الفيزيائي الاجتماعي الحضري.

بل إن العالم هنري ليفبير (Henri Lefebvre) يصف التخطيط الحضري بالإيديولوجية، أي أنه موقف ثقافي قيمي نحو المدينة" [2].

إن فكرة الحداثة في التخطيط الحضري تقوم على أن المعرفة العلمية المكتسبة من خلال البحث كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة للمدينة وسكانها وان اتخاذ القرارات التخطيطية المتعلقة بالمدن و الظاهرة الحضرية ككل ترتكز على العقلانية، عقلانية معممة واثقة وقادرة على إيجاد الحلول لمشكلات المدينة والتخطيط الحضري في أي وضعية مجالية جغرافية

[1] – محمد الأمين حركات،محمد الهادي لعروق: **التخطيط الحضري في الجزائر و المشاركة المجتمعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة،عدد 43 ،جوان 2015، ص 63.

[2] – Nigel Taylor : Urban Planning Theory since (Anglais), editions Broché, 1998.

إنسانية، أي أن" المعرفة قوة وسلطة على نهج زعيم الفكر العقلاني التنويري الفيلسوف فرنسيس بيكون" [1].

هذا الاتجاه ينطلق من قراءة نقدية للمدينة التقليدية من حيث أنها غير ملائمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد الناشئ عن الثورة الصناعية.

إن التعمير والتخطيط الحضري في القرن العشرين خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية كان في جزء كبير منه تعبير عن انتصار وهيمنة الاتجاه التخطيطي التقدمي القانوني التكنوقراطي بشكل كاد معه أن يختصر" التنظير والممارسة "في ميدان التخطيط الحضري.

"وعليه فالقاعدة القانونية التخطيطية الحضرية ستحل محل القاعدة الحضرية الجمالية أو الاجتماعية ومخططات التعمير كانت تنطلق من تصور أن المجال محايد وبالتالي يمكن وضع مخططات حضرية بصفة إرادية وعلى المدى البعيد وتصوران المجتمع متجانس والوضعيات الحضرية الاجتماعية متشابهة وبالتالي تحضير قواعد حضرية قانونية معيارية كفيلة بتحقيق الأهداف الحضرية المنشودة، في حين أن الاتجاه الثقافي الاجتماعي يقوم على فكرة احترام الإرث والتراث الحضري والاعتبارات الاجتماعية فعلى سبيل المثال فالباحثة الفرنسية المعروفة فرانسواز شوي Françoise choay وجهت نقدا لاذعا للاتجاه التقدمي الوظيفي التكنوقراطي في التخطيط الحضري ورمزه المهندس المعماري لوكربزية الفرنسي بقولها إنه يحاول أن يظهر أن لديه إجابات لكل الإشكالات الحضرية بدقة وصواب محاطين بهالة من التشبه بالعلمية عن طريق مخططات و قوانين التخطيط الحضري" [2].

إن تتبع تطور الفكر الحضري والاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط الحضري، تبين حلم التعمير والتخطيط الحضري في الوصول إلى حل لمشاكل المدينة وتوفير مجال حضري قادر على ضمان حياة ملائمة للإنسان ورغم الجهود الجبارة بحثا وتطبيقا فمازال

[1] – الطاهر لدرع: **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني:** –من عموميات النظريات المعمارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط،
Courrier du savoir- n°16, Octobre 2013, pp 107-124.

[2] – Françoise choay: L'urbanisme utopies et réalités Une anthologie, éditions seuil France 446, pages 1979, p112.

التخطيط الحضري يفتقد إلى تأسيس نظري واضح متماسك وقار، يصاحب هذا كم هائل من الانتقادات لنظريات وممارسات التعمير دون أن تشكل هذه الانتقادات اتجاهات نظرية بذاتها،فمحاولات التنظير والاتجاهات النقدية في التخطيط الحضري والتعمير ككل تميزت بثراء وتنوع خصب، لم ولن يخلو من مناقشات ومجادلات ومواقف عميقة بل أحيانا متطرفة على المستوى الفكري التنظيري.

فكر الحداثة و ما بعد الحداثة في التخطيط الحضري لم يخلصا التفكير الحضري من مأزقه بعد، فنهاية النماذج أو محدوديتها لم تؤدي إلى تخصص جديد أو تحديث للتخصص، "إن الناقد المعاصر شارل جينكز لم يتورع في مؤلفه الشهير لغة فن العمارة لما بعد الحداثة أن يصدر شهادة وفاة التخطيط الحديث، في مؤلفه عن تجربة ألبورغ بالدنمارك يعيد علينا تقرير الانتكاسات التخطيطية في بحثه المعنون العقلانية والسلطة:

"الديمقراطية في الممارسة لقد راج عن نقاد التخطيط الحضري مأزق التنظير والنماذج في التخطيط الحضري هذا يأخذ شكل تشتت أو ثراء معرفي هائل، يترافق مع عجز في تحقيق الانسجام بين النظرية والممارسة، كما أنه دائما عرضة لتجاذب شديد يصل في النهاية إلى حالة تنافر بين الخاصية التخطيطية المعيارية والخاصة التخطيطية الوصفية، تبدو الآن بشكل عام اتجاهات رئيسية مهيمنة على التخطيط الحضري اتجاه العمران الجديد اتجاه المدينة العادلة اتجاه مدينة الثقافات الأثينية المتعددة اتجاه"[1].

ب- التخطيط الحضري في الجزائر:.

يرتكز التخطيط الحضري في الجزائر من ناحية التأطير التشريعي القانوني على :

القانون28 -81 المتعلق بالتهيئة والتعمير الصادر في الأول من ديسمبر 1981 م وهو ترجمة للمبادئ السياسية الكبرى المتضمنة في دستور 1989 م التي كرست مجموعة من الإصلاحات العميقة على المستويين السياسي والاقتصادي.

[1] – محمد الأمين حركات،محمد الهادي لعروق: **التخطيط الحضري في الجزائر و المشاركة المجتمعية**، عدد 43 جوان 2015م، مجلد ب، ص-ص 637-646.

توضيح أسس التخطيط الحضري الجزائري الواردة في القانون 81 – 28 تمكننا من وضعه ضمن نماذج واتجاهات التخطيط الحضري و كذلك فحصه و تقييمه تحت ضوء اتجاه التخطيط الحضري التشاركي أي مدى توفر مشاركة مجتمعية حقيقية، هذه لأسس هي:

- **تخطيط حضري قانوني:**

الأداة الرئيسية للتخطيط الحضري هي المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير وهي أداة تتمتع بالصفة " القانونية" ، هذه "الصفة واردة بوضوح في المادة 01 من القانون السالف الذكر المتعلق بالتهيئة والتعمير "تتشكل أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي وتكون أدوات التهيئة والتعمير وكذلك التنظيمات التي هي جزء لا يتجزأ منها قابلة للمعارضة بها أمام الغير، هذه الصفة لا يتصف بها فقط التخطيط الحضري في الجزائر إنما تبدو صفة شائعة ولصيقة بالتخطيط الحضري القانوني التكنوقراطي". [1]

- **تخطيط حضري محلي :**

ترتبط الأدوات من حيث الإعداد والتطبيق بالمجال البلدي " المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية.

"المادة 06 من القانون28 – 81 المتعلق بالتهيئة والتعمير، فمهمة إعداد أدوات التهيئة والتعمير(المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير ومخططات شغل الأراضي)أنيطت بالمجالس الشعبية البلدية " المنتخبة " والسهر على أدوات التخطيط الحضري أصبح من مهام وصلاحيات رؤساء المجالس الشعبية البلدية، مثلما تشير إليه المادة 24 من القانون 81 –28 المتعلق بالتهيئة والتعمير التي نصها" يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير يتم إعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت

[1] – المرجع السابق، ص 642.

مسؤوليت،فلكل بلدية مخططها التوجيهي للتهيئة والتعمير أي لكل بلدية نظام التعمير الخاص بها في حدود مجال تطبيق مخططها التوجيهي."[1]

إن تصور إعداد و تطبيق أدوات التخطيط الحضري على المستوى البلدي يضمن مزايا عدة أهمها احترام الخصوصيات المحلية سواء كانت حضرية اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وتفادي مخططات حضرية مركزية تكنوقراطية منمطة و معممة.

- **تخطيط حضري تشاوري:**

يتضمن التخطيط الحضري الجزائري أسس تخطيط تشاوري يسعى إلى إشراك المجتمع المدني في صياغة و تصور الخطط الحضرية ضمن مبادئ و آليات قانونية أساسية وهي :الإعلام و الإشهار، الاستشارة،التحقيق العمومي.

- **الإعلام و الإشهار:**

المادة 04 من القانون 81 -28 المتعلق بالتهيئة و التعمير " ينشر المخطط- التوجيهي للتهيئة و التعمير، و مخطط شغل الأراضي للمصادقة عليها باستمرار في الأمكنة المخصصة عادة للمنشورات الخاصة بالمواطنين التابعين للإدارة و تلتزم السلطة التي وضعتهما باحترام محتواهما".

- **التحقيق العمومي:**

المادة 26 من القانون " 81 -28 يطرح مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة و- التعمير الموافق عليه لتحقيق عمومي من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية خلال مدة خمسة و أربعين (45) يوما، يعدل مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ليأخذ بعين الاعتبار عند الاقتضاء خلاصات التحقيق."

لو حاولنا انطلاقا مما ذكر ربط نموذج التخطيط الحضري في الجزائر بالاتجاهات والنماذج الحضرية الحديثة و بالذات التخطيط التشاركي فيمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

[1] – محمد الأمين حركات،محمد الهادي لعروق: **التخطيط الحضري في الجزائر و المشاركة المجتمعية**، مرجع سبق ذكره، ص 643.

-اعتماده على نموذج قانوني إجرائي.

-تضمنه لاتجاه تشاوري(إعلام وإشهار استشارة تحقيق عمومي).

بتطبيق سلم المشاركة حسب (ارنست شيري Arnstein cherry) المذكور أعلاه يمكن تصنيف نموذج التخطيط الحضري الجزائري ضمن المجموعة الثانية التي تتميز بوجود درجات من الرمزية في المشاركة دون أن تصل إلى مشاركة مجتمعية صريحة.

"كما أن تلك الأسس العامة(إعلام وإشهار، استشارة، تحقيق عمومي) لم تفصل بصفة عملية تطبيقية وبقيت مبادئ قانونية عامة ونظرية دون إجراءات عملية حقيقية كما أنها غير ملزمة لا للبلديات ولا للجمعيات،كذلك لم تتضح الكيفيات العملية لنشر وإشهار أدوات التهيئة والتعمير سواء في مرحلة الإعداد أو بعد المصادقة عليها".[1]

6. سياسة التخطيط الحضري في الجزائر:

لقد اقتضت ضرورة إعطاء دفع للاقتصاد الوطني بعد الاستقلال حتمية مواصلة توجيه أكبر للاستثمارات نحو الجهات الأكثر تجهيز وتوفيرا لأفضل العمال تأهيلا، والتي يتواجد معظمها بطبيعة الحال الشريط الساحلي، هذا الأخير الذي استقبل بعد الشعور الذي تركه الاستعماريون موجات هجرة كبيرة من الأنماط الداخلية والجبلية والهضاب العليا للوطن، وهو ما يؤكده أول إحصاء وطني للسكان عام 1966 مما انجر عنه عدة ظواهر سلبية كالتهميش المجالي وحدة الاختلافات المجالية وتدهور الأرياف لحساب المدن،...الخ.

"وللوقوف ضد هذه الظواهر والتصدي لمخاطر استفحالها، ثم الشروع على سبيل الاستعجال في عمليات إعادة التوازنات الجهوية، عن طريق بعث برامج مجاليه لفائدة الجهات الأكثر حرمانا في إطار السياسة المسماة آنذاك بسياسة التوازن الجهوي عبر سياسة التهيئة العمرانية، إلا أن جميع الأعمال والمبادرات والتوجيهات التنموية التي تمت في إطارها لم يكن لها أثر فعال في تقليص الفارق الجوهري بين مناطق الوطن فبقيت الخريطة الإقليمية

[1] – محمد الأمين حركات،محمد الهادي لعروق: **التخطيط الحضري في الجزائر و المشاركة المجتمعية**، مرجع سبق ذكره، ص 644.

دونما تغيير واضح وملموس عليها، وأكبر دليل هو استمرار النزوح الشديد نحو المدن الكبرى التي كانت تستقبل ما لا يقل عن 130 ألف نسمة سنويا"[1]. وكانت عبئا ثقيلا على المدن المستقبلية.

"وعلى مر السنين تابعت الدولة محاولاتها الجادة للنهوض بمختلف الميادين، بالرغم من العثرات والإشكاليات التي تطرح في كل محاولة،و التي كان أهم محرك لها الزيادة السكانية السريعة وما يترتب عنها من أعباء، مما أربك خطط التنمية وعمق من هوة الفوارق بين المستويات المختلفة للشبكة الحضرية الوطنية و استدعى مرة أخرى سد هذه الهوة وتنظيم التجمعات العمرانية عبر كامل مناطق الوطن، بإعادة توجيه عملية التهيئة العمرانية للبلاد بما يضمن ذلك في إطار تشريعي وتنظيمي فأصدرت السلطة العمومية عام 1987 قانون التهيئة العمرانية"[2]. الذي حدد أدوات التهيئة العمرانية على المستويين الوطني والإقليمي وهما على التوالي: المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT والمخطط الإقليمي أو الجهوي للتهيئة العمرانية SRAT بالإضافة لأدوات فرعية أخرى على مستويات متلازمة ومتكاملة مع المخططين السابقين هي المخططات الولائية لتهيئةPAW، ولكن الخلل تمثل في عدم إرفاق أو إتباع هذا القانون النصوص الأساسية التطبيقية التي توضح وتحدد إطار الإعداد وكيفيات الاعتماد للمخططات السابقة الذكر، وكذلك لم يحدد الأدوات القانونية على المستوى المحلي كوسيلة للتحكم في تهيئة الكتل الحضرية، وهذا دون الحديث عن تطبيقها في الميدان الذي يعد إشكالية قائمة في حد ذاتها.

"هذا ومع حلول سنوات التسعينيات من القرن الماضي، غيرت الدولة من سياستها الاقتصادية فتخلت عن النظام الاشتراكي ذو الطابع المركزي واتجهت نحو النظام الليبرالي والاقتصاد الحر، كما تم استحداث قوانين جديدة متعمقة بمبدأ التشاور مع المجتمع المدني،

---

[1] الديوان الوطني للإحصاء: **الحصيلة العامة للتعداد العام للسكان والسكن**، مطبعة الديوان 1977، الجزائر، ص_ص 12-18.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 50 ، ص 941 ، قانون رقم 78 30 المؤرخ في 18جانفي 1978 ، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

نذكر منها على سبيل المثال : قانون التوجيه العقاري"[1]. "لحل إشكالية العقار، والحد من الاحتكار البلدي للأراضي العقارية، وإنشاء الوكالات العقارية للتسيير الحضري بموجب مرسوم تنفيذي"[2]. "تتمثل مهمتها العامة في حيازة جميع العقارات أو الحقوق العقارية المخصصة للتعمير لحساب الجماعات المحمية، وقانون نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية"[3].

"إضافة لقانون التهيئة والتعمير الذي ينص على إنشاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) مهمته التكفل بالتنظيم والتسيير العمراني للمدن والبلديات التابعة لها، ومخطط شغل الأرضي (POS) متبوعا بمراسيم تنفيذية توضح طرق و كيفيات الإعداد"[4]،

هذا فضلا عن تعديل لقانوني البلدية والولاية في أفريل عام 1990 وكان نتيجة للتغيير في النهج الاقتصادي للدولة بدون أي استعداد مسبق أو مرحلة انتقالية تحضيرية للقيام بعملية التغيير في دور ووظيفة الدولة، الأثر البالغ على التنظيم المجالي والذي أوجب تلاؤمه مع الدخول في هذه المرحلة الجديدة التخلص من الرواسب الكثيرة لبقايا النظام الاشتراكي على المجال، إلا أن الوقت لم يكن كافيا لذلك نتيجة ما فرض عليها بتسارع وتيرة التحولات الدولية وضغوطات وقيود صندوق النقد الدولي، ورغبتها في الانخراط ضمن المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى انتشار سياسة العولمة.

وهذا كان دافعا لإحداث تغييرات جذرية، وتحديث سياسة للتهيئة العمرانية تقوم على أساس : تصليح الأخطاء والهفوات والرواسب التي حدثت أثناء مخططات التهيئة السابقة الذكر أوثرت على تنظيم المجال".[5]

---

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 41 ص 9055 ، قانون : 25-90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري.

[2] – رئاسة الجمهورية 2 الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 56 ص 1803 ، المرسوم التنفيذي: 405-90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمتعلق بإحداثيات وكالة محلية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري.

[3] – رئاسة الجمهورية : الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 21 ص 693 ، قانون11-91 المؤرخ في 01 افريل1991 والمتعلق بقواعد نزع الملكية للمنفعة العامة.

[4] – رئاسة الجمهورية : الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 15 ص 488 ، قانون29-90المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

[5] –رئاسة الجمهورية : الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 15 ص 488 ، قانون 90- 29 المؤرخ في 7 أفريل 1990 يتعلق بالبلدية، وصفحة 504 قانون 90-09 المتعلق بالولاية .

في الجزائر بوضع حلول تتناسب ووضعها الجديد، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام وهو هل ستتمكن سياسة التهيئة العمرانية هذه،في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و الوطنية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني الداخلي الذي بلغ ذروته خلال سنوات التسعينيات، أن تحقق التوافق المنشود في التطور بالمناطق المختلفة للوطن، وإيجاد الحلول لطرفي المعادلة المتمثلة في : التوزيع المتوازن للسكان على التراب الوطني والتوزيع العقلاني للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، فضلا عن الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية و المجالية والتي اتضح أنها أصعب معادلة على الإطلاق وحلولها ليست بالقائمة على مستوى المجال الجزائري الذي أصبح لا يتعدى كونه حقل تجارب للعديد من السياسات و البرامج.

لهذا وبدخول الألفية الجديدة والعقد الرابع من حياة الجزائر المستقلة، نجد أن سياسة التهيئة العمرانية موازاة مع الانعراجات والاستقرار السياسي والاقتصادي للوطن بدءا من عام2000، "وبعد انتهاج الدولة لسياسة الاقتصاد الحر وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية، وأمام التحديات العالمية القائمة وتنامي الاهتمام بالتنمية المستدامة قد اعتمدت أبعادا إستراتيجية حديثة لمواجهة الرهانات المستقبلية حيث استحدثت جميع مخططاتها وأدواتها، وأصدرت تجسيدا للطموحات المستقبلية منظومة تشريعية حديثة"[1]. بنت بموجبها "أسلوب التنمية المستدامة ضمن أدوات التهيئة العمرانية ابتداء من عام 2001، حيث تبرز من خلالها الدور المحوري والأساسي للتهيئة بوصفها العامل المشترك لتحقيق كل عناصر التنمية المستدامة، كما تم إصدار جملة من القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير، تهدف إلى توجيه عمليات التنمية المجالية نحو الاستدامة بالاعتماد على الإمكانات المحلية : منها على

[1] – رئاسة الجمهورية : الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 77 ص 18 ، قانون 01-20 المؤرخ في 21 ديسمبر 2001،و المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .

سبيل المثال، **قانون إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها"**[1]، "حماية الساحل وتثمينه"[2]، "حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة"[3]. "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" [4].

"تعديل وتتمي قانون التهيئة والتعمير (90-29) بقانون (04-05)" [5]. الذي أدمج من خلاله ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية والتكنولوجية في مخططات التهيئة والتعمير خاصة بعد الفيضانات التي وقعت ببلدية باب الوادي بالعاصمة في نوفمبر من عام 2001، والزلزال الذي ضرب بومرداس والعاصمة في شهر ماي من عام2003 وما تبعهما من دمار وخسائر في المباني والمساكن والأرواح البشرية، "كما كشفت عن حجم المخالفات الواقعة في مجال البناء والتعمير الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة "[6]. كما تم "في إطار استكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إصدار القانون التوجيهي للمدينة"[7]، وسد الفراغ المؤسساتي والتشريعي الذي كان سببا في تغيب المدينة عن أدوات التهيئة والتخطيط وتثمين دورها باسترداد مكانتها وهويتها وجعلها كيانا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بوظائف معينة، مع التركيز على توفير شروط التنمية المستدامة.

---

[1] -الجريدة الرسمية، عدد 34: قانون :08-02 المؤرخ في 08 أفريل 2002، والمتعلق بشروط أنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

[2] - الجريدة الرسمية، عدد 10: قانون :02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه .

[3] -الجريدة الرسمية، عدد 41: قانون :04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004، والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

[4] -الجريدة الرسمية، عدد 43: قانون :03-10 المؤرخ في 19 جويلية والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

[5] -الجريدة الرسمية، العدد 51: قانون:04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم لقانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 و المتعلق بالتهيئة والتعمير.

[6] -الجريدة الرسمية، عدد 84: قانون :04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة

[7] -الجريدة الرسمية، العدد 15: قانون :06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة .

ولكن المشكلة الحقيقية لا تكمن وراء سن ترسانة من القوانين، وإنما في التطبيق الجاد لها والذي لا زالت تتغلب عليه البيروقراطية و المركزية، فإذا كانت سياسة التهيئة العمرانية المنتهجة من قبل الدولة متميزة من الناحية النظرية و التشريعية، ومن حيث المبادئ والأهداف، فان الممارسة الفعلية قد أفرزت جملة من الإشكالات قللت من فاعليتها ميدانيا هذا لأن التهيئة عملية تراكمية تقوم على تجارب وخبرات مستمرة وعلى ممارسة عملية ميدانية وهذا ما تفتقر إليه معظم الأطراف الفاعلة.

أ- أدوات التخطيط والتهيئة على المستويين الوطني و الجهوي :

تعرف أدوات التخطيط ألمجالي أو التهيئة العمرانية عموما" على أنها وسيلة الدولة القانونية والتقنية والتي يتم على إثرها بلورة أعمال التهيئة، وتوجهاتها الإستراتيجية، وبيان إجراءات تنفيذها، وهذا من أجل تحقيق أهداف مجاليه معينة ضمن منطقة جغرافية محددة قد تكون على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي"[1]

"فعلى المستوى الوطني تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أما على المستوى الجهوي فتتمثل في المخطط الجهوي لتهيئة هذا إلى جانب المدن الجديدة التي تمت برمجتها ضمن هذا الأخير"[2]، وسنتطرق لدراستها كما يلي:

- **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT :**

"هو أداة للتهيئة يتم على إثرها تحديد الخريطة المستقبلية للبلاد خلال عشرون سنة القادمة، وتعيين التوجهات والمعايير الأساسية من طرف السلطات العامة لتنظيم التنمية المستدامة عبر كافة أقاليم الوطن"[3]، أي أنه يشكل المستند المرجعي الرسمي للتهيئة العمرانية الواجب

[1] - Merlin P , Choya F : dictionnaire d'urbanisme et l'aménagement, P.U.F, paris, 1981, p26.

[2] Shéma national d'aménagement du territoire, approval date 28 fab 2017.

[3] Merabet H : Dictionnaire de l'aménagement du territoire et de l'evennemment, p 151, BE alger ;2002.

تطبيقيا من طرف السلطات العمومية على المدى البعيد، وهذا بطبيعة الحال بالنظر إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تم" إنجاز أو مخطط وطني للتهيئة العمرانية في إطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT في عام 1981 (آفاقه حتى عام 2000) إلا أن هذا المخطط وبالرغم من جهود الدولة لم يجد طريقه للتطبيق الفعلي، لهذا وبعد صدور قانون01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (بتحديث ما نص عليه قانون87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية) تم الشروع في إعداد مخطط ثاني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة حتى آفاق عام 2025، والذي لا يمكن اعتباره أبدا كمواصلة أو تكملة للمخطط السابق نظرا للتحولات الجديدة السياسية والاقتصادية التي طرأت على الدولة، و لاختلاف المتغيرات الدولية والتطورات العالمية عما كانت عليه أثناء فترة المخطط السابق مما استلزم على المخطط الجديد مسايرتها والتماشي معها ليترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية والجوهرية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة المجال الوطني وتنميته المستدامة والتي تسعى لإيجاد التوازن والتوافق والتكامل بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، والتسيير المجالي الأمثل وهذا في شكل تنظيم هيكلي عام للمجال يرتكز على وضع مقاييس عامة لمواقع التجهيزات والنشاطات والبنى التحتية الكبرى ذات الصبغة الوطنية وتحديد مواقع الإدارات العامة، وهذا كله على أساس الشبكة العمرانية وتوزيع السكان والأنشطة، وتنبثق عن هذا المخطط أو التنظيم جميع مخططات التهيئة الأخرى في شكل تسلسلي المقياس – تكاملي الأهداف"[1]، بدءا من المقياس الأكبر أو الوطني "(الذي يتضمن المخططات- التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية)فالمقياس المتوسط أو الجهوي (الذي يندرج ضمنه تسعة مخططات جهوية للتهيئة الإقليمية، حسب التقسيم الإقليمي للتراب الوطني، المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر) وصولا للمقياس الأصغر

[1] Op cite, Merabet H , p 152.

ألا وهو المحلي(الذي يضم المخططات الولائية للتهيئة، المخططات التوجيهية لتهيئة مجالات الحواضر الكبرى المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي)".[1]

وقد تم البدء في تجسيد أهداف هذا المخطط بأشكال مختلفة، وهذا في إطار خطة لتقديم الدعم من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للفترة ما بين(2005-2009) ودعمت لاحقا في إطار برنامج الحكومة ببرامج تكميلية لولايات الجنوب والهضاب العليا، حيث يرافق تنفيذ هذه البرامج تدابير متعددة لتقديم المساعدة والحوافز المالية الملائمة واللازمة لدمجها وهذا استعانة بالشركات الوطنية والدولية لزيادة التمويل وإنشاء الهيئات الإقليمية للتشاور وتدريب الموارد البشرية اللازمة للتخطيط الإقليمي.

هذا و"تم تقسيم آليات العمل الميداني إلى مرحلتين : مرحلة أولى تمتد من عام2007 إلى غاية عام 2015 ويتم فيها تجسيد ما جاء في المخطط الوطني من خلال 19 مخططا توجيهيا لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية (وقد تم الانطلاق فيها) وهذا في إطار برنامج الاستثمار وتحديث اقتصادي وهيكلي يهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر، وجني ثروات جديدة وخلق فرص العمل والرفع من الدعم المادي، واستدراك النقائص المسجلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ومرحلة ثانية تمتد من عام2015 إلى عام2024 وتمثل مرحلة الشراكة حيث يتم فيها تحديد الدولة لمجال الاستثمارات المهيكلة في إطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم".[2]

- **المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (: SRAT1)**

"هو وثيقة رسمية تتضمن الإستراتيجية الجهوية لتنفيذ التوجيهات والترتيبات والمبادئ العامة التي يحددها المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على المستوى الجهوي، وهذا في شكل خطة للتهيئة ترسم المعالم المستقبلية للمجال الجهوي على المدى البعيد (20 سنة) من

[1] Op cite, Shéma national d'aménagement du territoire.

[2] ibid.

خلال الدراسة والتحميل والتركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية و الاقتصادية والبشرية، والخصوصيات المميزة كالموارد والثروات وحصر مشاكله واختلالا ته، لتسطر على أساسها الأهداف الرئيسية لتسييره وتقويمه وهيكلته في إطار منسجم ومكمل لأبعاد التنمية المستدامة، وبالتنسيق بين جميع الأعمال والقرارات الخاصة بين هيكلة المجال على المستوى الجهوي." [1]

و تتمثل الأهداف على وجه الخصوص في ما يلي:

"توضيح الاختيارات الجهوية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم .

- وضع الاستراتيجيات الخاصة بالتنسيق والانسجام بين جميع مناطق المجال الجهوي، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، بمعنى تحديد النماذج الاقتصادية المكانية المثلى لكل جهة
- مساعدة السلطات الجهوية على اتخاذ القرارات الخاصة بالبرامج التنموية، وتنظيم وتوظيف البني التحتية و التجهيزات المختلفة المتعمقة بهيكلة المجال الجهوي، ويتم بالنتيجة التحكم في تسيير المجال الجهوي وتحقيق التوازن في توزيع النشاطات والسكان.
- يحدد المناطق على حدود الولايات التي تمتاز بالترابط والتكامل فيما بينها، ويساهم في التوزيع والتنظيم الشاملين للمجال الريفي والحضري وحماية البيئة.
- تهيئة وتنمية كل جهة في إطار التنمية المستدامة :بالاستغلال الأمثل والعقلاني لمواردها الاقتصادية والطبيعية وبما يرفع المستوى المعيشي لسكانها ويوفر مناصب الشغل لهم، وبما يقرب الخدمات العامة منهم ويوفر الهياكل الأساسية القاعدية لها.
- المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والأثري وتعزيزه، وتثمين مراكز التنمية الثقافية في كل جهة من الإقليم" .[2]

هذا وقد تم تقسيم المجال الوطني على أساس التقسيم الإداري إلى تسع مخططات جهوية للتهيئة(كما هو موضح في الجدول.)

[1] Op cit, Shéma national d'aménagement du territoire.

[2] Op cite, Shéma national d'aménagement du territoire.

الجدول رقم (01) تقسيم الإقليمي للمخططات الجهوية للتهيئة القطرية.

الجهة	الولايات المندرجة ضمنها
الشمالية الشرقية	الطارف، عنابة، سكيكدة،جيجل سوق أهراس،قالمة، قسنطينة،باتنة.
الشمالية الوسطى	بجاية، تيزي وزو، بومرداس، الجزائر، تيبازة، الشلف، البويرة، البليدة، المدية، عين دفلى.
الشمالية الغربية	مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، غليزان، معسكر، سيدي بلعباس.
الهضاب العليا الشرقية	تبسة، أم البواقي، سطيف، برج بوعريريج،خنشلة، باتنة.
الهضاب العليا الوسطى	المسيلة، الجلفة، الأغواط
الهضاب العليا الغربية	تيسمسيلت، تيارت، سعيدة، البيض، النعامة.
الجنوبية الشرقية	الوادي، بسكرة، ورقلة، غرداية
الجنوبية الغربية	بشار، تندوف، أدار
أقصى الجنوب	ايليزي، تمنراست

المصدر : اعتمادا على معطيات خريطة الأقاليم التسعة للتراب الوطني (SNAT 2025)

"تم التقسيم الإقليمي للمخططات الجهوية عن طريق إدراج مخطط لكل جهة مكونة من مجموعة الولايات ذات المشاكل التنموية والخصوصيات الفيزيائية المشتركة والمتشابهة، وبالنتيجة تتطلب حلولا مشتركة ضمن خطة جهوية للتهيئة الإقليمية موحدة ومختلفة بطبيعة الحال عن غيرها من الخطط الخاصة بالجهات الأخرى من المجال الوطني، فلكل جهة خصوصية تميزها وتشكل أساسا لخطتها فمثلا نجد بعض الجهات حول الحواضر الكبرى في المناطق الشمالية، وأخرى حول مدن ذات أهمية جهوية وأخرى حول مدن ذات أهمية أقل أو في إطار التشكيل والنمو العمراني خاصة بالمناطق الجنوبية والهضاب العليا من الوطن، لهذا فقد اقترحت الخطة الجهوية لتهيئة الإقليم (SRAT) إنشاء مدن جديدة في الشمال، الهضاب العليا والجنوب لتكون محور أساسي في توازن البنية الحضرية ونمط من أنماط

التنظيم المجالي يشكل المدخل الحقيقي والجاد لإحداث نقلة نوعية في الإستراتيجية العمرانية الوطنية."[1]

مشكلات التخطيط الحضري :

"هنالك بعض العوامل الهامة التي تزيد عملية التخطيط المدن تعقيدا والتي يمكن مناقشتها تحت رؤوس موضوعات خمس على التوالي وهي :

1- الملكية الفردية لبعض القطع الصغيرة من أرض المدينة .
2- الحدود الادارية التعسفية .
3- عدم انتظام المواقع البيئية .
4- مخلفات الإنشاءات القديمة .
5- توقع التغير في المستقبل."[2]

إن الأبعاد النظرية للتخطيط الحضري وإسهام الكثير من العلوم الاجتماعية والمعمارية في تطويره، لا يعني مطلقا أن التخطيط كمجموعة أدوات واتجاهات ومفاهيم قد حقق كل ما كان المخططون يأملون منه، بل تؤكد الدراسات الحضرية المعاصرة أن هناك فرقا بين النظري والإجرائي، بين ما يجب أن يكون وبين ما هو موجود، يقول الطاهر لدرع: "إن التأمل في واقع التخطيط الذي تمخض عنه مثل هذه الأفكار الحديثة من خلال أدبيات نقاد التخطيط كنظرية وممارسة لمن يجد عناء كبير في الوصول إلى نتيجة مفادها أن تجربة التخطيط خلال تلك الحقبة الزمنية قد باءت بالفشل الذريع، وسينتابه الشعور بالإحباط أكثر حينما يستشف من وراء السطور أنا هناك اتفاق بين منظري التخطيط والممارسين له مؤداه أن مستقبل التخطيط ليس بأحسن حال من ماضيه"[3].

---

[1]- زيدان عبد الباقي: **علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية**، كلية الآداب البنات الإسلامية جامعة الأزهر، دار النشر مكتبة الأنجلو المصرية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974 ، ص 136.

[2] – المرجع نفسه، ص 136.

[3] – الطاهر لدرع: **الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ومن أكبر التحديات والمعيقات التي أصابه التخطيط الحضري هو طبيعته الازدواجية، فالتخطيط يجمع بين النظري والتطبيقي، وفي الغالب لا يمكن إنزال كل الجوانب النظرية على أرض الواقع، بسبب تعامل التخطيط مع الحياة الإنسانية التي من ميزتها التغير والتحول من زمن إلى آخر، ومن مجتمع حضري إلى أخر، لذلك إذا حققت بعض النظريات التخطيطية أهدافها في مجتمع إنساني ما فإنها تفشل في مجتمع آخر، وربما تفشل بعد مرور فترات زمنية على استحداثها، "تكمن ازدواجية التخطيط في كونه ذي طبيعة نظرية وتطبيقية في آن واحد، وعليه أن يهتم جانب التنظير والتجريد، شأنه في ذلك شأن سائر العلوم الاجتماعية، ولكنه كأحد العلوم التطبيقية عليه أن يخضع استنتاجاته للنظرية على محك الواقع ويقوم بتطبيق توصيات، هذه الازدواجية المتأرجحة بين النظرية والتطبيق هي التي تزيد من تعقيدات التخطيط وتجعل عملية التنظير له في غاية السهولة"[1].

أما "التحديات التي تواجه نظم التخطيط الحضري في القرن الواحد والعشرين، فحصرتها منظمة الموئل، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمهتمة بالتنمية المستدامة للمدن في العالم:.

- تتضمن أولى هذه العوامل التحديات البيئية التي تتمثل في ظاهرة تغير المناخ والاعتماد المفرط على استخدام المركبات التي تعمل على الوقود التقليدي.
- ثانيا: التحديات الديموغرافي متمثلة في الوتيرة المتسرعة للتحضر، والمدن المنكمشة، وتزايد الشيخوخة السكانية والتعددية الثقافية.
- ثالثا: التحديات الاقتصادية التي تنطوي على النمو المستقبلي غير المضمون والشكوك الجوهرية إزاء منهجيات الأسواق التي ولدتها الأزمة المالية العالمية الراهنة، فضلا عن تزايد النشاطات غير الرسمية في المناطق الحضرية.
- رابعا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية، لاسيما تلك المتمثلة في مظاهر التفاوت الاجتماعي والعمراني، والزحف العمراني، ونشوء الضواحي غير المنظمة، وزيادة

[1] – المرجع السابق: ص 109.

الحجم المكاني للمدن.

- خامسا: التحديات المؤسسات والمرتبط بعمليات الحكم والإدارة وتغيير الأدوار التي تتولاها الحكومات المحلية".[1]

وفي الأخير، يجب التذكير أن التخطيط الحضري والتحديات التي تواجهه تختلف بين الدول العالم المتقدم، ودول العالم النامي والمتخلف، هذه الأخيرة تعاني من تعقد المشكلات الحضرية وتفاقمها، رسم ملامح أزمة حضرية خانقة، تعاني منها جل مدن دول العالم الثالث النمو الديموغرافي الناجم عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن، وتنامي النمو العمراني العشوائي، وانتشار الأحياء المتخلفة والسكن العشوائي، وغيرها من الظواهر السلبية التي أصبحت تؤرّق السياسيين وصناع القرار والمخططين والخبراء على حد سواء.

"وأصبحت الدولة الصناعية والمتقدمة تأخذ بخيار السياسات الحضرية كمفهوم بديل للتخطيط الحضري، ومع ذلك نجد في المملكة البريطانية التي تعد من أرقى الدول في مجال التطور العمراني الحضاري، ومن أكثر المجتمعات التي أسهمت في تطوير العديد من النظريات التخطيطية للمدن، أصدرت العديد من التقارير عن المشكلات التي تواجه المدن والمستقرات الحضرية".[2]

[1] المقرر العالمي للمستوطنات البشرية: **تخطيط المدن المستدامة**، توجهات السياسة العامة، 2009، متوفر على الرابط www.unabita. org 10/07/2016 17:15

[2] المقرر العالمي للمستوطنات البشرية: **تخطيط المدن المستدامة**، توجهات السياسة العامة، 2009، متوفر على الرابط www.unabita. org 10/07/2016 17:15.

الفصل الثالث :

تنمية المدن الجديدة .

1. مفاهيم حول التنمية .
2. أهمية المدن في دراسات التنمية .
3. أهداف استراتيجية التنمية الحضرية
4. التنمية الحضرية والتنمية المستدامة.
5. مؤشرات التنمية المستدامة.
6. الإتجاهات المفسرة لعملية التنمية الحضرية.

1. مفاهيم حول التنمية:

1-1- تطور مفهوم التنمية:

"قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام 1951م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلي المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958م،إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية"[1]،نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدأ يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية.

فالتنمية الحضرية هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلي نشأة المجتمعات الحضرية ونموها.

[1] – عادل مختار الهواري: التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د.س.ن، ص27.

وتشير التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع،وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000نسمة واشتغال الأفراد في الإنتاج،وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات،ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي،وتنظيم التفاعل الاجتماعي،وترتبط التنمية بنمو الدولة،ونمو وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي لا يقوم على الاتجاهات الاجتماعية الأيكولوجية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية المدن.

"وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار".[1]

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المختلفة،ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن،وبرامج المدن النموذجية،ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947،وفى عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان،وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

ويرى "فورستر إن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة، حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين".[2]

– "وتعرف التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على

[1]. عادل مختار الهواري: مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]. المرجع نفسه، ص 28.

ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى".[1]

وترى "منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركة،الموطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا".[2]

وتعرف "التنمية الحضرية أنها عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها،وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية،والتغير الموجة الذي يعتري المدينة،من حيث ازدياد الكثافة السكانية،والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي،وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية،وكذلك تجديد وإقامة المباني،والتغير الجوهري في استخدام الأرض".[3]

- برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة علي عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة علي التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. انتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلي حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية.

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية : **التنمية الاقتصادية – مفهومها– نظرياتها – سياساتها** . الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001. ص 32.

[2] – المرجع نفسه: ص 33.

[3] - مدحت القرشي : **التنمية الاقتصادية** –،دار وائل للنشر، القاهرة، 2007 ، ص 23.

يعرف البعض التنمية بأنها تعني التطور بينما ينظر الآخرون إليها باعتبارها عملية متعددة الجوانب، تشمل تغييرات أساسية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الاتجاهات التي تتبناها المؤسسات العمومية في الإنتاج و الخدمات و ترمي لزيادة النمو الاقتصادي و التقليل من عدم المساواة و التخلص من الفقر، و من ثم فقد لا يحقق النمو الاقتصادي التنمية المنشودة.

"و يقود هذا أحيانا إلى التمييز بين النمو و التنمية حيث أن:

- مصطلح النمو يعني مجرد تحقيق زيادة في الإنتاج و لكن هذا قد تستأثر به جماعة معينة أو طبقة محدودة تتمتع بقدر معين من الرفاهية سلفا، و من ثم لا يمكن تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء، وهكذا يؤدي النمو الاقتصادي إلى الضغط للقضاء على الطبقة الوسطى في المجتمع و نشوء طبقية واضحة.
- أما مصطلح التنمية عامة يطلق عليه التقدم و ينظر إليه باعتباره يحقق نوعا من التوازن الداخلي و الكفاية، ويخلق قوة دفع ذاتية تحقق أهدافا معينة تتمثل في الاستهلاك الكبير و الكم المتنوع من السلع و الخدمات من خلال الاقتصاد المفتوح، والتنمية مفهوم نسبي فالدول الأحسن تنمية هي النموذج الذي تقاس عليه التنمية في الدول الأقل تنمية و مثال ذلك أن الدول المتخلفة لم تستطع تاريخيا تحديد معنى التنمية، ومن ثم استخدمت مقاييس سائدة في المجتمعات الأكثر تقدما لتقييم ذاتها تنمويا"[1].

1-2-نشأة الدراسات التنموية:

لم تبدأ دراسات التنمية تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث و التدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية و "هناك عوامل كبيرة مسؤولة عن ذلك أهمها:

[1] - مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره ، ص 24.

1-ظهور نظريات تربط أسباب التخلف بالظروف التاريخية المتمثلة في الاستعمار الجديد ممثلا في هيمنة الدول الغنية على ثروات العالم.

2-النمو السكاني السريع و ما ترتب عليه من مشاكل في الدول حديثة الاستقلال مثل توفير الغذاء و تحسين نوعه و الخدمات الصحية و التعليمية.

3-زيادة الاتصال بين شعوب العالم نتيجة لتطور تقنيات النقل ووسائل الاتصال و إسهام الدعاية بين الشرق و الغرب في تقديم صورة الشعوب المتخلفة الأمر الذي ضاعف من الإحساس بتردي مستوى التنمية.

4-النظر للنمو الاقتصادي باعتباره أهم أسس التنمية و يقتضي النظرة الشاملة للتنمية الإلمام بالسياسات الخاصة بتوفير ضروريات المعيشة للسكان.

5-العولمة و سرعة انتقال و تأثير الأزمات الاقتصادية في أقاليم العالم.

6-الفشل المتكرر ببرامج التنمية و محاولاتها لتحسين أحوال الفقراء في كثير من البلدان المتخلفة.

7-نظر بعض الكتاب للتنمية و النمو باعتبارهما مترادفان و الواضح أن النمو لا يعني سوى تحسين الأوضاع الاقتصادية و المادية، بينما تشمل التنمية النهوض بالمجتمع كله من خلال العمليات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي يترتب عليها زيادة في مستوى و نوعية الحياة الحضرية".[1]

1-3-أهداف التنمية:

"أول أهداف التنمية هو إدارة عمليات التغيير الاقتصادي لتحسين أحوال الناس، و الرفع من مستوى معيشة الفرد بزيادة دخله، وإشباع حاجاته الأساسية، ولا شك أن هذا الأمر يتعلق بالخصائص الحضرية للأفراد ففي المراحل الأولى من سلم التطور و عند الجماعات البدائية تتدنى هذه الحاجيات بحيث تقف عند حد حفظ الحياة بالحصول على الغذاء و الماء

[1] - محمد عبد العزيز عجمية : **التنمية الاقتصادية – مفهومها- نظرياتها – سياساتها**، مرجع سبق ذكره. ص 35.

و لإيجاد المأوى فهي إذن حاجات كفاف و لا أكثر من ذلك، أما في المجتمعات المتقدمة فتصبح المسألة أكثر تعقيدا و يسعى الأفراد للحصول على الميزات النسبية التي بلغتها المجتمعات تبعد عنهم آلاف الكيلومترات فالفرد الأمريكي تختلف حاجاته عن الأسترالي و الهندي".[1]

2. أهمية المدن في دراسات التنمية:

تتمتع المدن بأحجامها و أنواعها المتباينة بخصائص معينة تدفع بها للزيادة في مجال تنمية أقاليمها الجغرافية بل قد يمتد تأثيرها الطاغي لمجالات مكانية أوسع متجاوزة للحدود المحلية الجغرافية الضيقة.

وأهمية المدن في التنمية من أهم المواضيع المطروحة بالنظر إليها كنقاط ذات نفوذ أو التعامل مع علاقاتها التكاملية أو التنافسية مع مدن أخرى قريبة أو بعيدة عنها، و محاولة تحديد دورها المؤثر إيجابا على عناصر البيئة و الأمن و الجوانب الاجتماعية، فكثيرا ما يؤثر بناء المدن على التصريف المائي و على مخزون المياه الجوفية و على أشكال سطح الأرض، بل يمتد ذلك لتلويث الهواء و تعديل درجات الحرارة على المستوى المحلي و تخلص المدن من نفاياتها و الزحف العمراني على أراضي زراعية خصبة في ظل إغراءات أسعار العقارات و هي من العوامل المطلوبة في مشروع التنمية التي أصبحت تأخذ أبعاد الاستدامة.

كما ترتبط "التنمية الحضرية بالخدمات الصحية و العمومية المختلفة كما تهتم بمعالجة التناقضات المجالية في الاستخدامات الصناعية كما ترتبط التنمية الحضرية بالخدمات الصحية و العمومية المختلفة كما تهتم بمعالجة التناقضات المجالية في الاستخدامات الصناعية و الحضرية و جعل المجلات الحضرية أكثر جدوى للسياحة و

[1] - محمد عبد العزيز عجمية : **التنمية الاقتصادية – مفهومها- نظرياتها – سياساتها** . مرجع سبق ذكره، ص 34 .

السكن و العمل من خلال التحكم في إشكاليات التلوث و التزاحم و صعوبات الحركة و غيرها".[1]

3. أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية:

"بعد التعرف على أهمية الفضاءات الحضرية ضمن مشاريع التنمية و المعايير المطلوبة تحليلها نجد أن أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية ترتكز على:

·تنمية المناطق الحضرية من خلال تحديث وسائل النقل و المواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن و الأحياء و مختلف الشبكات التقنية من مياه و كهرباء.
·توطين الصناعات في المدن الصغيرة و الضواحي السكنية لخلق مراكز جذب محلية
·إتباع سياسة التحكم في النمو الحضري للمدن بمختلف مستوياتها و إيقاف أو الحد من النزوح الريفي.

الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة بأسلوب ملائم لخلق مراكز فك الخناق عن المدن الميتروبولية و ترشيد استخدامات الأرض الحضرية".[2]

1.3. الأسباب و عوامل التنمية الحضرية:

"صنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدى إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية:

1 _الإنسان والجماعات.

2 _البيئة الطبيعة.

3 _البيئة التي صنعها الإنسان.

---

[1] - مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[2] – محمد عاطف غيث: **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، دون تاريخ النشر، ص 46.

4 _النشاطات." [1]

إن هذه المتغيرات لعبت دورا رئيسيا في أحدث التنمية الحضرية في مجتمع الدراسة فقد كان السبب الرئيسي هي الظاهرة الطبيعة وهى الزلزال الذي فرض على الإنسان والمجتمع صنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها نشاطاتهم.

وبالإضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية،ونمو المدن إلى تقدم الاختراعات الكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية، وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية،حيث تعتمد المدن اعتماد كبير على التجارة كما إن النمو السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية من العوامل الهامة في التنمية الحضرية.

"فتكنولوجيا الصحة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات وينتج عن ذلك النمو السكاني زيادة قوة العمل ويضاف إلى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة،وتقسيم العمل إذا تنمو المدن نتيجة ظهور إعمال ومهنة جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية ومع زيادة نمو المدن تزداد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية".[2]

4. التنمية الحضرية والتنمية المستدامة:

[1] - محمد عبد العزيز عجمية : **التنمية الاقتصادية – مفهومها– نظرياتها – سياساتها** . مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] - المرجع نفسه، ص 41.

أ- مفهوم التنمية الحضرية:

-"هي تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي و التوزيع العادل للثروات، و المحافظة على البيئة و حمايتها و احترام التنوع الثقافي للمجتمع، مما يتطلب تلبية متطلبات الأجيال الحالية، دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.

-هي الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني،و تطوير المواصلات،و مواجهة التحديات الاقتصادية و السكانية،و البيئة التي تحتاج إلى تنمية مستدامة.

-التنمية العمرانية نسق أساسي من التنمية الحضرية، التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية، وتشمل التنمية العمرانية (الإسكان و البيئة الأساسية الاجتماعية).

-تشير التنمية الحضرية إلى عملية نشأة المجتمعات الحضرية،و نموها،و ترتبط التنمية الحضرية بنمو و تطور الدولة، في ميادين إنشاء و استحداث المساكن في المدن التي تقع ضمن إقليمها،و بناء العمارات الشاهقة و إنشاء الشوارع و الأحياء،و هكذا ترتبط التنمية الحضرية ارتباطا وثيقا بعملية التخطيط فهي تصيغ وسائل و أهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض".[1]

ب- عوامل التنمية الحضرية:

"من ضمن المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية هناك أربعة عناصر رئيسية:

-الإنسان و الجماعات.

-البيئة الطبيعية.

-البيئة التي صنعها الإنسان.

-النشاطات.

[1] - مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره ، ص 26.

بالإضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية،و نمو المدن إلى تقدم الاختراعات و الكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل، و المواصلات، و المعرفة الكاملة بوسائل الإمداد التي تحتاج إليها التنمية الحضرية حيث تعتمد المدن اعتمادا كبيرا على التجارة و الوظائف المختلفة كما أن تسارع النمو السكاني يعد من العوامل الهامة في التنمية الحضرية"[1].

1.4. التركيز الحضري والتنمية الحضرية:

تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن،وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل تدريجيا في الريف كما يلاحظ إن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض خصائصها حتى أصبح يخشى ألان زوال الظاهرة الريفية بتعاقب الزمن ويرجع ذلك إلي عاملين هامين.

1 – اتساع حركة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلي هجرة كثير من القرويين من الريف إلي المصانع في المدن وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن.

2 – المدينة لها خاصية الجذب بما فيها من مظاهر العظمة والترفية وفرص العمل مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذى أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض ثم لاننسى إن المدينة الآن اتجهت إلى اصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تعجله يتجه تدريجيا إلى الحضرية.

"وتدل الإحصاءات العالمية المتعددة على إن السكان بدؤوا يتركزون في المناطق الحضرية دون الريفية،فالأولى بدا نطاقها يتسع والثانية بدا نطاقها يضيق حتى انه يمكن القول انه من الجائز إن يندثر الريف بحياته الريفية،وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية،الأمر الذى قد ينشأ عنة مشاكل لابد من دراستها حتى يمكن علاجها،مثل مشكلة

[1] – مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص 27.

الإسكان والمواصلات والخدمات العامة والعمالة والصحة والوقاية من الجريمة والانحراف وغيرها"[1].

"والحضرية وان كانت تحمل بين طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الوقع مجرد طريقة في السلوك وحسب،أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره،وهي ليست تعبيرا مقصورا على الحياة في المدن فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلى حضري بينما في الريف ونجد أخر يحيا في أكثر إحياء المدن تحضرا وهو مع لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفى سلوكه،فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.

وتتميز الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة".[2]

2.4. أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية:

1 –" تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء،وشبكات المياه والكهرباء.

2 – تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى.

3 – توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد.

4 – إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى.

5 – الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص43.

6 – الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها او المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل آو الإقامة".[1]

3.4. التنمية المستدامة:

"التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضادة من جهة،وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى".[2]

"التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يكون فيه كل من

استغلال الموارد.

توجيه الاستثمارات.

توجيه التطور التكنولوجي.

التغيير المؤسساتي." [3]

"في انسجام لتعزيز الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم:

- ❖ التركيز على المستقبل لا يعني ضرورةً الاضرار بحق الجيل الحالي في حياة أفضل.
- ❖ التنمية المستدامة يمكن أن تكون مفيدة على المستوى القريب والمتوسط للأجيال الحالية،ومفيدة على المدى البعيد للأجيال المستقبلية.
- ❖ على سبيل المثال: الحث على السير على الأقدام أو استخدام الدراجات الهوائية بدل السياقة، لا يحقق فقط توفيرا ماليا وتحسين الحالة الصحية للجيل الحالي فحسب،بل يتعدى ذلك إلى الحفاظ على البيئة للأجيال المستقبلية.

---

[1] – خالد مصطفى قاسم: **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص، ص 122 – 124.

[2] – المرجع نفسه، ص 125.

[3] – المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- ❖ طرق التنمية المستدامة الناجحة يتوقع أن يتأثر بها كل واحد،ولكن أيضا يشترك فيها الجميع (المواطنون، الحكومات، المؤسسات الغير حكومية، المؤسسات الدولية، ...إلى آخره)
- ❖ ماذا يعني تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرات الأجال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم؟
- ❖ ماهي احتياجات الحاضر؟ كيف يمكن أن تتعارض الاحتياجات؟
- ❖ مثلا: هواء نقي للتنفس، وسيارة للتنقل هي حاجيات أساسية لحياتنا اليومية يمكن أن تتعارض.
- ❖ هذا المثال يعكس تعارض بعض احتياجاتنا اليومية. ولكن ماهي مضاعفات هذا الأمر إذا نظرنا إلى المجتمع،المدن،الدولة،العالم ككل."[1]

5. مؤشرات التنمية المستدامة:

أ)"برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة: في دورتها الثالثة عام 1995،وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة،التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية،على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية،والاقتصادية،والبيئية،والمؤسسية للتنمية المستدامة .وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة،في بلورة هذا البرنامج".[2]

وإضافة إلى "تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة،فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك

[1] - خالد مصطفى قاسم: مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المجموعات الخاصة مثل النساء،والشباب،والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل،إلى حدود عام 2001،إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني،وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني .[1]

ويحتوي "برنامج العمل على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أغسطس من عام 1966 في وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق". هذه المؤشرات مجمعة في أربع فئات كبيرة هي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة. وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية،وأهدافها وغاياتها.

طُلب من بعض البلدان من جميع أقاليم العالم أن تختبر المؤشرات الـ 134 للتنمية المستدامة التي بلورتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،قصد تحليل انطباقها على أوضاعها وإمكانية ترقيمها".[2]

ب) "**معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:**

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

[1] خالد مصطفى قاسم: مرجع سبق ذكره، ص127.
[2] المرجع نفسه، ص 128.

- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها
- آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا."[1]
- "النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد."[2]

5-4- التنمية المستدامة في الجزائر:

أ- جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

"خلال السنوات الخمس الأخيرة،وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار،منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة،والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة،والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني،وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية".[3]

---

[1] - دوغلاس موسشيت: ترجمة بهاء شاهين، **مبادىء التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستشارت الثقافية، مصر، 2000، ص 167.

[2] - الالمرجع نفسه، ص168.

[3] - www.unea- na. Org- arab- un-doument etudes indicateurs-ar- doc.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة،قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 .

يتضح من الجدول رقم (02) التالي أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر،وكذلك تلك المتعلقة بالصحة .

جدول رقم (02): التحولات الديمغرافية والاستدامة في الجزائر.

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
▪محاربة الفقر ▪تغيير أنماط الاستهلاك ▪مستوطنات بشرية ▪التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪محاربة إزالة الغابات ▪محاربة التصحر والجفاف ▪الإستغلال المستدام للجبال ▪دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ▪البيوتكنولوجيا ▪المحيطات،البحار،المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطرة ▪التربية والتوعية العامة والتدريب	▪إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪حماية الجو ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪الموارد المائية ▪المواد الكيماوية السامة ▪المزارعون ▪الموارد و الآليات المالية ▪التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪الصكوك القانونية الدولية ▪الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	▪التعاون و التجارة الدوليان ▪الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪المزارعون ▪الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر: www.unea- na. Org- arab- un-doument etudes indicateurs-ar- doc.

6. الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية:

و هنا سوف نتطرق إلى الاتجاهات التي حاولت تفسير التنمية الحضرية:

الاتجاه التاريخي:

"يصور الاتجاه التاريخي تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى،كما يهتم كذلك بدراسة تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية،ويتناول التطور و الانتشار الثقافي الحضاري.

فقد ناقش بعض العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية و طبيعتها و تنوعها و خصائصها، من حيث ملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية و فرض الضرائب و تراكم رؤوس الأموال، وإقامة المباني الضخمة، و نمو التجارة.

و نقول أنه من سنة 1800 إلى الوقت الحاضر ظهرت موجة حضرية ارتبطت بالنمو الصناعي المكثف الذي اثر في نمو المراكز الحضرية،و ساعد على اتساع نطاقها مما أدى بالكثير من المدن إلى أن تخرج عن نطاق وظائفها المرسومة لها وجعلها تعاني الكثير من المشاكل".[1]

الاتجاه الاقتصادي:

يمثل التحضر وفقا لهذا التصور، مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي، وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة الانتقال و التحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا، أو بمعنى بسيط الانتقال إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي

[1] مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره، ص27.

والإداري والتجاري والخدمات، أو هي بعبارة أخرى الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق، ولقد تأكد الارتباط بين عمليتي التصنيع و التحضر.

- الاتجاه الديمغرافي:

"اهتم بعض العلماء بالاتجاه الديمغرافي و اعتبروا أن حجم السكان و كثافته ذات أهمية كبرى في عملية التحضر و النمو الحضري،هذا بالإضافة الهجرة إلى المدن.

فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان و توزيعهم و خصائصهم، و التركيبة الاجتماعية المهيمنة مهمة في رسم صورة مشروع التنمية الحضرية من خلال التنبؤ بمختلف مستويات الشغل و الاقتصاد و التوسع و متطلبات التنمية الحضرية.

الاتجاه الايكولوجي:

ويقصد به التفاعل بين الإنسان و بيئته الاجتماعية، أي أن جوهر المدينة هو في تركيز عدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا، و هذا يعني تأثير حجم المدينة و كثافة سكانها على بنائها و تنظيماتها و مؤسساتها الاجتماعية و استجاباتهم البيئية تؤدي لأنواع مختلفة من السلوكيات و التصرفات التي تترك بصماتها على حيا المدينة".[1]

الاتجاه السيكولوجي:

"ويرى هذا الاتجاه في مجال التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكولوجية، و مواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية". [2]

[1] مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] - المرجع نفسه، ص 30.

الفصل الرابع :

مدخل سوسيوحضري

للمدينة الجديدة.

1 .التطورات التاريخية لنشأة المدينة.

2. أهداف وشروط المدن الجديدة.

3. المقومات الأساسية في أعمال تخطيط المدينة.

4. المدن الجديدة في الجزائر.

5. المدن الجديدة في العالم و أنواعها.

6. أزمة المدينة الجزائرية.

1-التطور ات التاريخية لنشأة المدينة:

يؤرخ العديد من المفكرين بداية عصرنا الحديث بانطلاقة الشرارة الأولى للثورة الصناعية، "حيث شهد المجتمع تطورا هائلا في آليات الإنتاج، وظهرت طبقة رأسمالية شديدة التطلع إلي الربح السريع. ومن هنا حدثت الطفرة الأولى لإنشاء المجتمعات الجديدة، بإنشاء العديد من المدن الصناعية التي افتقرت إلى أبسط الاعتبارات البيئية الصحية وقواعد تخطيط المدن"[1]، ونشأ ما عرف في ذلك الوقت بمدن(الكوك)على أن هذه المدن الصناعية وما أفرزته من مجتمعات مريضة بيئيا وعمرانيا، كانت مولدا لحركة إصلاح واسعة النطاق في مجال تخطيط وإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة أطلقها الذين سعوا إلى إعادة تصحيح فكر وتبناها مجموعة من رواد المصلحين ومنهج إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة بما يحقق بيئة صحية ومجتمعا عمرانيا نموذجيا.

و"كان أول من نادوا و أنشئوا مثل هذه المدن النموذجية سير روبرت اوينز وجيمس باكينجهام، على أن التطور الحقيقي وتحول فكر تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة نحو إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة ذات بيئة سليمة، إنما ترجع فاعليته الأولى إلى المخطط الإنجليزي ابنزر هوارد 1898م حينما دعا إلى ما أسماه بنظرية المدينة الحدائقية وهي تقوم علي تحقيق التكامل بين خصائص الحضر والريف بحيث تفرز مجتمعا متوازنا يلبي كافة الاحتياجات العمرانية لقاطنيه".[2]

1-1-نشأة تخطيط المدن:

لقد عُرف تخطيط المدن منذ القدم،وظهر أوائل مخططي المدن منذ عصور ما قبل الميلاد أمثال هيبودامس الإغريقي، كما عني الفلاسفة أيضا منذ القدم بعملية وضع أفكار ورؤى مستقبلية لتكوين المدينة وحجمها أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهم ولعل أطروحات ابن خلدون في هذا المضمار تمثل أفكارا ناضجة ومهمة في مجال علم تخطيط المدن.

[1] المدن الجديدة علامات مضيئة ،وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة،2000،ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص46.

حيث "يرى ابن خلدون أن: (الميل للاستقرار وتأسيس المدن يعد مرحلة من مراحل التطور الحضاري،والتحول الاجتماعي فالمدن في رأيه لا تظهر بصورة مفاجئة وسريعة إنما تمر بمراحل متراتبة في عملية نشوئها(هذا الرأي يصح لمدن ما قبل الثورة الصناعية) وتوصل إلى أن المدن تتأثر بالعناصر والموارد الطبيعية للإقليم أو المكان الذي تظهر فيه فالمدينة لكي تبقى وتستمر لابد وان تحتل موقعا تتوفر فيه مناطق الرعي والزراعة والوقود ومواد البناء الضرورية لسد حاجة سكانها، كما أنها لكي تستمر أيضا لابد من وجود علاقات اقتصادية لها خارج حدودها)".[1]

وعلى هذا "**الأساس الوظيفي** فقد صنف ابن خلدون الاستقرار الحضري إلى:

- قرية صغيرة.
- بلدة.
- مدينة حيث تحتوي المدينة على جميع النشاطات والوظائف الاقتصادية الأساسية التي توجد في البلدات الأقل منها مرتبة إضافة إلى نوع معين ومتخصص من النشاطات التي لا تتواجد بغيرها".[2]

ومن نفس هذه "المبادئ انطلق المنظرون الغربيون في بحوثهم لنشوء المدن حيث قدم (ڤان ثورنن) نفس المبادئ ولكن بطريقة اقتصادية نظامية في نظريته (المدينة المعزولة)، كما بنى كريستالر نظريته (المكان المركزي) في نشوء المدن وتراتبها في الفضاء المكاني على هذه المبادئ أيضا، وبموجب أراء هؤلاء الباحثين فإن:

- أساس نشوء المدن هو أنها لا تظهر فجأة من تلقاء نفسه بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لابد وأن تؤدى في أماكن (مركزية) لا تؤدى في الريف، فجوهر المدينة يقوم على ما تقدمه لمنطقة تابعة لها من خدمات.

---

[1] مصطفى كامل الفرا- شيماء جهاد المنسي : **تخطيط المدن بين المضمون الإسلامي والمضمون الحديث-** دراسة مقارنة- ،**IUG Journal of Natural and Engineering Studies، 2013، P123.**

[2] المرجع نفسه، ص 123.

- أما الريف فهو مستقرة فيها مجموعة من المساكن المتجاورة التي يسكنها (المزارعون) الذين يعتمدون في حياتهم على إنتاج الأراضي الزراعية وعلى تربية الحيوانات.

ملاحظة: التقسيم أعلاه للريف وللمدينة اعتمد على نوع النشاط الاقتصادية و توزيع الخدمات ضمن وسائل نقل تعتمد على (الحيوان) ولهذا اقتصرت علاقة المدينة مع ريفها أو ظهيرها الريفي فقط."[1]

1-2-تطور المدينة في الجزائر وعوامل نموها:

"إن تاريخ التعمير في الجزائر لا يمكن فصله بحال من الأحوال عن تاريخ حضارة البحر الأبيض المتوسط، كما لا يمكن فصله عن تاريخ المغرب العربي الكبير، إلا أن تطور النسيج العمراني عبر كامل بلاد المغرب التي تعرف نفس المسار التاريخي.

فقد عرفت الجزائر أنماطا حضرية متعددة كالنمط القرطاجي والروماني والبيزنطي، وبالإضافة إلى القرى والمدن البربرية وصولا إلى المدن العربية الإسلامية".[2]

أما خلال المرحلة الاستعمارية 1962 فقد عملت فرنسا على طمس معالم العمارة الإسلامية وسلخ الهوية الجزائرية، وذلك من خلال السيطرة التامة على الأحياء الشعبية، كما فرضت عناصرها الهندسية على النسيج الحضري وحتى في عمليات الترميم، وذلك بإدخال الطابع الهندسي الغربي.

"وأما بعد الاستقلال لقد شهدت الجزائر تطورا سريعا للمجتمعات السكانية في نهاية الفترة الاستعمارية تجاوبا مع الزيادة المطردة للهجرة الريفية نحو المدن، ومن خلال مشروع قسنطينة استفاد الإقليم من عدة أحياء تم إنشاؤها على أطراف المدن الصغيرة والكبيرة، وبهذا التطور التاريخي للمدينة في الجزائر فإن مدننا جمعت بين الأصالة المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن".[3]

---

[1] - مصطفى كامل الفرا- شيماء جهاد المنسي مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] - التيجاني بشير: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 93.

[3] - لوجلي صالح الزاوي: **علم الاجتماع الحضري**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2002، ص 97.

1-1-من أهم عوامل النمو السريع للمدينة الجزائرية:

أ- النزوح الريفي(الهجرة الداخلية):

النزوح الريفي ظاهرة اجتماعية قديمة حيث شهدت غالبية المدن في العالم نموا حضريا بطيئا أو سريعا، في حقبة من الزمن اشتد الضغط على المدن الكبرى بفعل عواملها الجذابة حيث باتت غير قادرة على استيعاب كل الجماعات المتدفقة إليها وأصبحت غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية من مسكن وتجهيزات جماعية، وقد أوضح إسحاق إن الهجرة ليست دائما ظاهرة غير صحية وتحدث على العموم نتيجة لمجموعتين من القوى:

"القوى الطاردة من الأرياف:

- الأوضاع الاقتصادية الصعبة وظاهرة البطالة.
- تدني الخدمات الاجتماعية في الريف كالصحة والتعليم.
- قلة فرص العمل غير الزراعية.

❖ القوى الجاذبة من الأرياف:

- الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق الحضرية.
- توفير فرص العمل في المدن كانعكاس لبرامج التنمية والتطور العمراني.
- توفر الخدمات كفرص التعليم في المعاهد العليا والجامعات وتوفر الرعاية الاجتماعية.
- المركزية الشديدة المميزة للمدن مثل الإدارات والوزارات". [1]

"ولقد اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر ابتداء من 1948 التي بلغ فيها سكان المدن حوالي المليونين نسمة، وقبل هذا التاريخ بقليل لم تتجاوز نسبة المدن إلى سكان الريف22%، فارتفعت النسبة إلى ما يقارب 30 % سنة1930 ، ثم ارتفاع عدد سكان المدن في الستينات إلى 2950000 نسمة وسكان الريف إلى 695000 نسمة، ومدينة

[1] - عبد الحميد دليمي: **دراسة في العمران السكن والإسكان**، دار الهدى للطباعة والنشر،عين مليلة، الجزائر، 2007،.ص 129.

الجزائر العاصمة التي كان عدد سكانها في الأربعينات من القرن العشرين لا يتجاوز النصف مليون، حيث أصبح سكان العاصمة في 2001 يفوق ثلاثة ملايين نسمة".[1]

ب - الأحياء المتخلفة:

عرفت الجزائر ظاهرة الأحياء المتخلفة منذ القدم وذلك بسبب توفر عدة عوامل ساعدت على ذلك، فهي" خضعت للاستعمار مدة طويلة، وقد اتخذ سياسة الأرض المحروقة وكان هدفه تفقير الأرض والإنسان على حد سواء، وقد استولى على الأراضي الخصبة، وبذلك فقد سكان الجزائر أهم مصدر رزق لهم، إضافة إلى سياسة التقتيل والتعذيب وتدمير القرى و المداشر كان له الأثر الكبير في نمو هذه الظاهرة في الجزائر، وكانت الأحياء المتخلفة هي البديل على الرغم من خلوها من أدنى شروط الحياة، وتكاثرت بذلك الأحياء المتخلفة بالمدن الجزائرية، مما أدى إلى أزمة اختناق حاد خاصة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، سطيف، باتنة، وتلمسان".[2]

"وهذا الذي دعا المختصين للاهتمام بهذه الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرا على الحياة الاجتماعية داخل المدن الجزائرية وأدت هذه الظاهرة كذلك إلى ظهور أشكال عمرانية تشوه صورة المدينة الحضرية زيادة على ذلك ظهور آفات اجتماعية خطيرة وأثرت هذه المشاكل على السكان وخاصة الشباب من جميع النواحي النفسية والصحية والاجتماعية، كما أن الأحياء المتخلفة قد تسببت في ارتفاع إيجار المساكن وذلك بسبب تدهور ظروف مساكنها وعدم ملائمتها للحياة الكريمة الأمر الذي دفع الكثير إلى تأجير مساكن أحسن حالا من هذه حتى ولو كانت باهظة الثمن.

[1] -ميلود فروج: **المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 44، ديسمبر 2015، ص 82.

[2] -المرجع نفسه، ص 83.

وهكذا فإن ظاهرة الأحياء المتخلفة في الجزائر في تناقص، وهذا راجع إلى سياسة الدولة المنتهجة وخاصة اتجاه المدن الكبرى في تطوير النمو الفني والمعماري الهندسي والحفاظ على الطابع الأصيل لبعض الأحياء القديمة".[1]

"شهدت الجزائر أسوة بالدول النامية تحول كافة المجالات خاصة منها التغيرات الاجتماعية التي شملت أسلوب الحياة ومختلف حاجيات المجتمع، هذا التحول وتداعياته حمل آثار جانبية كان لها تأثير مباشر على البيئة السكنية والبيئة العامة المحيطة بالمدينة، ومع تزايد احتياجات الأفراد إلى السكن سرعان ما تتحول أحياء المدينة إلى مناطق متخلفة ذات كثافة سكانية عالية ومستوى صحي متدني"[2].

"ويشكل البناء الفوضوي عاملا مساعدا في تلوث البيئة، الذي يمتد امتدادا أخطبوطيا في المدن، حيث تبنى المساكن على أراضي غير مخططة، لا تخضع لأي إشراف أو توجيه فتتداخل استعمالات الأراضي وتنشأ تجمعات سكنية متناثرة تشوه جمال الطبيعة خارج المدن أين يلاحظ انعدام المرافق والخدمات لمخالفتها للشروط القانونية والهندسية للبناء، ولقد ترتب على هذا كله، أن اختفت من بعض المدن المساحات الخضراء والميادين وضاقت الشوارع بالمشاة والسيارات وازدحمت وسائل النقل بشكل كبير.

وبهذا أصبحت المدن الجزائرية تحتاج إلى الذوق الفني المعماري وذلك بسبب تشوه المباني وانتشار المناطق المتخلفة وغياب المساحات الخضراء، وغياب التنظيم والتنسيق بين عناصر الموقع بالبيئة المحيطة بمدننا وهذا ما يعرف بالتلوث البصري"[3].

2. أهداف وشروط المدن الجديدة:

"ساهمت وعجلت التشجيعات التي وجهت من قبل السلطات العمومية لتنمية وتهيئة المجال الحضاري عبر سياسة المدن الجديدة من الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

---

[1] -قيرة اسماعيل وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] - المرجع نفسه، ص30.

[3] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **مشكلات المدينة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 88.

1-تخفيف الضغط على السواحل والحواضر والمدن الكبرى.

2-ترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

3-التحكم في نمو المدن وتنظيميا.

4-تقويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته و إعماره بشكل متوازن.

5-دعم الأنشطة الاقتصادية بهذه الأماكن وضمان توزيعهاوانتشار ها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

6-تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء.

أخيرا السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية بتنمية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة".[1]

وبما أن المدن الجديدة في التشريع الجزائري مشروع ذو منفعة وطنية مقررة في المخططات القطاعية المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، هناك شروط ينبغي احترامها فيإنجاز ها وأدوات يجب مرعاها في تهيئتها .

2-1- شروط إنشاء المدن الجديدة:

"نظرا لإختلاف الظروف والخصائص (الاقتصادية، المالية، الخبرة) تبقى المدن الجديدة نظرية عند بعض البلدان وعملية عند الأخرى، إلا أنها تتفق معا في العناصر الأساسية لها :

1/- التجمعات البشرية: نظرا للنمو السكاني السريع وضغطه على الاقتصاد خاصة في المدن الكبرى، أعطيت الأولوية لإقامة مدن جديدة غير بعيدة عنها لإستعاب جزء من

[1] - داليا حسين الدرديري: مرجع سبق ذكره، ص 53,

الفائض السكاني، وعليه فالتجمع البشري هو الكثافة السكانية التي تتمركز في هذا التجمع الجديد لتحقيق إحتياجاتها".[1]

2-" الموقع: استفادت الدولة على الأكيد من مشكلات التخطيط الناجمة عن سرعة التعمير وتضخم المدن الكبرى ونقل أدائها الوظيفي، مما دفعها إلى تبني سياسة عمرانية، تعتمد المدن الجديدة كإستراتيجية لضمان الإنسجام بين الأنسجة الحضرية القائمة والنمو الجديد".[2] لذلك يتم إنشاء المدن الجديدة في المناطق التي تعاني صعوبات من أجل تفعيلها،وضمان استمرار واستقطاب سكانها.

3- "الطابع الحضري: وجود كثافة سكانية مرتفعة وذلك من خلال تشجيع المشاريع التنموية وتوفير المرافق والخدمات الضرورية،بما يضمن توازن في الإمكانيات الإجتماعية والإقتصادية والبشرية، أما فيما يخص الشروط القانونية لإنشاء المدن الجديدة، فقد حددها المشرع الجزائري في الباب الثاني من القانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي 2002 وهي ثلاث شروط:

- **الموقع:** تعاني المدن الكبرى الجزائرية من التوزيع غير العادل للكثافة السكانية على غرار الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، لهذه الأسباب لا يمكن إنشاء مدن جديدة، إلا في الهضاب العليا والصحراء وبصفة إستثنائية في المناطق الشمالية للبلاد".[3]

" لتحقيق توزيع مناسب بين كل الأقاليم .

- **العقار:** أحكام القانون 25/90 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري، لا يمكن إنشاء المدن الجديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراضي صالحة للزراعة.

---

[1] علي الهادي الحوات: التخطيط الحضري ، دار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا ، 1990، ص 75.

[2] . sedjari : (2006) les politiques de la ville, immprimerie el maarif al jadida ;page: 14.

[3] المادة 4 فقرة 2 من القانون 08/02 المؤرخ في 8 ماي2002 ، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة.

- **الاجراء :** يكون إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي إستنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها، بعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية".[1]

2.4- تصنيف المدن الجديدة :

"جاءت فكرة إنشاء المدن الجديدة في إطار سياسة و إستراتيجية سواء على المدى القصير و المتوسط و البعيد، التي تتخذ على مستوى المراكز المتخصصة من أجل ضبط وتوجيه نمو المجتمعات الحضرية الجديدة، وتكون على شكل مدن تابعة قريبة من مراكز المدن الكبرى، للإستفادة منها اقتصاديا وخدماتيا واجتماعيا، أما النوع الثاني فيطلق عليها المدن المستقلة بذاتها، وسنأتي للتفصيل فيها.

1.2.4- المدن المستقلة: هذا النوع من المدن ذو كيان مستقل اقتصاديا وذات قدرة إستيعاب كبيرة، لا تعتمد على أي من المدن القائمة بالإقليم، لكن لديها مقومات الاستمرار؛ كما تقام المدن المستقلة في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية ما يحقق لها الإستقلال المادي و الإداري.

ومن نتائج إقامة هذه المجتمعات، حدوث هجرة للعمالة من المناطق المتقدمة لتزويد هذه الأخيرة بالعمالة الفنية من الشباب، وهذه الهجرة إلى المدن الجديدة تؤدي إلى خلق عدم توازن في الكثافة نتيجة خلق فرص جديدة للعمل".[2]

"وتوجد لها أنماط نذكر منها :

- المدن الجديدة : مناطق عمرانية جديدة، ذات قاعدة اقتصادية قوية، ولها مقومات الاستقرار و الإستقلال .

[1] المادة 06 الفقرة 01 من القانون 08/02 .

[2] داليا حسين الدرديري: (أول ماي 2004) المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 179، ص 53.

- المجتمعات الجديدة : مصطلح استخدمه مخططوا المدن في أمريكا بدل المدن الجديدة، ويعرف على أنه مخطط جديد لتنمية منطقة كبيرة الحجم، ويكون امتداد لمركز حضري قائم، مع تدعيم الحكومة الأمريكية للمستثمرين لتنفيذ هذه المجتمعات.

- المدن الجديدة كبيرة الحجم : مجتمع كبير الحجم وعدد سكانه كبير، تقام بعيدا عن المدن الأخرى لجذب النمو في منطقة معينة، تساعد على توازن وتوزيع نمو السكان.

- مدن الشركات يقام هذا النوع حسب النشاط الاقتصادي، كمدينة تقام حول الجامعة أو تقام مساكن بجوار الصناعة والمصانع.

- مدن التنمية : تقام على أرض ليس بها مقومات التنمية، بعيدة عن المراكز الحضرية، يتم خلق فرص عمل متنوعة، بهدف إعادة توزيع السكان و الأنشطة الاجتماعية والإقتصادية، وتكوين نواة لمجتمع جديد.

- مراكز التنمية الريفية : لا بد أن يوفر فرص عمل للسكان المحيطين به ويكون لديه مقومات الإستمرار والإستقلالية".[1]

- المجتمع الاقتصادي الريفي: يقام من خلال بناء المستثمرين والقطاع الخاص للمساكن لعمالهم في الأراضي الخاصة بهم.

- مراكز تنمية سريع : يقام عن طريق جهات أهلية كالجمعيات الخيرية والقطاع الخاص له إقتصاد متنوع مع توفير فرص العمل و الإدارة للسكان والموظفين في المنطقة.

- مدينة أفقية :عبارة عن نظام متتابع كوحدات صغيرة، تكون فيها شبكات المواصلات تحت الأرض وهي من النماذج الحديثة للمدن.

2.2.4-" المدن التوأم: يتم إنشاؤها قرب المدينة الأم، وتمثل أساسا توسع في الأراضي الصحراوية، لها قاعدتها الاقتصادية، لكن تبقى على إتصال دائم ووثيق مع المدينة الأم، في بعض المستويات الأعلى من خدمات و مرافق.

[1] داليا حسين الدريدي: مرجع سبق ذكره، ص 130.

3.2.4- المدن الجديدة التابعة: عبارة عن مجتمع يعتمد فيزيقيا و إقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل، ويكون قريب منه لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة، وكذا تخفيف العبء على المدينة الأم، وإذا كانت فرص العمل خارج المدينة، فإنها تصبح كسكن ليلي للسكان، فهي تهدف إلى كسر حدة الكثافة للسكان العالية في المدن الكبرى، ولكنها تبقى تابعة لها من حيث الخدمات والمرافق وفرص العمل".[1]

"ولهذا النوع خمسة أنماط من المدن الجديدة :

أ- مدينة تابعة: امتداد سكني، كثافة سكانية عالية، أقل خدمات مطلوبة، أقل استخدام الأرض.

ب- مدينة ميترو: مجتمع متكامل تابع، يتخذ شكل عنقودي، و يعتبر مركز عاصمة، فيه تنوع إستعمالات الأرض.

ج- تقسيم الأراضي: بأطراف المدينة تبعا لتنظيمها، مكان للنوم فقط، قد يحتوي على بعض الخدمات الضرورية، لكنه لا يوفر فرص العمل.

د- تنمية وحدات مخططة: مساحات خاضعة لتنظيم المدينة، يتم تقسيمها إلى مساكن ذات ملكية خاصة.

هـ- مدينة جديدة داخل مدينة : هدفها إحياء وتجديد المناطق المتدهورة عمرانيا وبيئيا لخطة شاملة".[2]

3. المدن الجديدة في العالم وأنواعها:

3-1- المدينة الجديدة في الدول الصناعية :

❖ **المدينة الجديدة إنجلترا:**

إن "فكرة إنشاء المجتمعات الجديدة (المدن الجديدة) ظهرت في عام 1898 وذلك بصدور كتاب "هاورد" (الغد طريق سليم إلى الإصلاح الحقيقي) وهو بريطاني الأصل، فقد

[1] داليا حسين الدرديري ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

[2] المرجع نفسه ، ص133.

دعا هذا الأخير إلى إنشاء مجتمعات محلية جديدة وسط الطبيعة الخضراء ويطلق عليه إسم "مدن الحدائق "ولا يزيد عدد سكانها عن 20000 نسمة"[1] وتتميز هذه المدن بالتخطيط لمسبق لكافة منشآتها الصناعية والتجارية ومختلف الخدمات الأخرى .

"ولم يتم إنشاء هذه المدن إلا في بداية عام 1920 ولم تلقى نجاحا كبيرا في بدايتها نتيجة لبعض الصعوبات والمشاكل الإدارية والمالية التي تعرضت لها، ولكن بعد إنشاء وزارة الأشغال والتخطيط عام 1942 (وزارة المدن والقرى) أقرت الحكومة قانون إنشاء المدن الجديدة سنة 1946"[2]، ويعتبر هذا العام الانطلاقة الحقيقية، حيث "بدأت مسيرة برنامج المدن الجديدة من خلال التمويل الحكومي وذلك بتوفير احتياجات السكان، وكانت المساكن –بصفة عامة- عن طريق الإيجار "وقد بلغ عدد المدن الجديدة 28 مدينة 1971[3] ".

واهم ما تميز "سياسة إنشاء المدن الجديدة بإنجلترا ما يلي:

- يجب أن تقام المدن حول مناطق مزدحمة قائمة بالفعل لكي تساعد على امتصاص السكان منها، فمن بين 14 مدينة جديدة أقيمت في الفترة من 1946-1950 كان منها 8 مدن في إقليم لندن لاستيعاب التضخم السكاني فيها.
- يجب أن تكون طول المسافة للمدينة الجديدة على بعد لا يقل عن 40 كلم عن لندن وأن تنمو المدينة معتمدة على نفسها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.
- أن يتراوح عدد سكان المدن الجديدة بين 20000 إلى 60000 ألف نسمة، حتى يتوفر الحد الأقصى من سهولة الحياة داخل المدينة.
- تناسب سطح المدينة مع عدد السكان المتوقع لها، على أن يحتوي حزام أخضر بعرض 1200 م ويحيط بالمدينة منطقة تقع خلف الحدود الإدارية للمدينة.

---

[1] - نخبة من الأساتذة علم الاجتماع كلية الآداب جامعة الاسكندرية: **علم الاجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية في يناير 2002 ص 230.

[2] - عبد الرؤوف الضبع: **علم الاجتماع الحضري** -قضايا و إشكاليات – دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر – الاسكندرية – الطبعة الأولى،2003 ص 230.

[3] - مريم أحمد مصطفى : **علم الاجتماع المجتمعات الجديدة** ، دار المعرفة الاجتماعية ،2001 ص 207.

- موقع المدينة: يكون احتمالين : إما لبناء المدينة على أرض فضاء تماما أو إقامتها في مستوطنة قائمة، كما أن يؤخذ في عين الاعتبار عند اختيار موقع المدينة سهولة إمدادها بالمياه وصلاحية البناء وإمكانية الصرف الصحي.
- كما تقرر في هذا القانون أيضا: أن يكون لكل مدينة مجلس تنفيذي يقوم بإعداد التخطيط العام للمدينة، وإعداد البنية الأساسية، كما تقع تحت إشرافه –في بعض الحالات- بناء المساكن والمكاتب والمراكز الرئيسية وكذلك إدارة الشؤون المختلفة للمدينة.

تعتبر مجموع الخصائص أو الأسس –السالفة الذكر- الخطوات الهامة التي تضمنها المخطط العام لمدينة لندن الكبرى، أو ما يسمى بخطة أبركرومبي Abarcrombi"[1]،كما تعتبر العلامة الرئيسية في التاريخ الحديث للسياسة العمرانية في إنجلترا.

❖ **المدينة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية :**

لقد ظهرت "سياسة –المدن الجديدة- في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لجهود مستثمرين القطاع الخاص وليس نتيجة جهود الحكومة فلقد تحصلت الشركة الخاصة في احتكار إنشاء المدن الجديدة والتي بلغ عددها 64 مدينة في أوائل السبعينيات"[2].

وتختلف تجربة –المدن الجديدة- في الولايات المتحدة الأمريكية عن مثيلتها في بريطانيا في نواحي منها:

✓ المدن الأمريكية ليس لها حزام واقي حولها .

✓ كونها دون سلطة حكومية فيما عدا الإدارة المحلية .

"وأول مدينة جديدة أنشأت في الولايات المتحدة الأمريكية هي "رداون" صممها كلا من "كلارسون ستيان وهنري رايت " في عام 1929، كجاردن سيتي دون حزام أخضر واقي، فقد قاما برسم العمارات المجاورة والمحاطة بحدائق بحيث تواجه المنازل الحدائق بدلا من

[1] - عبد الرؤوف الضبع **علم الاجتماع الحضري** ،مرجع سبق ذكره، ص: 236 .

[2] - نخبة من أساتذة قسم على الاجتماع: **علم الاجتماع المجتمعات الجديدة،** مرجع سبق ذكره، ص 207.

الشوارع"[1]، وكان من بين "عوامل نجاح المدن الجديدة في الملاية المتحدة الأمريكية هو اختيار جماعات وأفراد من أجناس وطبقات اجتماعية مختلفة وقد نص القانون الأمريكي على ضرورة تطوير وتنمية المجتمعات الجديدة وتوفير المسكن الملائم للأسرة متوسطة الدخل وذات الدخل المحدود مع ضرورة مراعاة القوانين المتعلقة بالمساواة في فرص العمل والسكن والخدمات"[2].

أما عن "التجربة الفرنسية فيما يخص –إنشاء المدن الجديدة- فقد اختار المخططون موقع انتشار بجوار مدن صغيرة قائمة بالفعل، حتى لا تنشأ من فراغ ولتجد بعض البيئة الأساسية الموجودة في المدينة القائمة والتي تساعد على إنشاء تلك المدن الجديدة"[3].

كما ركزت السلطات على كبر حجم المدن الجديدة، لأنه كان حجم هذه الأخيرة صغير، فلا يمكن تحقيق التنوع و التوازن المطلوب في مجال العمل لأن المؤسسات تمتنع عن الاستثمار داخل هذه المدن الصغيرة، أين اليد العاملة تكون محدودة والتجهيزات غير كافية ومنه فإن الحجم الكافي من السكان أصبح شرط ضروري لنجاح تلك المدن .

وقد "نمت المدن الجديدة ضواحي باريس " بسرعة، وكانت الهجرة إليها غالبا من الشباب من داخل الإقليم، مما يدل على نجاحها في جذب السكان من المركز العمرانية القائمة، وينقسم الإسكان في فرنسا إلى ثلاثة أنواع (حسب درجة الدعم) كما يلي:

- ✓ **المدعـم :** والإسكان الشعبي وغالبا ما يقوم بتنفيذه هيئات والشركات الخاصة والعامة، التي لا ترمي للربح، وتمول عن طريق قروض ميسرة من الحكومة المركزية.
- ✓ **المدعم نسبيا :** ويمول من البنك العقاري والذي يقرض المقاولين والمستثمرين بسعر فائدة ميسرة وقد نجح هذا النوع .

---

[1] - السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية،2004، ص 279.

[2] - نخبة من أساتذة قسم على الاجتماع : مرجع سبق ذكره، ص 207.

[3] - داليا حسين الدرديري ، **المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر**، مجلة الأهرام الاقتصادية تصدر ،العدد 1997 ، 1 ماي ،2004 ص 58.

✓ **الغير مدعم :** وهو إسكان الطبقات الفوق متوسطة و الغنية."[1]

ومن خلال هذا العرض لأهم التجارب العالمية فيما يخص سياسة إنشاء –المدن الجديدة- نلاحظ أنها كانت إلى حد كبير ناجحة نظرا للدقة في التخطيط والتسيير، حيث أن مثل السياسة تتطلب درجة كبيرة من الضبط في وضع القوانين والعمل على المراقبة المستمرة من بداية انطلاق المشروع إلى نهايته .

بالإضافة إلى ضرورة توفر إمكانات مادية ضخمة وخبرات علمية متفوقة لنجاح هذه المشاريع.

ويمكن حصر بعض العوامل التي ساعدت في نجاح تجربة المدن الجديدة في العالم في هذه النقاط :

أ- "**توفر سياسة عمرانية حضرية على المستوى القومي و الإقليمي:** حيث تشير الدراسات أن عامل توفر سياسة عمرانية مضبوطة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح المدن الجديدة وهذا لا يتم إلا من خلال "الدقة في اختيار القيادات المحلية الواعية، المؤثرة المدربة وذلك لما لها من قدر لا يستهان به في عمليات التغيير ودفع المشاركة الإيجابية الفعالة في الإنجاز".[2]

ب- **موقع المدينة :** يختلف موقع المدينة حسب الهدف من إنشائها فقد تكون مستقلة أو تابعة مثلا : "في تخطيط باريس اختيرت المدن الجديدة على بعد 50 كلم عن مركو باريس لتكون تابعة لها".[3]

ت- " توفر شبكة من الخطوط المواصلات التي تربط المدن الجديدة بالمدينة الأم .

ث- **توفر الخدمات :** تشير الدراسات إلى ضرورة وأهمية توفير الخدمات والاحتياجات السكانية بالمدن الجديدة حتى تكون عام جذب لتنمية المدينة، كما يجب أن تتنوع هذه

---

[1] داليا حسين الدرديري ، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] - نخبة من أساتذة قسم على الاجتماع: مرجع سبق ذكره، ص ص 211 212.

[3] - عبد الرؤوف الضبع، مرجع سبق ذكره، ص 234 .

الخدمات لإعطاء السكان الحرية في الاختيار، كما يجب الاهتمام بالمناطق المفتوحة والمساحات الخضراء" [1].

ج- "**متابعة وتقييم نمو المدينة:** يعتبر عامل أساسي حيث تؤدي مراجعة السياسة الحضرية في الدولة من حين لآخر إلى الوقوف على الإيجابيات والسلبيات في السياسة القائمة، وتقييم ما حققته هذه السياسة العمرانية من نجاح نحو تحقيق الهدف، كما حدث في بريطانيا، والتي كثيرا ما غيرت في سياستها العمرانية وإن دل على النضج السياسي والحضري للدولة .

ح- **تكامل الحكومة مع القطاع الخاص:** يعتمد نجاح المدن الجديدة على مجهوده وتمويل كل من الحكومة والقطاع الخاص وليس على الحكومة المركزية فقط، مما يرهق ميزانية الدولة"[2].

خ- "ينبغ إعطاء القطاع الخاص الفرصة في إنشاء الخدمات والمرافق وبناء المجمعات السكنية في المدن الجديدة، وذلك من أجل ضمان توفير الموارد الكافية بعد أن أصبح إنشاء هذه المدن يكلف أعباء باهظة، لا يمكن التغلب عليها دون تعاون وتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص"[3].

د- " ضمان توفير المناخ الملائم والبيئة للمشاركة الجماهيرية في تنمية المدينة الجديدة "ويرتبط مفهوم المشاركة بمفهوم الوعي ومفهوم الحاجات الأساسية ".[4]

2-2 - المدينة الجديدة في مجتمعات البلدان النامية:

إن معظم البلدان النامية تعاني من ظاهرة النمو الحضري، وازدياد عدد سكان المدن الرئيسية بها، ومن أجل التحكم في هذه الظاهرة، اتجهت معظم تلك البلدان في سياستها التنموية إلى التخطيط الحضري العمراني من أجل الحد من المشاكل العمرانية التي تعاني

[1] - عبد الرؤوف الضبع، مرجع سبق ذكره ، ص 235 .

[2] - داليا حسين الدرديري: مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

[3] - عبد الرؤوف الضبع: مرجع سبق ذكره، ص 236 .

[4] - نخبة من أساتذة قسم على الاجتماع : مرجع سبق ذكره، ص 272.

منها، ومن بين تلك الإجراءات أو الاتجاهات سياسة المدن الجديدة باعتبارها أداة من أدوات التجديد الحضري والذي أصبح ضرورة تقتضيها الظروف المستجدة في العالم ككل .

وقد طبقت هذه السياسة في كثير من الدول النامية من خلال إنشاء مدن جديدة بأنواعها (المستقلة والتابعة) و"تتراوح أحجام تلك المدن من مجتمعات صغيرة سكنية كالضواحي إلى المدن الصناعية المستقلة الضخمة وتتعدد الأغراض أو الأهداف من أجل إنشاء المدن الجديدة من دولة إلى أخرى فمثلا : تم إنشاء مدينة "بومباي الجديدة " بالهند عام 1971 من أجل إعادة توزيع السكان داخل إقليم مدينة " بومباي" ومن أجل أيضا امتصاص الهجرة الضخمة التي تتدفق إلى المدينة باستمرار بالإضافة إلى محاولة حل مشكلة التركيز الضخم للسكان والأنشطة داخل المدينة القديمة"[1].

أما "في "مصر" فقد أقامت الدولة عدة مشاريع متنوعة لإقامة المجتمعات الجديدة أو المدن الجديدة كتعمير الصحراء مثلا، وتطبيق سياسة التوطين والتي كان من أهمها عمليات توطين البدو في الساحل الشمالي في مصر"[2]، وتعتبر -مصر- أول الدول النامية التي طبقت سياسة المدن الجديدة، حيث "بلغ إجمالي الاستمارات المنفقة على إنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضي في المناطق المستصلحة على مياه السد العالي : 242.2 مليون جنيه، وبلغت أيضا إجمالي الاستثمارات المنفقة في تنفيذ مشروع الوادي الجديد : 25.95 مليون جنيه ما بين الفترتين 1975-1967"[3].

"وتوقفت عملية إنشاء المدن في فترة ما بين 1967 إلى 1973 ثم استأنف المشاريع منتصف السبعينيات، حيث أقيمت مشروعات عمرانية وتنموية كبيرة، من خلال إنشاء العديد من المدن متنوعة الأغراض حيث كانت منها : المدن الزراعية .

[1] - عبد الرؤوف الضبع: مرجع سبق ذكره ،ص 235 .

[2] - مريم أحمد مصطفى : مرجع سبق ذكره ، ص 385.

[3] - عبد الرؤوف الضبع: مرجع سبق ذكره ،ص 264 .

الصناعية والترفيهية كما أنشأت مدن جديد حول مدينة القاهرة مثل : مدينة العاشر من رمضان السادس من أكتوبر، 15 مايو... إلخ"[1].

وسياسة مصر الحالية فيما يخص الإسكان والتعمير تهدف إلى ما يلي :

- جذب الاستثمار العقاري .
- جذب القطاع الخاص لمجال الإسكان وتشجيعه ليكون الشريك الأساسي في مشروعات الإسكان .

وتتركز –هذه السياسة- في المقام الأول، على تعديل دور الدولة في توفير السكن، من خلال تزايد دورها في رسم السياسات العامة للإسكان وجعل مهمة تنفيذها على أطراف عدة مثل: الشركات الخاصة للتنمية العقارية والجمعيات العقارية والجمعيات الأهلية والتعاونية وكذلك البنوك ومؤسسات التمويل الحكومي.

كما "هدف كذلك – من خلال إنشاء المدن الجديدة – التي جعلها مراكز جذب كبير للاستثمار القطاع الخاص، مع تطوير دورها في تحديد آليات الرقابة والمتابعة الكفيلة بضمان مراعاة البعد الاجتماعي وحماية مصالح الطبقات الفقيرة .

وفي هذا الإطار يشارك القطاع الخاص في تملك إدارة المدن العمرانية الجديدة، وهو محاط بالعديد من الحوافز المشجعة التي قدمتها الدولة له ومن أبرزها: تقليل الرسوم والضرائب، وزيادة الإعاقات الضريبية إلى إنشاء الدولة شبكات المرافق والخدمات التي يتعذر على القطاعات الأخرى القيام بها"[2].

"ويمثل قانون التمويل العقاري الذي بدأ تنفيذه اعتبار من مارس 2004 أحد الحلول التشريعية التي قدمتها الدولة لحفز وتشجيع القطاع الخاص الاستثماري على بناء وتمويل مشروعات على بناء وتمويل مشروعات الإسكان، حيث أتاح تطبيق هذا القانون تنفيذ أكثر من 30 ألف وحدة سكنية في مصر حتى الآن، وبلغت نسبة مشاركة القطاع الخاص 64%

[1] - مريم أحمد مصطفى : مرجع سبق ذكره ، ،ص 387.

[2] عبد الرؤوف الضبع: مرجع سبق ذكره، ص، 264 .

من جملة الاستثمارات الباقية، فقد قامت بتنفيذها كلا من الحكومة و الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال.

من هنا نستنتج أن السياسة السكنية في مصر –وكغيرها من الدول النامية – قد سمحت لمؤسسات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية والتعاونية في التنمية وخاصة مشاريع الإسكان الذي أصبح يشكل عبئ ثقيل على الحكومة المركزية بمفردها، هذه المشاركة الثنائية في التنمية، قد حققت نجاحات عديدة، حيث شهد عام 2004-2005: إنشاء 900 وحدة سكنية بالمدن الجديدة، إضافة إلى خمس محطات ووحدات المياه إلى جانب إنشاء 20 وحدة صحية في مصر.

ثالثا- أنواع المدينة الجديدة:

إن الهدف من إنشاء –المدن الجديدة- هو تكوين مجتمع تتوافر فيه ظروف معيشية ملائمة كما تتوافر فيه نوعيات مختلفة من الخدمات وبمستويات أكبر من الموجودة في المدن القائمة، حتى تستطيع أن تجذب السكان إليها لذلك تصنف المدن من الناحية الاقتصادية إلى نوعين: المدن الجديدة المستقلة والمدن التابعة، وفيما يلي خصائص كلا منها:

3-1- المدينة الجديدة المستقلة :

"تتميز المدن من هذا النوع بكيان مستقل اقتصاديا، ولا تعتمد على مجتمع موجودة، ولكن لديها مقومات الاستمرار، وتوجد أنماط عديدة لهذه المدن .

- ✓ **المدن الجديدة:** إنها مناطق عمرانية جديدة تحتوى على مجتمع صغير ومتميز وتكون ذات قاعدة اقتصادية قوية ولها مقومات الاستمرار والاستقلال لذلك لابد من التحديد التام للنطاق الوظيفي للمدينة.
- ✓ **المجتمعات الجديدة:** استخدام هذا المفهوم، مخططو المدن في أمريكا، بدلا من المدن الجديدة، فيعرفوا المجتمع العمراني الجديد بأنه مخطط جديد لتنمية منطقو كبيرة الحجم، ويكون امتداد لمركز حضري قائم أو منطقة تنمية جديدة سواء كانت الحكومة أو القطاع

الخاص، والمستثمرون عادة ما يقومون بتنفيذ هذه المجتمعات بتدعيم من الحكومة الأمريكية". [1]

- ✓ "**المدن الجديدة كبيرة الحجم :** تعرف بأنها مجتمع كبير الحجم وعدد سكانه كبير، يتم إقامتها بعيدا عن أي امتداد بأي مدينة أخرى ويقام هذا النوع من المدن لجذب النمو في منطقة معينة، وتساعد على توازن وتوزيع نمو السكان.
- ✓ **مدن الشركات:** يقام هذا النوع حسب النشاط الاقتصادي مثل: مدينة جديدة تقام لاستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة وتقام المساكن بجوار الصناعة أو المصانع، أو مدينة تقام حول الجامعة .....إلخ **مراكز التنمية الريفية :** مركز تنمية لمجتمع ريفي كبير، لابد أن يوفر فرص عمل للسكان المحيطين به، ولا بد أن يكون لديه مقومات الاستمرار والاستقلالية.
- ✓ **المجتمع الاقتصادي الريفي:** ويقام عن طريق بناء المستثمر و القطاع الخاص المساكن لعمالهم في الأراضي الخاصة بهم مع أقل إمكانية لاستعمال الأرض حيث يكون للعمال والعيش فقط .
- ✓ **مركز تنمية سريع :** مركز نمو سريع يقام عن طريق جهات أهلية معاونة كالجمعيات الأهلية والقطاع الخاص وله اقتصاد متنوع مع توفير فرص العمل والإدارة للسكان والموظفين بالمنطقة.
- ✓ **مدينة أفقية:** عبارة عن نظام متتابع من البناء، كوحدات صغيرة بحيث تكون الموصلات وشبكة النقل جميعها تحت الأرض وهي من الأفكار الحديثة للمدن.
- ✓ **مدينة رئيسية:** تتميز بكثافة عالية جدا وتقلل من استخدام السيارات وتترك الأرض مساحات خضراء ومفتوحة، ولابد أن تكون مجتمعا متوازنا وله مقومات الاستقرار ولاستمرار وفرص العمل"[2].

[1] - داليا حسين الدرديري: مرجع سبق ذكره، ص 53,

[2] المرجع نفسه، ص 54,

3-2-المدينة الجديدة التابعة :

"هذه المدن تعتمد فيزيقيا واقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل وبوجود في هذا النوع خمسة أنماط للمدن الجديدة التابعة طبقا لوظيفة كل منها:

- ✓ **مدينة تابعة:** عبارة عن امتداد سكني كبير ذات كثافة سكانية عالية، أقل خدمات مطلوبة، مع وجود إمكانية التعليم وأقل استخدام للأرض.
- ✓ **مدينة ميترو:** مجتمع متكامل تابع، يتخذ شكل عنقودي ويمثل مركز عاصمة فيه تتنوع الاستعمالات الأرض وتتنوع فرص العمل.
- ✓ تقسيم أراضي : تقسيم أراضي بأطراف المدينة وهو مكان للنوم فقط، وقد يحتوي على بعض الخدمات الضرورية، ولكنه لا يوقر فرص عمل كبيرة.
- ✓ **تنمية وحدات مخططة:** عبارة عن قطعة أرض غير خاضعة لتنظيم المدينة يتم تقسيمها إلى مساكن ويكون لها خدمات، وهي ملكية شخصية وليست عامة.

مدينة جديدة داخل مدينة: منطقة جديدة تنشأ بغرض إحياء وتجديد المناطق المتدهورة عمرانية وبيئيا واجتماعيا (المناطق العشوائية) في المدينة الكبيرة من خلال مراحل التنمية للخطة الشاملة للدولة".[1]

[1] داليا حسين الدرديري: مرجع سبق ذكره، ص 55.

4. المدن الجديدة في الجزائر:

4-1- طرق تنظيم المدن الجديدة في الجزائر:

"تستند إستراتيجية التخطيط والتنمية الحضرية على إنشاء مدن جديدة عبر التراب الوطني، وفق التقسيم التالي:

المدن الجديدة من الطوق الأول والثاني: التي تخص التحكم في إعادة التوازن للمنظومات الحضرية في الشمال وحول العواصم الكبرى وخاصة الجزائر العاصمة.

المدن الجديدة من الطوق الثالث والرابع: تدعم بناء منظومات حضرية في المناطق الداخلية أي الهضاب العليا والجنوب.

أ المدن الجديدة من الطوقين الأول والثاني: تبدو قدرات المنطقة الشمالية من البلاد محدودة بشكل كبير، فبالإضافة للضغط السكاني الحالي الكبير والزيادة المتوقعة مع السنوات القادمة والتي هي غير مؤهلة لاستيعابه تضم جيوب زلزالية واسعة ومرتفعات جبلية محصورة ومكتظة سكانيا، مواقع ساحلية صعبة المسالك، مناطق سياحية يجب الحفاظ عليها وعلى الخصوص أراضي فلاحيه لابد من حمايتها." [1]

وبغض النظر عن تضخم المدن الكبرى خاصة العاصمة فان اختناق إطارها الحضري ينعكس على محيطها مباشرة لهذا جاء الطوق الأول الذي يتمثل في إنشاء أربع مدن جديدة حول العاصمة والتي تتمثل في **محالمة، العفرون، بوينان، الناصرية،** لتخفيف الضغط السكاني عن الجزائر العاصمة والذي لم تعد قادرة على استيعابه، إضافة إلى أنها

[1] -الجريدة الرسمية، العدد 15: قانون :06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- الجريدة الرسمية، العدد 51: قانون:04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم لقانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 و المتعلق بالتهيئة والتعمير. الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 15 ص 488، قانون29-90المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير. - الجريدة الرسمية، العدد 50 ، ص 941 ، قانون رقم 78 30 المؤرخ في 18 جانفي 1978 ، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

ستشكل أقطاب حضرية تضم وظائف وخدمات ذات مستوى عالي حيث تتميز كل منها بوظيفة مهيمنة فمدينة محالمة مثلا تختص بالوظائف الجامعية والبحث المتصلة بالطب والصيدلة وستضم هياكل صناعية خاصة بصناعة الأدوية والأدوات الطبية، أما مدينة بوبناف فجاءت بأهداف رياضية، راحة وتسلية، مدينة الناصرية توجه أنشطتها نحو أهداف فلاحيه صناعية وربطها بالقاعدة الصناعية لكل من ولايتي تيزي وزو بومرداس والميناء المستقبلي في دلس، أما العفرون فستصبح مدينة ذات أهداف فلاحيه غذائية.

أما عن "الطوق الثاني الذي يضم كل من ولايات : الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية التي لم تنم وتتطور بالشكل المطلوب في العشريتين الماضيتين بالرغم ما تتوفر عليه من طاقات وإمكانيات م المجال والبنية التحتية والتجهيزات، فسيعاد هيكلتها في إطار هذه السياسة الجديدة لخلق التوازن عبر المجال الوطني عامة والقسم الشمالي خاصة وذلك بتثبيت السكان في مجالاتهم من جهة وإعادة توجيه جزء من سكان النطاق المدني العاصمي من الحزام الأول نحوها من جهة أخرى".[1]

ب المدن الجديدة من الحزامين الثالث والرابع:

"إن الضغط على مدن الساحل لن يتوقف ما لم توجد له سياسة نشطة ومنظمة لتنظيم التعمير داخل البلاد ففيما يخص المناطق الداخلية ولاسيما الهضاب العليا والجنوب فقد تم اقتراح محاور جذابة جديدة لتتولى ضمان التنمية وتوجيهها وتنظيمها في هذه المناطق ضمن إطار التوزيع الديمغرافي من الشمال إلى الجنوب وهذا من خلال طوقين من المدن الجديدة الثالث والرابع .

[1] -الجريدة الرسمية، العدد 15: قانون :06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة- الجريدة الرسمية، العدد 51: قانون:04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم لقانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 و المتعلق بالتهيئة والتعمير. الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 15 ص 488 ، قانون29-90المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير. - الجريدة الرسمية، العدد 50 ، ص 941 ، قانون رقم 78 30 المؤرخ في 18 جانفي 1978 ، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

يتمثل الثالث في إنشاء أربع مدن جديدة في الهضاب العليا وتتمثل في : **العريشة، واد الطويل بوغزول وبئر العاتر**، حيث تشكل العريشة قطبا يجمع بين النعامة والبيض والأقسام الجنوبية لكل من تلمسان وسيدي بلعباس، أما قطب واد الطويل فيضم كل من ولاية تيارت، المدية، الجلفة والاغواط في حين تشكل مدينة بوغزول بموقعها وسط البلاد وسهولة الوصول إليها وما تتضمنه من إمكانيات قطبا قادرا على إحداث التوازن في عوامل جاذبية الشمال واستقبال ما ينقل إليها من أنشطة وتثبيت السكان المحليين، وأما بئر العاتر فستشكل القطب المهيكل لكل من ولاية تبسة، خنشلة، المسيلة وبسكرة.

و في هذا الصدد سيتم تطوير المراكز الريفية الموجودة بهذه الأقطاب الثلاث لكي تسمح باستقبال التجهيزات المهيكلة وبرامج سكن موجهة لفئة الشباب التي جاءت في المشروع الكبير للهضاب العليا كما أن هذه الأقطاب ستنظم انطلاقا من إنشاء مناطق أنشطة لكي تستقبل وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة (PMI-PME) في مجالات الفلاحة الغذائية، الأنشطة شبه الفلاحية، الصيانة، سلسلة التبريد مواد البناء،الصناعة التقليدية والخدمات حسب نظرة التكامل مع النسيج الصناعي الشمالي"[1].

أما عن الطوق الرابع فيتمثل في خلق مراكز حضرية جديدة في الجنوب لاستقرار السكان والحد من الهجرة للشمال وتدعيم دور بعض المراكز الحضرية كعين صالح و تمنراست لتلعب دورا في الترابط المغاربي الإفريقي.

ج- تمويل مشروع المدينة الجديدة :

"يتطلب إنجاز المدينة الجديدة تكاليف مالية ضخمة ويتم على أساس مبدأ التنسيق والمشاركة بين مختلف المتعاملين على النحو التالي:

[1] -الجريدة الرسمية، العدد 15: قانون :06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة - الجريدة الرسمية، العدد 51: قانون:04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم لقانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 و المتعلق بالتهيئة والتعمير. الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 15 ص 488 ، قانون29-90المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير. - الجريدة الرسمية، العدد 50 ، ص 941 ، قانون رقم 78 30 المؤرخ في 18 جانفي 1978 ، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

الدولة : تتكفل بتحضير الدراسات الإستراتيجية العامة وأعمال التهيئة الكبرى في مجالات الطرق والري والغابات.

- الشريك الخاص : يتكفل بترقية السكك وإحداث الأنشطة والمرافق وتوفير فرص العمل والتشغيل.

و فيما يتعلق بتنفيذ مشروع المدينة الجديدة فتتكفل الدولة بالعمليات التالية:

- الدراسات الإستراتيجية للتهيئة والتعمير.
- الوفرة العقارية.
- إنجاز الشبكات الأساسية في مجال الطرق وأيضا الماء والتطهير والطاقة.
- إنجاز التجهيزات الجماعية القاعدية الإدارية والتربوية والاجتماعية والثقافية.
- تحسين بيئة المدينة الجديدة". [1]

5-أزمة المدينة الجزائرية:

"أزمة المدينة الجزائرية، هي أزمة الفكر وأزمة البنيات الحضرية، أزمة تتعلق بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .أصبحت المدينة، في ضوء هذه التحولات الكبرى والمنظور الجديد مسألة في النظرية وموضوع بحث يعتمد على الواقع الميداني.

في ضوء هذا المناخ،نجد أن المدينة الجزائرية لازالت تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن، الأمر الذي أنتج خللا في التماسك الاجتماعي وأدى إلى فوضى في توزيع السكان في المجال، وزاد من حدة الانحراف، والعنف والإجرام."[2] جميع هذه العوامل دفعت السكان إلى الانعزال وعجزوا عن التكيف مع التغير السريع في شتى مجالات الحياة،

[1] - عبد الحميد ديلمي: **المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد 12، نوفمبر 2007، ص 163.

[2] - المرجع نفسه، ص 164.

هذا التغير السريع له نتائجه النفسية الجماعية التي يمكن أن تنقلب إلى داء خطير، إن لم يقوى الإنسان الجزائري على ضبط مسيرته نحو الاندماج بإنتاجياته في مختلف الميادين.

وعندما نريد أن نشخص مستوى الصورة التي وصلت إليها المدينة الجزائرية، أول ما نتحدث حوله مخطط المدينة لأنه يقدم"الرسوم الهندسية للإنجازات - ما أنجز من مبان وتجهيزات- عبر المراحل التاريخية المتتالية للبناء ويبين بصورة جلية ما هي الطرق المعتمد عليها في تنظيم الأشكال . من خلاله نحدد الإمدادات العمرانية وعمليات التطور العمراني والحراك الذي يحدث للحي وللمدينة علاوة على ذلك، نستنج من قراءة المخططات المختلفة للمدن، أن البشر لم يصل في البناء إلى إنتاج مدينة في مستوى النموذج الإنسان وفي مستوى التعميم .لعل ذلك يرجع أساسا إلى أن المدينة تأخذ شكل وصفة موضعها وموقعها، وترسم صورة ثقافة سلطتها ومسيرها، بالإضافة إلى ما يفرضه سكانها".[1]

وهي في الواقع، تفلت في تنميتها وطبيعة تطورها إلى إرادة صانعيها وتهرب من التعبير المرسوم.كما يعبر المخطط العمراني عن مختلف المراحل الحياتية للمجموعات الإنسانية المحلية ويعكس الصور التي تتطور مع طبيعة تطور السلطة ويبين الصورة الحقيقية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التابعة للإرادة السياسية، شخصيتها، هويتها، تركيباتها، وكما يمد نظرة حول تنظيم الوظائف الحضرية في مرحلة زمنية محددة،ويتضمن الحواجز والعوائق وطاقات المدينة.

وفى الأخير"يعرض المخطط مختلف النزاعات والمصالح التي تحرك المجتمع من الطبيعي، لا يعبر المخطط عن الموضوعية لأنه في الكثير من الأحيان تعبير ذاتي وصورة لأوضاع مختلفة تترجم أعمال الرسام لمختلف عناصر البناء، من جانب أخر فهي تعبير جمالي للإدراك السياسي والاقتصادي الاجتماعي وتعطي صورة عن مستقبل جمال المدينة، المخطط موضوع ثقافي يحدد التنظيم، فهو سيناريو يستعمل نفس الذكور لمختلف

[1] - عاطف حمزة حسن: مرجع سبق ذكره، ص ص28-27.

المسرحيات وبالتوازي يمثل رسوم في مستوى عالي من حيث أنه يقدم كل التسهيلات عند تقديم الصورة العامة للمدينة، بالإضافة إلى ما سبق يبين المخطط الأنماط والنماذج والمراجع وهو ملخص للتجارب وتعبير لمستوى الحكمة وحساب للسلطة السياسية، فهو مجموعة خطوط دقيقة ذات منطق يشرح الوظيفة التي تساعد على الفهم السريع لنظام التسيير وهو ثمرة لعلم الرسم يبين التقسيمات العمرانية والواجهات".[1]

6-المقومات الأساسية لأعمال تخطيط المدينة:

يجمع الخبراء والمختصون في التخطيط أن عملية إعداد مخطط المدينة، يحتاج إلى مجموعة من المقومات الأساسية، كالتعرف على الموقع والموضع الجغرافي الذي سيتم التوسع فيه مستقبلا، أو الذي سيحتضن مدينة جديدة، بالإضافة إلى دراسة حالة السكان كالنمو الديمغرافي ودرجة التحضر، والنمو الطبيعي للسكان، وغيرها، ودراسة الحالة العمرانية للمدينة القائمة، والتعرف على العمران الذي يحتاج إلى عملية تأهيل وتطوير، ومن المنطق، سنتناول مقومات تخطيط المدينة كما يلي:

أ- دراسة طبيعة الموقع:

يعد إجراء دراسة حول الموقع المراد تعمير أول خطوة في عملية تخطيط المدينة "ويهتم هذا الجانب من الدراسة بالبيئة الطبيعية وظروف المناخ والتربة ودورها جميعا في المساهمة على... الهدف من تخطيط المدينة ونموها وتطورها "[2].

ويخضع اختبار موقع المدينة إلى جملة من الاعتبارات، كموقعها في الإقليم، وتأثيراته المختلفة عليها، وقربها من مدن مجاورة، ومن الاعتبارات التي يجب أن يستند عليها اختيار الموقع نذكر:

- العنصر الاقتصادي الذي يمثل الركيزة الحيوية للموقع المختار مستقبلا .
- القرب من خطوط المواصلات والنقل، كالقرب من الطرق السريعة، السكك الحديدية،

[1] عاطف حمزة حسن: مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] - المرجع نفسه، ص 29.

لتسهيل حركة السكان خارج المدينة .

- الموارد الطبيعية التي يسهل عملية التعمير، كسهولة الحصول على المياه الجوفية وغيرها.
- نواة عمرانية التي تمثل نقطة البدء والانطلاق لتعمير المدينة مستقبلا.
- توفر الأرض الحضرية بما يسد حاجات السكان المدينة في المستقبل القريب .

ب- **دراسة الموضع المدينة:**

يخضع اختيار الموضع الذي سيتم فيه التوسيع العمراني مستقبلا، أو إنشاء مدينة جديدة، إلى مجموعة من الخصائص الطبوغرافية والمناخية التي تسهل عملية البناء والتشييد العمراني، "ويقصد بالموضع تلك الرقعة من الأرض التي تحتلها المدينة، ويحدد هذا العنصر طبيعة الوظيفة التي تؤديها المدينة، من حيث المكان، فأكثر المدن الحربية، تميز مواضعها بالحماية، كأن تكون المدينة على ثنية نهرية، كمدينة بغداد ومدينة راولندي أو عند روافد الأنهار الرئيسية كمدينة الخرطوم ومدينة ليون في فرنسا "[1]. ونذكر منها ضرورة إجراء :

- اختبارات خاصة بالظروف الطبوغرافية ومظاهر السطح المختلفة، حيث تلعب مظاهر السطح دورا كبيرا في مساعدة المخططين على إيجاد تكوين عمراني مناسب و متكامل مع عناصر الطبيعة الموجودة في المنطقة من حيث إبرازها أو إخفائها إذا لزم الأمر أو توجيه محاور الرؤية نحو مناظر طبيعية مرغوب فيها مستفيدا في كل ذلك من الشكل الطوبوغرافي للأرض" [2].
- اختبارات خاصة بالتربة ومدى صلاحيتها للبناء أو مستويات المياه الجوفية بها، "دراسة النواحي الطبيعية وتشمل دراسة النواحي الجيولوجية من توزيع الطبقات والصخور، ومدى تحملها ومدى إمكانية حفرها لعمل الأنفاق والمجاري ولمد أنابيب المياه والغاز وما إليها، كما تشمل دراسة خطوط الكسور لإظهار الارتفاعات والانخفاضات في الناطق

[1] - على سالم الشواورة: **جغرافيا العمران**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1، 2012، ص 170

[2] - عاطف حمزة حسن: مرجع سبق ذكره، ص 30.

المختلفة ومدى ملاءمتها لشق الطرق والمجاري المائية .

- دراسة الظروف المناخية، حيث يؤثر المناخ بشكل كبير على العمران و المدينة، لذلك من الضروري القيام بدراسات مناخية للمنطقة المراد تعميرها في المستقبل، فمن المعروف أن درجات الحرارة والرطوبة كلها عوامل تؤثر سلبا على العمران، بل وتحدد طبيعة العمران والمواد التي تدخل في عملية البناء، فليس من المعقول أن يتم التعامل مع العمران في المناطق الحارة جدا كبعض مدن الخليج العربي، ودولة كروسيا التي تنخفض فيها درجات الحرارة إلى مستويات قياسية".[1]

ج-دراسة البيئة العمرانية:

"إذا كان التخطيط الحضري هو رسم الصور المستقبلية للمدينة، فإنه في المقابل يتعامل مع بيئة عمرانية للمدينة القائمة، هذه البيئة التي طرأت عليها الكثير من التغيرات والتحولات المجالية، وتعاني من عديد المشكلات الحضرية، لذلك يهتم التخطيط الحضري بما هو موجود داخل المدينة القائمة"[2]، وتشمل دراسات البيئة العمرانية على العناصر التالية :

د- دراسة استخدام الأرض الحضرية:

من الخطوات الهامة التي يجب أن يقوم بها المخططون هو معرفة استخدامات الأرض الخضرية، وتوزيع الأحجام والوظائف التي تؤديها، مع التفكير في كيفية تعميرها في المستقبل القريب "وعملية جرد استخدامات الأرض بالمدينة وتحليلها، توجه أساسا للتنبؤ بمستقبل التطور العمراني، واستخدامات الأرض التي تزحف على المدينة مستقبلا "[3].

[1] صبري فارس الهيتي: **التخطيط الحضري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص 59.
[2] المرجع نفسه، ص 60.
[3] -على سالم الشواورة: مرجع سبق ذكره، ص 322.

أ- الاستخدامات السكنية :

تعطي هذه الاستخدامات نسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30 % من إجمالي مساحة المدينة بوجه عام، سواء من مدن الدول النامية أو المتقدمة، وتعتبر المدينة إحدى صور السكن البشري، وغالبا ما تشكل هذه الاستخدامات الوظيفية السكنية الكبرى، بين استخدامات الوظيفة السكنية الكبرى، بين استخدامات الأراضي في الرقعة الأرضية التي تحتلها المدينة بوجه عام، ويمكن معالجة هذا الاستخدام بناء على عدة معايير، من أهمها وفقا لطراز العمارة أو البناء، أو حسب متوسط عمر السكن أو طبقا للمستويات الاقتصادي والاجتماعية للسكان".

ب - استخدامات التجارية:

تعتبر هذه الاستخدامات من الاستخدامات الرئيسية في موضع المدينة، بوجه عام، وعادة ما يدخل ضمنها كل ما يؤدي إلى ربح مادي، ولهذا "تضم الأعمال إلى التجارة العامة، وتختار هذه الاستخدامات أكثر المواقع فاعلية في المدن بوجه عام، ولهذا تضم الأعمال إلى التجارة العامة، وتختار هذه الاستخدامات أكثر المواقع فاعلية في المدن بوجه عام، وهي تلك المواقع التي تحقق أكبر قدر من سهولة الوصول إليها وأكثر عائد في الربح المتاجر"[1].

ج- الاستخدامات الصناعية:

"تحوي معظم المدن مناطق أو أمكنة خاصة بالأنشطة الصناعية، وفي الغالب الأعم تكون بعيدة عن مركزها المدن، لكن يجب على المخططين أن يتنبهوا إلى كيفية جعل مواقعها بعيدة عن المناطق السكنية، بسبب تأثيرها السلبية على السكان، وعلى المدينة، كظاهرة تلوث البيئة التي اجتاحت معظم مدن العالم في عصرنا، لذلك من الضروري أن

[1] - على سالم الشواورة: مرجع سبق ذكره ، ص 323

تكون استخدامات الأرض الصناعية مهمة لتوفير فرص العمل، لكن بالمقابل يمكن أن تؤدي إلى أضرار سلبية على مجتمع المدينة.

ذ- استخدامات الإدارة والخدمات:

وتشمل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية ودور الرعاية والاجتماعية ودور الحضانة، كما تشمل الخدمات التعليمية مباني الابتدائية والإعدادية والثانوية والكليات المتوسطة، والكليات الجامعية والمعاهد العليا كما تضم الخدمات الصحية و المستوطنات، ومخازن الأدوية والمشافي النفسية، وغيرها، كما تضم الخدمات الثقافية...و الخدمات الدينية"[1].

ر- دراسة الشبكات الأساسية للمدينة.

"تتجه بعض الآراء التخطيطية إلى أن "المدينة تتكون من عنصرين هامين، أحدهما ثابت والآخر متحرك فالأنشطة أو الوظائف المختلفة بالمدينة تمارس من خلال المواقع المختلفة سواء كانت أبنية أو كانت مناطق مسكونة، وهذه جميعا مناطق مسكونة، وهذه جميعا مناطق ثابتة تخدمها مجموعة من الشبكات تمثل العنصر المحرك في المدينة وتعمل درجة الأولى على بث الحياة في أنشطتها" [2]. وتتمثل هذه الشبكات في :

ذ شبكة الطرق وهي تخضع في إنجاز ها لمجموعة إلى معاير دولية في العالم، بحيث يجب أن تكون متناسبة مع كثافة السكانية وكثافة الإشغال السكني، فمن الظواهر السلبية التي تعاني منها المدن الجزائرية المعاصرة، ظاهرة الازدحام المروري الذي أصبح لا يطاق، ويعطل مصالح الأفراد ويؤدي إلى هدر الوقت بشكل كبير.

ر- شبكة الصرف الصحي، وشبكة قنوات المياه، فإن كانت المدن في البلدان المتقدمة قد تجاوزت هذه الإشكالية، فإن مدن العالم الثالث تعاني معظمها من غياب قنوات المياه الصالحة للشرب ومن التدهور، لذلك يجب على المخططين أن يفكروا في كيفية إصلاح

[1] - على سالم الشواورة: مرجع سبق ذكره ، ص 324

[2] - عاطف حمزة حسن: مرجع سبق ذكره، ص 70.

وترميم هذه الشبكات، والتفكير في كيفية تزويد المناطق العمرانية أو المدن الجديدة التي تم تجاوزها، وتفادي الأخطاء التي ارتكبت في البرامج التخطيطية السابقة، فأغلب المدن الجزائرية، تعاني من التذبذب في التزويد بالمياه الشروب، بالإضافة إلى العمران العشوائي الذي تنعدم فيها هذه القنوات، مما يؤثر سلبا على حياة سكان المدينة"[1].

ز - دراسة سكان المدينة:

"يعتبر دراسة سكان المدينة عنصرا أساسيا في تكوينها، وملمحا جوهريا من اهتمام التخطيط، فعلى أساس التقديرات المختلفة للزيادة السكان في المدينة يتم وضع برنامج والمشروعات العمرانية، لذلك الدراسات الأساسية التي يجب أن ينطلق منها المخططون هو تحليل الظاهرة السكانية، ومعرفة أحجامها، وكثافتها، ومعدلات الزيادة الطبيعية، بالإضافة إلى معرفة معدلات الهجرة الداخلية الخارجية .

ز - ضرورة معرفة الزيادة الطبيعية للسكان (معدلات الوفيات ومعدلات الولادة)، لأن النمو الطبيعي للسكان يحدد حجمهم في الآفاق المستقبلية، بالتالي كم يلزم من حاجات سكانية ومن مؤسسات خدماتية، وغيرها، ويجب أن يترجم النمو السكاني إلى جملة من الحاجات المستقبلية التي يجب مراعاتها في عملية إعداد الخطة."[2]

س - معرفة توزيع الكثافة السكانية بالمدينة، حيث تختلف كثافتهم من حي سكني إلى أخر، ومن منطقة عمرانية إلى أخرى، لذلك من الضروري معرفة أين يتركز السكان والعمل على توزيعهم الجغرافي المتساوي، مثلا في المخططات المستقبلية لا يتم إنجاز مشروعات سكنية في المناطق التي من كثافة سكنية عالية، لأن الكثافة السكانية تؤدي بالضغط على المؤسسات والمرافق العمومية، وتؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية وتلوثها".

ش - معرفة خصائص السكان، فمن الضروري أن تجرى دراسات وافية عن خصائص السكان، كالهرم السكاني، الذي يوضح الفئات العمرية، وعلى أساسها يتم تحديد.

---

[1] عاطف حمزة حسن: مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] المرجع نفسه، ص71.

ص- الفئات الاجتماعية والاقتصادية، فإذا كانت مدينة هرم سكانها ذو قاعدة عريضة فهذا يعني أن سكانها تغلب عليهم فئة الشباب، وبالتالي من الضروري أن تحتوي المخططات على المشروعات السكنية وعلى المشروعات الاقتصادية التي توفر فرص العمل.

ض- ومن خصائص السكانية التي يجب معرفتهم حجم القوى العامة، ومعرفة عدد المتعلمين وعدد المهنيين، وكذلك توزيعهم العمري والجنسي، معدلات الذكور و الإناث، وغيرها، ومعرفة عدد الأسر ومعدل التركيب الأسري في المدينة، وغيرها، ومعرفة أيضا معدلات الهجرة إلى المدينة".[1]

س- **الدراسة الاقتصادية:**

"أقيمت المدينة المعاصرة على أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي، أي على حركة السلع والأشخاص والتبادل التجاري، لذلك تولي الإدارات الأجهزة التخطيطية في الدولة الصناعية والمتقدمة أهمية كبيرة للدراسات الاقتصادية للمدينة بعدا هاما ورئيسيا، كمدينة مختصة في البرمجيات أو الهواتف الذكية، أو مختصة في إنتاج الحواسيب، أو في الصناعة النووية وغيرها.

ورغم التباين بين الدول في مجال الاقتصاد، إلا أن التخطيط ووظائفه يعتبر من مهام الدولة وأجهزتها، لكن يبقى تداخلاها في الاقتصاد الحضري مهم جدا، فإذا كانت معظم الدول اليوم تأخذ الخيار الليبرالي في الاقتصاد، فإنها في هذا المجال يجب أن تحتوي المخططات على مجموعة من الحوافز التي تدفع القطاع الخاص للإستثمار، فمثلا يوفر المخططون العقار الصناعي، ويتم توصيله بمختلف شبكات الكهرباء والغاز والماء للعمل على جذب المتعاملين الاقتصاديين".[2]

كما يجب على الدولة أن تتدخل في توجيه التنمية الاقتصادية، بحيث:

[1] - عاطف حمزة حسن: مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] - علي سالم الشواورة : مرجع سبق ذكره ،ص- ص: 324، 325.

تراعي مبدأ التوازن بين مختلف الجهات والأقاليم، لأن التنمية إقليم سيؤثر سلبا على بقية الأقاليم، حيث تتجه إليه هجرات ريفية مما يؤدي إلى تكدس سكاني في مدن هذا الإقليم على حساب فراغ الأقاليم الأخرى، ففي الجزائر تم تركيز توجيه معظم الاستثمارات الاقتصادية إلى المدن الساحلية فأدى ذلك إلى تضخمها على حساب المناطق والمدن الداخلية والصحراوية.

في المدن الجزائرية المعاصرة تكشف مختلف الدراسات الاقتصادية أنها مدن تغلب عليها الوظيفة التجارية ووظيفة الخدمات، بينما تكاد تنعدم الأنشطة الصناعية والإنتاجية في معظمها، وهو ما يؤكد على وجود خلل كبير في وظيفة المدينة الجزائرية، وينعكس كل ذلك في الحركات الاحتجاجية التي تحدث بشكل يومي فيها، يقودها الشباب والعاطلين عن العمل للمطالبة بفرص العمل، وهناك ظاهرة تؤشر على حجم البطالة هو انتشار الباعة المتجولون في المناطق العمرانية وأمام مختلف المؤسسات."[1]

ش- المهام الأساسية لوظيفة لمخطط الاجتماعي الحضري:

"تسهم العديد من الحقول المعرفية في عملية التخطيط الحضري، ومن بين العلوم التي لها دور في ذلك علم الاجتماعي الحضري، الذي تقع عليه بعض الأعباء التخطيطية، فإذا كان الجغرافيون والمهندسون يهتمون بالإطار العمراني للمدينة، فإن العاملين في العلوم الاجتماعية يهتمون بالأطر والبنايات الاجتماعية، وتأثير المادي على الحياة الاجتماعية الحضرية .

"ومن هذا المنطلق، نحاول أن نرسم بعض المهام التي يؤديها المخطط الاجتماعي الحضري، "يرتكز التخطيط الحضري الاجتماعي حول تخطيط الخدمات الاجتماعية

[1]- المرجع نفسه، ص 326.

والمشاركة المجتمعية، والإمكانات الاجتماعية باستخدام وإدارة كل الإمكانات المتاحة بطريقة متماسكة نسبيا في منطقة حضرية سكنية، هناك تابع يؤدي هذه الوظيفة "[1].

[1] أحمد شفيق السكري: **المدخل إلى تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية الريفية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 202.

القسم الميداني:

الإطار المنهجي

والميداني للد راسة .

الفصل الخامس:

الإطار المنهجي للدراسة.

1.مجالات الدراسة.

1.1.المجال المكاني.

2.1.المجال البشري.

3.1.المجال الزمني.

2.منهج الدراسة.

3.أدوات وتقنيات جمع البيانات.

1.3.الملاحظة .

2.3.المقابلة.

3.3.الإستمارة.

4.3.الوثائق والسجلات.

4.العينة و أسلوب إستخدامها .

1-مجالات الدراسة:

تمثل مجالات الدراسة أو حدودها أهمية كبرى للبحوث والدراسات إذ تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد الإجراءات التي تتم فيها الدراسة على النحو التالي :

1.1-المجال المكاني:

وبالنسبة للدراسة الميدانية لهذا الموضوع فهي بولاية أم البواقي وهي ولاية جزائرية، يعود تاريخ ولاية أم البواقي إلى سنين بعيدة، فهو يضرب بعمقه جذور الحقب والأزمان البدائية، بحيث يعود تواجد الإنسان بها إلى 8000 سنة قبل الميلاد، الآثار المكتشفة بهذه الولاية تشهد على هذه الفترة، مثلت أم البواقي إقليما جد مهم من المملكة النوميدية وقد ازدهرت في هذه الفترة الحياة الاقتصادية والتي اعتمدت بالدرجة الأولى على الزراعة المكثفة لأشجار الزيتون، يحدها من الشمال ولاية قسنطينة ومن الشمال الشرقي ولايتا قالمة وسوق أهراس،و من الشمال الغربي ولاية ميلة، ومن الجنوب الغربي ولاية باتنة، ومن الجنوب ولاية خنشلة ومن الجنوب الشرقي ولاية تبسة.

أما بالنسبة للتضاريس تعتبر المنطقة ذات طوبوغرافيا متجانسة حيث تقع على أرضية منبسطة ذات إنحدار ضعيف و منتظم يقدر الميل ب 2,5 بالمئة و 3,5 بالمئة بالإتجاه الشمالي والجنوبي للمدينة حيث ينحني من الشمال نحو الجنوب، كما تتواجد هذه المنطقة المستوية على ارتفاع متوسط إلى حوالي 870م و بالتالي يجعلها موقعا جيدا للتعمير فهذه الطوبوغرافيا تعد عاملا إيجابيا في إستخدام المجال بشكل عقلاني ودون تبذير للمساحات كما أنها تسمح بمد مختلف الشبكات.

تمثل الجبال نسبة 17.3% من مساحة الولاية، وتنتشر في المنطقة الشمالية منطقة الهضاب هي منطقة مرتفعة وتشغل نسبة 18.9% من مساحة الولاية، وتنتشر بها المراعي.

وكان الإطار المكاني للدراسة هو:

حي ماكوماداس: القطب العمراني بمدينة أم البواقي.

هذا الحي هو من الأحياء الجديدة في مدينة أم البواقي.

يقع هذا الحي أو القطب العمراني في الجهة الغربية بمدينة أم البواقي حيث يشغل المنطقة الوسطى لمخططي شغل الأرض pos A و POS B ويشكل نقطة ربط تلتقي عندها عدة محاور رئيسية مهيكلة وهي : من الشمال الطريق الوطني رقم10.

-من الشرق أو الشمال الشرقي الطريق 01 نوفمبر ونهج هواري بومدين.

- من الجنوب الشرقي تحصيصات العافري ومفتشية الجمارك.

- من الجنوب والغرب طريق جانبي يربط الطريقين الوطنيين رقم 10و32.

يمثل مخططي شغل الأرض posA+ posB منطقة توسع مدينة أم البواقي من الجهة الغربية وهما مكملان لبعضهما البعض ويقومان بوظيفة مشتركة كمنطقة مهيئة واحدة ويمثلان أكبر وعاء عقاري بطابع السكنات التساهمية Lsp والسكن الترقوي المدعم LPA في مدينة أم البواقي وهي تقع في القطب العمراني – ماكوماداس- الذي تقدر مساحته بـ 200 هكتار، حيث تشغل منها 75 هكتار في مخطط شغل الأرض A والمتبقي لمخطط شغل الأرض B وقد تم تشييدها في المخطط الخامسي الأول 2004-2009، ويعتبر القطب العمراني – ماكوماداس- أكبر مشروع حضري إستفادت منه مدينة أم البواقي، وقد تم إكمال إنجاز مخطط شغل الأرض A وهو مشغول من طرف السكان منذ سنة 2010، أما مخطط شغل الأرض B فهو في طور الإنجاز خلال سنة 2016-2017 وقد بلغت نسبة الإنجاز به 75 بالمئة، وقد تم توزيع السكنات التساهمية والترقوية التي تم إنجازها به على السكان بنسبة 65 بالمائة من السكنات في إنتظار إستكمال السكنات الأخرى، وتوزيعها وهذه المعطيات أخذت سنة 2016-2017 عن مركز الدراسات والإنجازات في تخطيط المدن URBACO.[1]

[1] ، مركز للدراسات والإنجازات في تخطيط المدن/ centre d'étude et de réalisation en urbanisme de urbaco constantine

1-2- المجال البشري:

لقد أجريت الدراسة بمدينة أم البواقي وبالتحديد حي – ماكوماداس- القطب العمراني pos A الذي لم يكتمل من حيث الخدمات والساكنة حيث يتكون تقريبا من 1120 ساكن (السكان) معظمهم متزوجون جدد، حيث تم أخذ عينة البحث منها سنة 2017، وعليه مجتمع الدراسة كان محصورا بين سكان هذا الحي والذي يحوي العدد الإجمالي للأسر القاطنة به.

1-3- المجال الزمني:

يعد المجال الزمني الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة حيث بدأت منذ إختيار موضوع الدراسة واستمرت حتى إنتهاء البحث وإخراجه في شكله النهائي ،ويمكن تقسيم المجال الزمني للدراسة إلى مجالين، الأول وهو المتعلق بالجانب النظري حيث انطلق من فيفري 2016 إلى غاية جوان 2017، أما بالنسبة لزمن إجراء الدراسة الميدانية فقد إنطلق من أوت 2017 إلى غاية جويلية 2018 وقد تم تقسيمه إلى فترتين، حيث خصصت الفترة الأولى للدراسة الإستطلاعية، والحصول على بعض المعلومات حول مدينة أم البواقي بصفة عامة وحي ماكوماداس بصفة خاصة، أما الفترة الثانية فقد خصصت لتوزيع إستمارات البحث على الأسر المبحوثة في الحي، والقيام بمقابلات متعددة مع بعض المسؤولين وأسر الحي.

2. منهج الدراسة :

يحتاج الباحث أثناء دراسته إلى منهج يقوده ويوجهه حيث لا يقع في الأخطاء، وفي ضوء أهداف الدراسة الراهنة، ونظرا لطبيعة هذا البحث يمكن القول بأن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي، فالمنهج الوصفي لا يقتصر على جمع الحقائق والمعلومات بل يتعدى إلى تسجيل الدلالات التي تم استنتاجها من البيانات التي جمعت أثناء الدراسة الميدانية، هذه الأخيرة التي مرت بعدة مراحل تبدأ بالملاحظة والمقابلة وصولا إلى عملية تفريغ البيانات وبعد ملء الإستمارة من قبل مجتمع البحث، وعلى هذا

الأساس تم إختيار هذا المنهج والإعتماد عليه لدراسة موضوع من المواضيع السوسيوحضرية البارزة والمهمة في الوقت الراهن، ألا وهو التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة والتركيز على رأي المبحوثين حول الظاهرة المدروسة.

حيث كانت الخطوة الأولى هي مرحلة إستكشاف أي إستكشاف مجال البحث المتمثل في القطب العمراني حي – ماكوماداس– بمدينة أم البواقي، ثم بعد ذلك مرحلة التشخيص والوصف المتعمق، لأنه يتم في هذه الخطوة بناء صورة واضحة عن المنهج المراد دراسته، وبالتالي وصف خصائصه وأهم مميزاته سواء وصف الحي أو وصف سكانه ومحاولة معرفة رأي المبحوثين حول التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة ،وكيف يساهم في عملية التنمية الحضرية للمدن الحضرية الجديدة.

3. أدوات وتقنيات جمع البيانات:

إن مرحلة جمع البيانات تعد من أهم المراحل في البحث العلمي حيث يتم من خلالها إثراء البحث بمعلومات وحقائق تؤدي إلى نجاحة بنسبة كبيرة، وهذا طبعا إذا كانت الأدوات المستخدمة أكثر دقة وملائمة، وبالتالي الحصول على نتائج صحيحة، فأدوات جمع البيانات هي الوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على البيانات والمعلومات من مجتمع البحث وتصنيفها وجدولتها، وأكد علماء المنهجية بأنه كلما إستخدم الباحث أدوات أكثر في عملية جمع البيانات، كلما توصل إلى نتائج أكثر موضوعية ودقة ،وقد يشمل البحث عدة أدوات تناسب الدراسة وتتفق مع المنهج المستخدم، وتم الإستعانة بعدة أدوات هي كالآتي:

1.3. الملاحظة : تعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في الدراسات الوصفية، موضوع التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة الدافع لإختيار أداة الملاحظة هي ظاهرة مرئية تستدعي ملاحظة الشكل العام للحي (حي–ماكوماداس) وأهم المظاهر المدروسة فيه، التي تساعدنا في معرفة وجود وإنتشار الظاهرة المدروسة في هذا الحي.

كما لوحظ أيضا أثناء توزيع الإستمارات على المبحوثين، الإهتمام بهذا الموضوع وتحفزوا للإدلاء والإجابة على أسئلة الإستمارة، كما ساعدت أداة الملاحظة في المقارنة بين المعطيات الواقعية والميدانية وبين أدوات كالمقابلة والإستمارة والوثائق والسجلات.

وبما أن الباحثة عايشت الظاهرة بالتقرب أكثر لمجتمع البحث ورصد مختلف المعلومات التي تخدم الموضوع بما في ذلك الصور الفوتوغرافية.

3-2- المقابلة:

المقابلة هي عملية تتم بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة من أشخاص، تطرح من خلالها أسئلة ويتم تسجيل إجاباتهم على تلك الأسئلة المطروحة، فالمقابلة لها أهمية بالغة في البحث العلمي وهي وسيلة للحصول على العديد من مختلف البيانات والمعلومات والتقارير.

وقد تم الاعتماد على المقابلة غير المقننة على اعتبار أنها أكثر المقابلات المستخدمة في البحوث الاستطلاعية، وتتضمن قائمة من الأسئلة المتنوعة من خلال إجراء العديد من المقابلات مع مجموعة من المسؤولين بمديرية البناء والتعمير لولاية أم البواقي حيث تم الحصول على العديد من المعلومات والمعطيات انصب مجملها، أن الحي العمراني: ماكوماداس هو توسعة عمرانية تابعة للمدينة أو تجمعات سكانية مختلفة الصيغ.

3-3- الاستمارة:

تعد الاستمارة بأنواعها المختلفة من أهم أدوات البحث في العلوم الاجتماعية كونها تتسم بالشمول والاتساع وهي الأكثر شيوعا وانتشارا.

وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على معلومات تدور حول موضوع أو مشكلة معينة، محل الدراسة.

ولقد صيغت أسئلة الاستمارة انطلاقا من مشكلة الدراسة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها بالإضافة إلى الفرضيات، حيث تم إنجاز استمارة تجريبية عرضت على

الأستاذين المشرفين وتم إخضاعها للتحكيم على أستاذين من جامعة الجزائر وجامعة المسيلة؛ وبناءا على ذلك تمت عملية تعديل الاستمارة في صورتها النهائية وقد تم تحديد 120 إستمارة ووزعت باليد على مجتمع البحث وتم إسترجاعها كاملة ضمت كل منها: 42 سؤالا متضمنة أربع محاور وهي كالآتي:

المحور الأول: تم التعرف فيه على البيانات الشخصية لأفراد العينة، وقد تضمن 09 أسئلة:

المحور الثاني: بيانات متعلقة بالتخطيط الحضري في البناء والمجال داخل حي ماكوماداس، وقد ضم 11 سؤالا.

المحور الثالث: بيانات متعلقة بالتخطيط الحضري في وجود المرافق والخدمات العمومية وقد ضم 14 سؤالا.

المحور الرابع: بيانات متعلقة بالعلاقات الاجتماعية، وقد ضم 08 أسئلة.

3-4- الوثائق والسجلات:

تمت الاستعانة بجميع المعلومات والبيانات والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، قد تم التحصل عليها من طرف بعض الهيئات والمصالح والمكاتب نذكر منها: مكتب الدراسات الهندسية في الحي ومديرية التعمير والبناء ومكتب التخطيط لولاية أم البواقي، والتي لها صلة بموضوع الدراسة.

4- العينة وأسلوب إستخدامها ومجتمع البحث:

كل ما يتم جمعه من معلومات وبيانات حول الموضوع المدروس كلما كانت المعلومات أقرب إلى الدقة وكلما ساعدت في تحليل الموضوع وتم التوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية مما يساعد على تطبيقها.

4-1- تعريف العينة :

هي جزء من المجتمع يختار بحيث تحتوي على بعض العناصر التي يتم دراستها، ويدرس بهدف تقرير معالم هذا المجتمع أو اختبار فروض بحثية تعمم نتائجها على المجتمع المسحوبة منه [1].

4-2- شروط العينة:

من شروطها كما يلي :[2]

أ- أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي ، أي شاملة لكل خصائصه أو أكبر قسط منها حتى تكون المتوسطات والنسب المئوية لخصائص العينة متقاربة مع متوسطات ونسب المجتمع الأصلي .

ب- أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرص متساوية في الإختبار ضمن العينة التي يتم اختبارها .

ج- ألا يقل حجم العينة عن 30 مفردة ، فالتحليل الأصلي لا يقبل العينة الأقل من هذا العدد

والمعروف في تخصص العلوم الاجتماعية يستوجب على الباحث دراسة جميع أفراد مجتمع البحث، لذلك فإنه يأخذ عينة ممثلة لهذا المجتمع، حيث يعتبر تحديد العينة من أصعب الخطوات التي تواجه الباحث من خلال عملية جمع البيانات الميدانية لبحثه وتتطلب دقة كبيرة في اختيارها وتحديد حجمها.

نظرا لطبيعة الموضوع المتمثل في التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة فإنه تم اختيار **العينة القصدية** لدراسة هذا الموضوع وهي العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتمادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل، وقد تم اختيار العينة من حي ماكومادس بمدينة أم البواقي الذي يحتوي على عدد السكان 1120 ساكن بالتقريب 300 مسكن وجلهم متزوجين جدد.

---

[1] ماهر أبو المعاطي علي : البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر،2014 ، ص 213.

[2] نفس المرجع ، ص 214.

استخدمت 120 مفردة بدل 30 مفردة لأن المجال البشري (عدد السكان كبير) وركزت على الجزء A من مجتمع البحث، الذي يحتوي على 1200 أسرة بالتقريب؛ وقد تم أيضا الاختيار بطريقة قصدية نسبة 10% من مجموع الأسر وهي النسبة المئوية التي يرى الباحث أنها قادرة على تمثيل مجمتع الدراسة الكلي، وعليه فإن حجم العينة، يكون كالآتي: $\frac{10\times1200}{100} = 120$ مفردة.

الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة نتائج الدراسة.

1. تفريغ وتبويب البيانات.

2. عرض النتائج وتفسيرها.

1.2 في ضوء الفرضيات.

2.2 في ضوء النظرية الحضرية.

2.3 في ضوء الدراسات السابقة.

2.4 النتائج العامة للدراسة.

2.5 الاقتراحات والتوصيات.

1 تفريغ وتبويب البيانات:

في هذا الجزء تناولت الباحثة محاور إستمارة البحث وعرض مجمل الخصائص التي تميز مجتمع البحث، فهي تعتبر بمثابة الإطار المرجعي لأية دراسة ميدانية، حيث تقدم للباحث صورة واقعية عن مجتمع الدراسة، وهذا ما يساهم في تحليل وتفسير البيانات الميدانية، وربطها بالإطار التصوري للدراسة، حيث بينت نتائج إستمارة البحث جملة من الحقائق حول أفراد العينة، وتم تكميمها في الجداول الآتية :

جدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	96	% 80
أنثى	24	% 20
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (01).

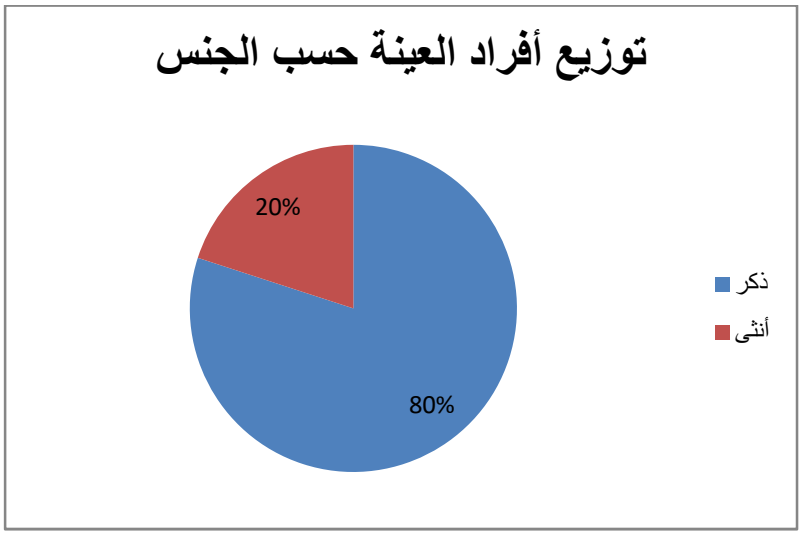

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (01).

تفيد المعطيات الكمية في الجدول المبين أعلاه أن نسبة الذكور المبحوثين والمقدرة ب: 80% فاقت نسبة المبحوثات والمقدرة ب: 20% وذلك راجع إلى وقت توزيع الاستمارة ومكانها حيث تزامنت مع أوقات تواجد المبحوثين وأماكنهم، ويعود أسباب انخفاض نسبة

المبحوثات لكون معظمهن لا تمارسن عمل خارج البيت، ضف إلى ذلك صعوبة الاتصال بهن وإقناعهن بملء الاستمارة.

جدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من30سنة	5	%4.16
من31-40سنة	36	% 30.0
41- 50سنة	69	% 57.5
51 فما فوق سنة	10	% 8.34
المجموع	120	% 100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (02).

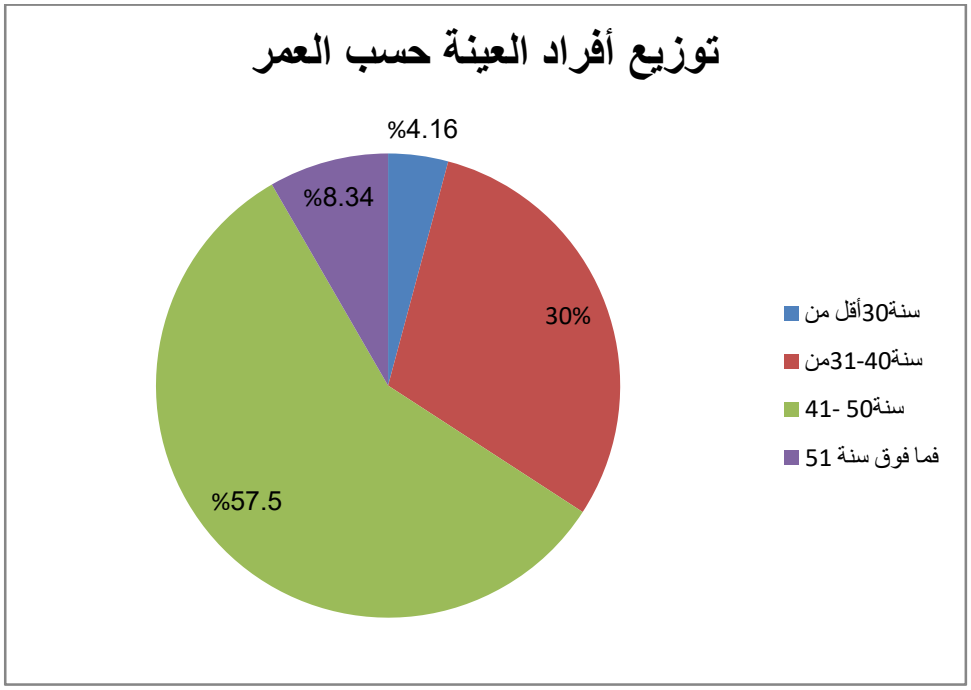

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (02).

تشير المعطيات الكمية في الجدول رقم 02 إلى أن أعلى نسبة سجلت 57.5% تخص الفئة العمرية المحصورة بين 41- 50 سنة وهي الغالبة في مجتمع دراستنا والمستفيدة من السكنات بجميع صيغها (تساهمي، ترقوي مدعم، اجتماعي ..) وتليها الفئة العمرية المحصورة بين 31- 40 سنة التي مثلت نسبة 30 % وهي نسبة مؤثرة في مجتمع

الدراسة، في حين مثلت الفئة العمرية أقل من 30 سنة أصغر نسبة 4.16 % باعتبارها فئة مازالت في طور تكوين مستقبلها، ومعظم من ينتمون لهذه الفئة العمرية استفادوا من السكنات الاجتماعية في إطار النسبة المخصصة للشباب العازب.

جدول رقم (03): توزيع فئات العمر حسب المستوى التعليمي.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
يقرأ و يكتب	01	%0.83
ابتدائي	02	%1.67
متوسط	01	%0.83
ثانوي	93	%77.5
جامعي	23	%19.17
المجموع	120	% 100

المصدر: استمارة الاستبيان، سؤال رقم (03).

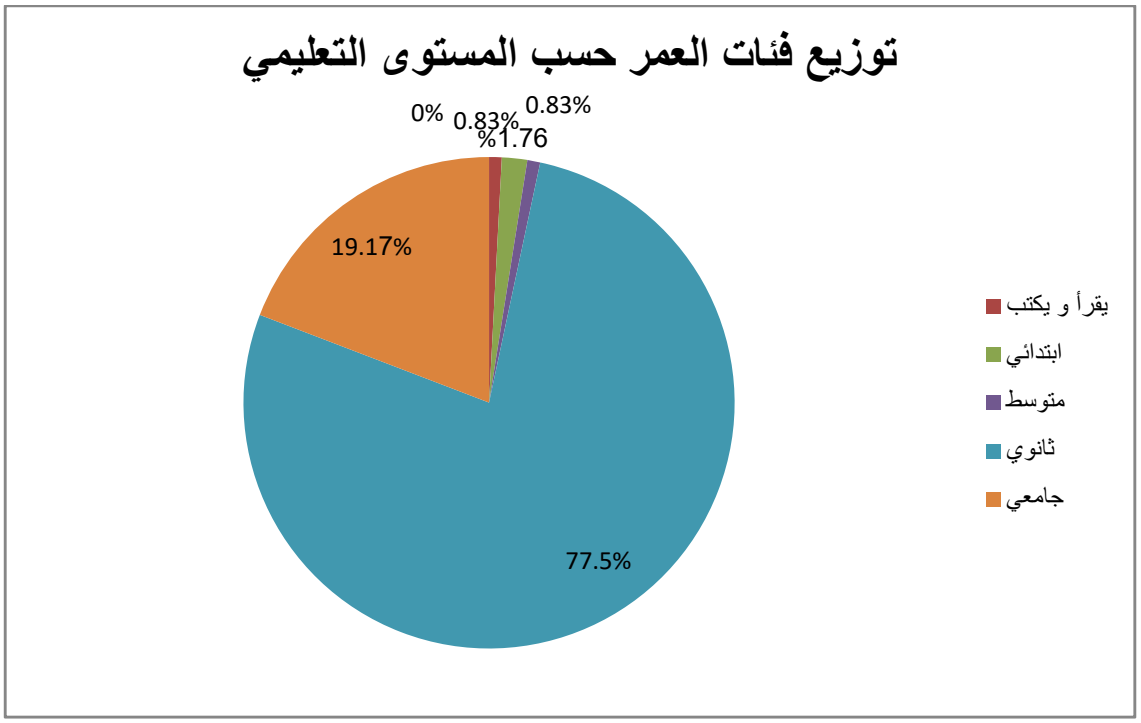

المصدر: استمارة الاستبيان، سؤال رقم (03).

من خلال المعطيات الكمية المبينة أعلاه نجد أن معظم مبحوثات دراستنا ذوو المستوى الثانوي والذين قدرت نسبتهم ب: 77.5% وهذا يعكس طبيعة الوظائف التي يشغلونها، في حين نجد نسبة 19.17% تعكس المستوى الجامعي وهي نسبة لا بأس بها، في حين تراوحت النسب بين 0.83% و1.67% للاحتمالات الأخرى (ابتدائي/ متوسط/ يقرأ ويكتب).

ذلك أن أغلب نوع السكنات خاصة تساهمي والترقوي المدعم تتطلب وظائف دائمة والتي لا يمكن أن يحصل عليها إلا ذو المستوى التعليمي بين الثانوي والجامعي.

جدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	10	%8.34
متزوج	73	%60.83
أرمل	13	%10.83
مطلق	24	%20
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (04).

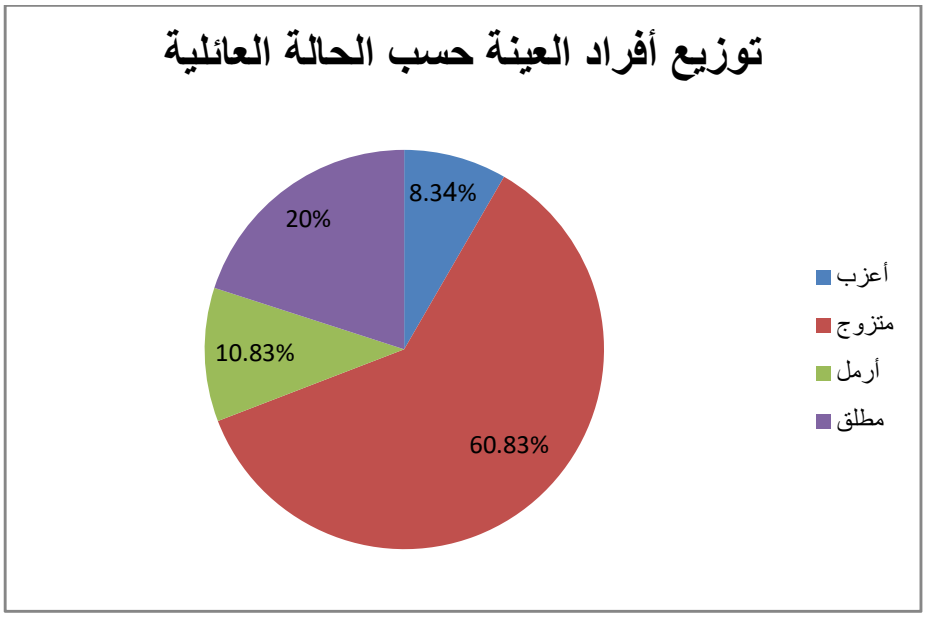

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (04).

يتضح لنا من خلال المعطيات الكمية والمتعلقة بالحالة المدنية أن أغلب مبحوثينا 60.83% يصنفون في خانة المتزوجين كما نجد أن معظم هذه الأسر عبارة عن أسر نووية مكونة من أب وأم وأبناء واحتلت نسبة المطلقين 20% النسبة الثانية وتخص المبحوثات والتي قد خصصت لهن الدولة نصيبهن من السكنات كذلك فئة الأرامل تطبيقا لمبدأ (المطلقات والأرامل لهن الأولوية في الاستفادة من السكنات). وقد شكلت نسبة الأرامل 10.83 % في حين مثلت نسبة العزاب 8.34% في إطار دعم الدولة للشباب وتمكينهم من السكنات.

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نووية	93	% 77.5
مركبة	27	%22.5
المجموع	120	% 100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (05).

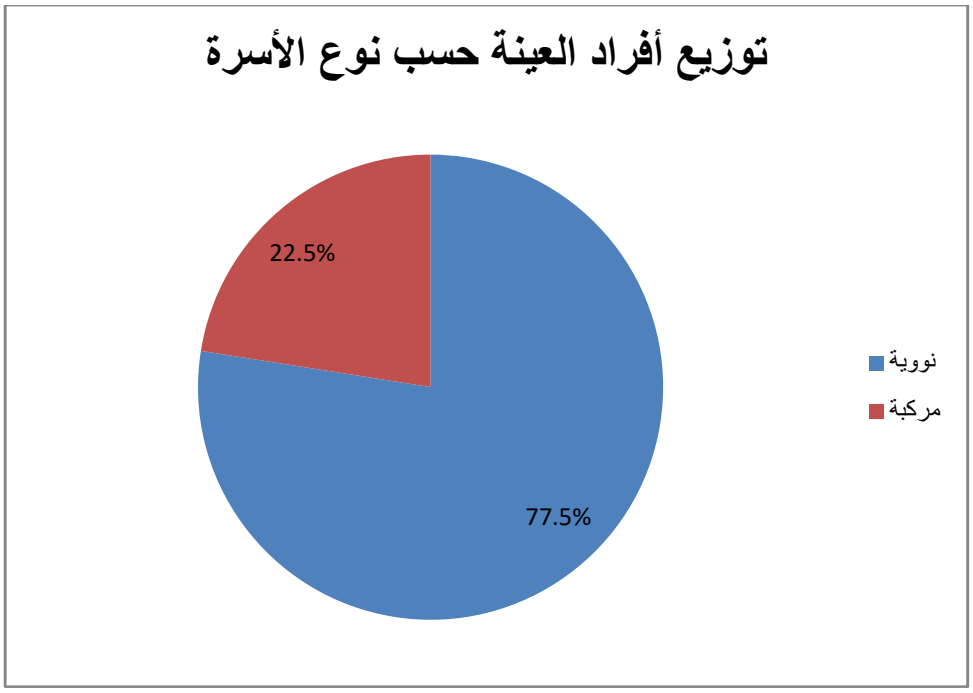

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (05).

تفيد المعطيات الكمية الواردة في الجدول المبين أعلاه أن معظم الأسر هي أسر نووية- سبق الإشارة إليها في جدول رقم (04) - بنسبة 77.50% وهذا راجع لطبيعة السكن (شقق تتراوح بين 3و4 غرف)بالإضافة إلى أن معظم الأسر تتكون من الزوجين والأبناء أو أحد الزوجين والأبناء.

في حين نجد نسبة 22.5 % مثلت نسبة الأسر المركبة وهي نسبة إذا ما قارناها بأحياء جديدة أخرى، فنجد هذه الأسرة تتركب من الزوجين والأجداد والأبناء في الغالب هم والدا الزوج، وحالة المطلقات والأرامل نجد آباء أو أمهات الزوجة لاعتبارت عديدة منها العادات والتقاليد التي لا تسمح للمرأة غير المتزوجة العيش وحدها.

ونجد هذه الأسر في غالب الأحيان تقطن الشقق المكونة من 4 غرف.

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أعمال حرة	42	%35
موظف	65	%54.17
بطال	13	%10.83
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (06).

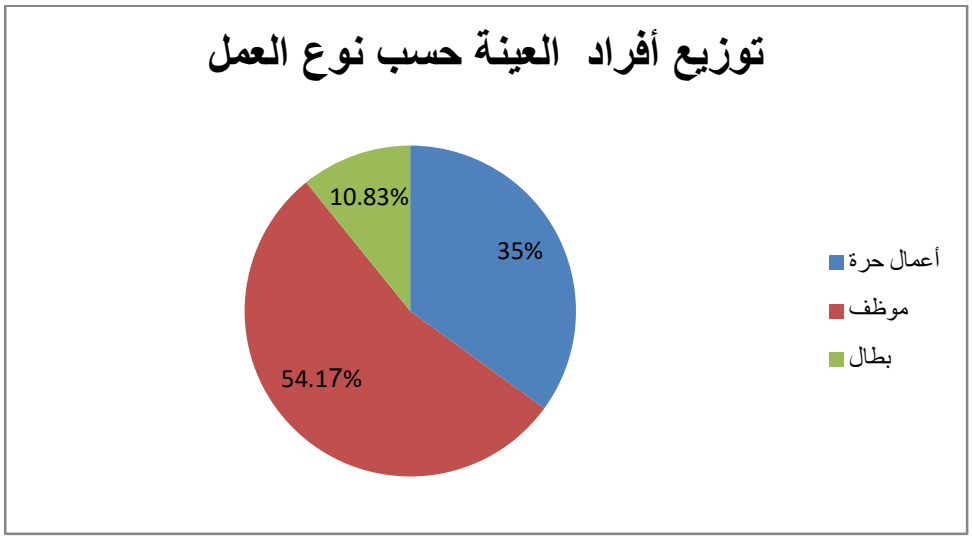

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (06).

إلقاء نظرة على المعطيات الكمية المبينة أعلاه نجد أن معظم أفراد عينة مجتمع البحث موظفين وهذا أمر متوقع نظرا لنوع السكنات التي تتطلب أن يكون المستفيد موظفا (تساهمي، ترقوي مدعم، وغيرها)، ورغبة الدولة في الحصول على ضمانات ذلك أن هذه الصيغ يكون تسديد ثمنها على مراحل وبالتقسيط والشيء الوحيد الذي يضمن دفع الأقساط هو الراتب الشهري.

لكن هذا لا يمنع أن نسبة لا بأس بها والتي مثلت 35% خصت فئة الأعمال الحرة وأثناء حديثنا معهم اتضح أنهم قاموا بشراء هذه الشقق من مالكيها الأصليين.

في حين مثلت نسبة 10.83% والمتعلقة بالبطالين النسبة الأقل وبالأخص من استفادوا من السكنات في إطار السكنات الاجتماعية.

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
من 1 إلى 3	99	%82.5
من 4 إلى 5	18	%15
6 فما فوق	03	%2.5
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، سؤال رقم (07).

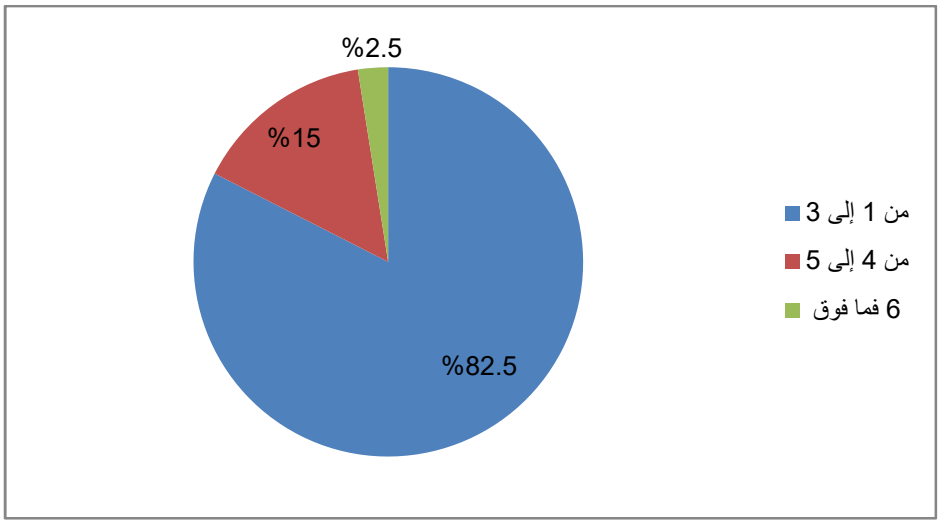

المصدر: استمارة الاستبيان، سؤال رقم (07).

أصبحت الظروف المعيشية لأفراد العينة تفرض عليهم عدم إنجاب عدد كبير من الأبناء حيث نجد نسبة 82.5% من الأسر لا يزيد عدد أبناءها عن الثلاثة، ضف إلى مساحة الشقة وعدم اتساعها مما يفرض على الزوجين إنجاب عدد معين من الأبناء إضافة إلى عمل المرأة وخروجها من المنزل وتعدد مسؤولياتها (خاصة أن معظم مبحوثينا موظفين كما سبق وبينا في الجدول رقم (06).

أما الأسر التي يتراوح عدد أبناءها بين 4- 5 أبناء مثلت نسبة 15%، في حين نجد 2.5% فقط من مبحوثينا يتعدى عدد أبنائها الستة (6) هي أسر أنجبت هذا العدد قبل تسلمها للشقة وكانت تقطن إما بين العائلة أو البيوت القديمة الواسعة المساحة فهي لم تضع في الحسبان تغير الظروف وبالتالي فهذا عدد كبير مقارنة بعدد الغرف.

بالنسبة للسؤالين (8، 9) تاريخ الإقامة بالحي ومكان الإقامة السابق جاءت لتدعم الجداول الاحتمالية ولتعزيز المعلومات أكثر من قبل المبحوثين.

جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب سبب الانتقال للحي الجديد.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
سبب مادي	29	%24.17
سبب اجتماعي	60	%50
الاستقرار	20	%16.67
وجود الأقارب	11	%9.16
المجموع	120	%100

*** مجموع التكرارات لا يمثل حجم العينة ولكن إجابات المبحوثين.**

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (10).

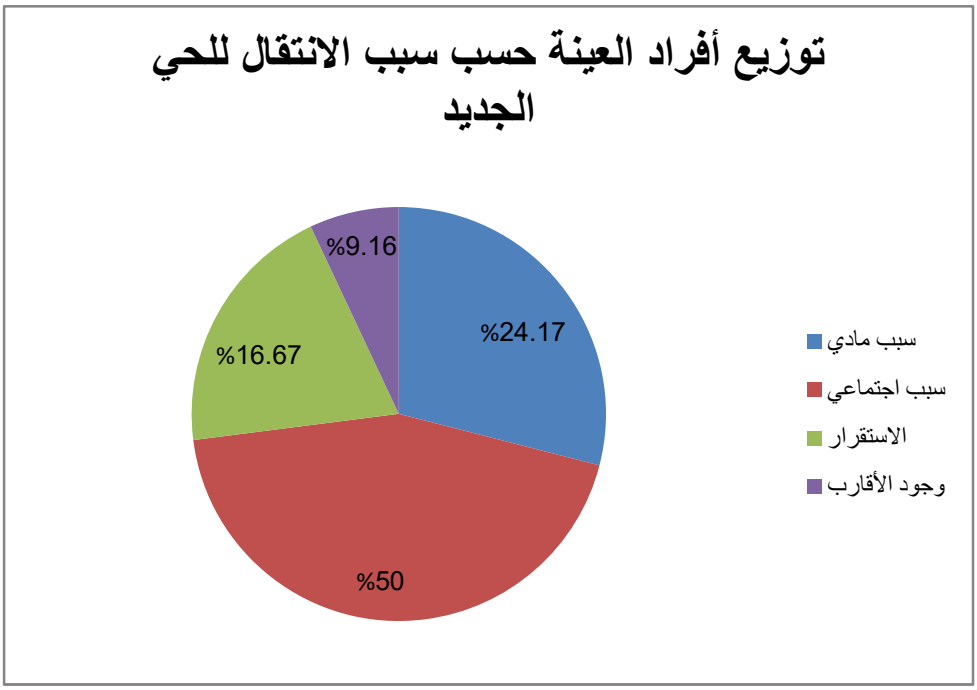

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (10).

نركز في هذا التحليل على الأسباب الاجتماعية والتي مثلت النسبة الغالبة 50% وترجع هذه الأسباب إلى: الرغبة في الاستقلال عن بيت العائلة والاستقرار وتكوين أسرة نووية خاصة، وهروبا من بعض الأحياء كالعشوائيات وضيقها وانتشار الجريمة بها خاصة وأن الأحياء الحديثة أو الجديدة تتوفر على المساحات الشاسعة والتي تسمح باللعب بحرية.

وتمثلت الأسباب المادية – خاصة عند المستأجرين– حيث يكون الإيجار منخفضا بسبب عدم توافر الأحياء الجديدة على جميع المرافق العمومية والخدماتية وبعدها عن مركز المدينة حيث مثلت هذه الفئة نسبة 24.17% اجمالي المبحوثين.

وتراوحت النسب بين 16.67% بالنسبة لمن يبحث عن الاستقرار خاصة بالنسبة لحديثي الزواج.

ونسبة 8.5% بالنسبة لوجود الأقارب وهي حالات قليلة حيث يقوم بعض الأفراد بتوفير مساكن للإيجار لأقاربهم خاصة وأنهم قاطنين تلك الأحياء ويعرفون جيدا السكنات الخالية أو تلك التي يرغب مالكيها في إيجارها.

ووجدنا خلال الدراسة الميدانية بعض المعتقدات لدى البعض تمثلت في الرغبة في وجود عزوة وسند في الأحياء الجديدة التي تتصف بصفة جد هامة وهي في صفة الأحياء مختلطة.

جدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب صفة انتقال الأفراد للحي الجديد ملكية السكن.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ملك خاص	27	%22.5
مستأجر	93	%77.5
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (11).

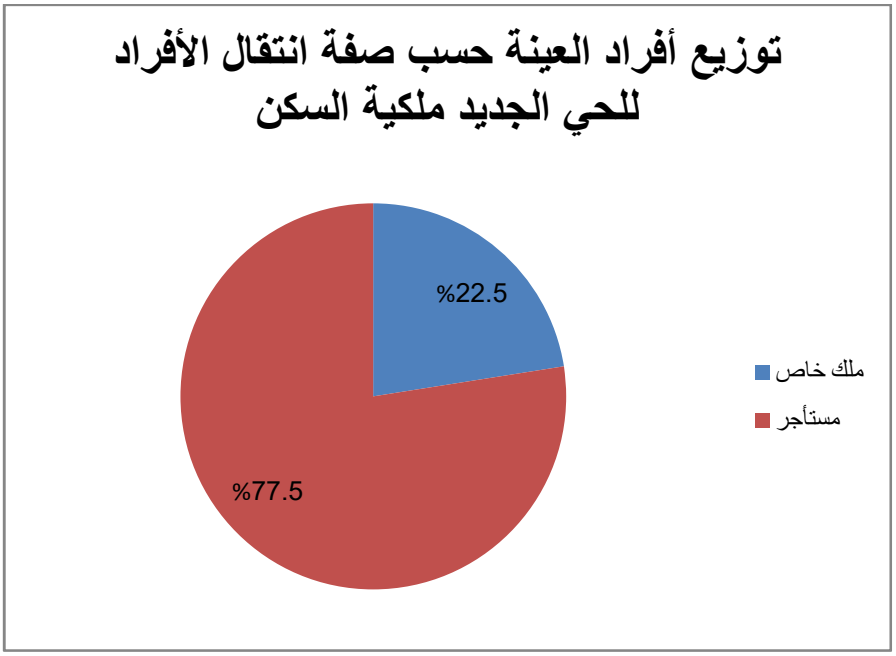

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (11).

تمثل صفة المستأجرين النسبة الغالبة المتمثلة في 78% وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بصفة الملك الخاص للسكن، وترجع أسباب تأجير المالكين الحقيقيين لشققهم عدم توفر المدينة الجديدة على كل المرافق العمومية التي يجب أن تكون في كل حي جديد خاصة النقل، والأمن (هذا ما جاء على لسان مبحوثينا) واتخاذها سبل أخرى لإيجادهم فرصة لتوفير

دخل إضافي لحين اكتمال بناء المدينة الجديدة بما في ذلك: خدمات اجتماعية/ طرقات مهيئة وغير ذلك.

كما تعد السكنات الجديدة فرصة لمالكيها لتوفير دخل إضافي من أجل تعديل الشقة التي – حسب رأيهم– لا تتناسب ومتطلباتهم من حيث المساحة والتقسيم الداخلي ونوعية مواد البناء، وغير ذلك.

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف في الشقة مع احتياجات الأسرة.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	54	%45
لا	66	%55
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (12)، (13).

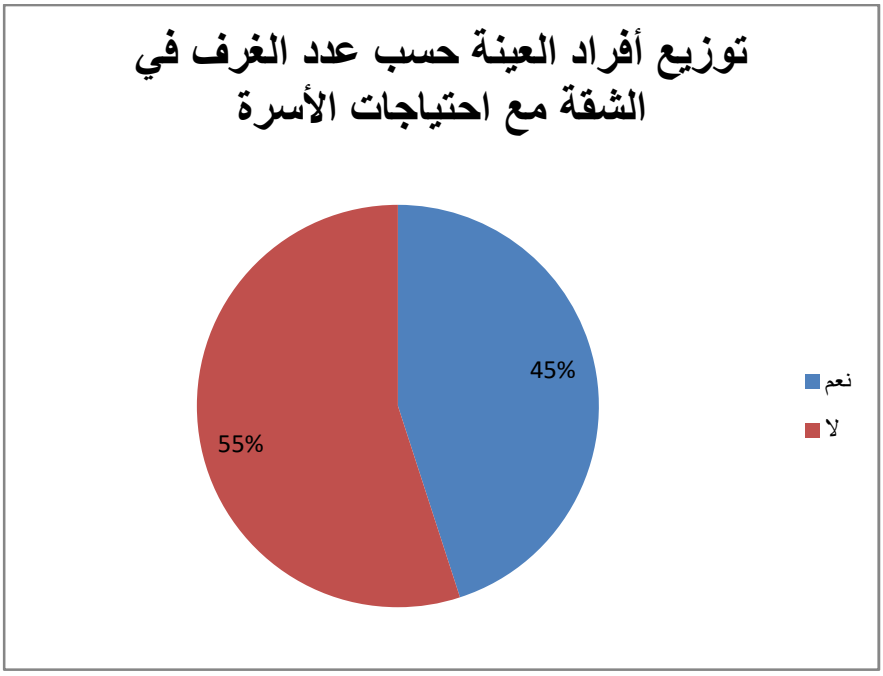

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (12)، (13).

مثلت نسبة عدم كفاية الغرف بالشقة لأفراد الأسرة النسبة الغالبة 55% وتخص الشقق المتكونة من (03) غرف وحجم العائلة وعدد أفرادها (خاصة الأبناء) حيث أكد معظم

أفراد عينتنا من عدم قدرتهم على توفير غرفة خاصة للذكور لوحدهم خاصة بالنسبة للعائلات المركبة (وجود الجد والجدة)، وبالتالي لا تلبي احتياجاتها البيولوجية والاجتماعية وحفاظا على متطلبات الحياة الاجتماعية والدينية، حسب رأيهم يؤدي إلى عدم راحة الأبناء خاصة في سن المراهقة وما يمكن أن يؤدي لمشكلات أخلاقية.

- إن ضيق المسكن يشكل عائقا أمام عملية حفظ خصوصيات العائلة الجزائرية ويؤدي لتفشي المشاكل الاجتماعية والنفسية في المجتمع.

- في حين نجد نسبة 45.5% اللذين جاوبوا بنعم هم الأسر النووية و حديثة العهد بالزواج، وتلك الأسر التي لا يتعدى أفرادها الثلاثة أو الأربعة.

جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب حالة المسكن.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
جيدة	02	%1.66
متوسطة	68	%56.67
غير مقبولة	50	%41.67
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (14).

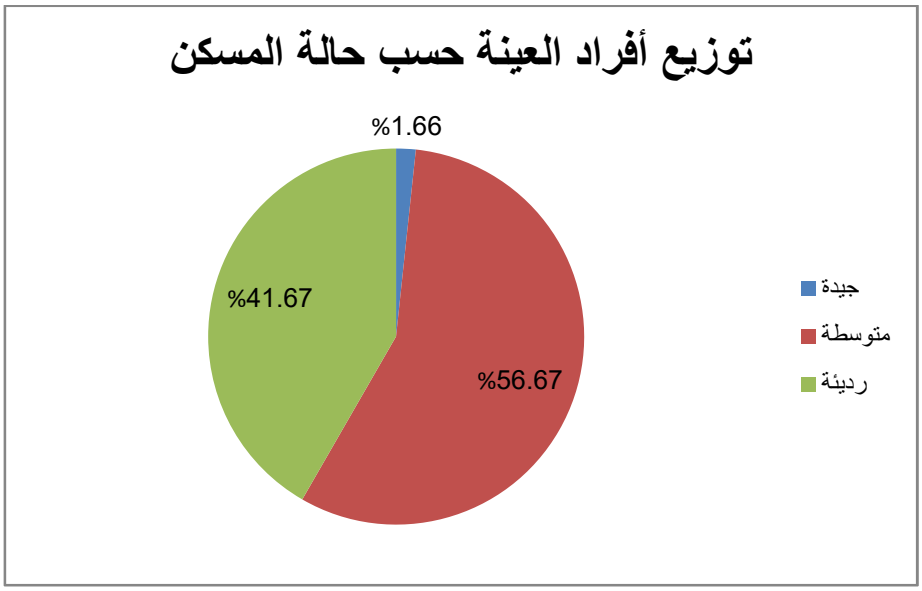

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (14).

تفيد المعلومات الكمية المبنية في الجدول أعلاه والمتعلقة بوضعية المسكن وحالته أن نسبة 56.67% تخص الاحتمال المتوسط خاصة في نوعية مواد البناء وجودتها ونوعية الطلاء والأبواب والخشب والجدران سواء بالنسبة للسكنات ذات الصيغة التساهمية أو الاجتماعية أو مهما كان نوع الشقة وهذا ما يؤرق راحة السكان وبالنسبة للمبحوثين الذين كانت إجابتهم غير مقبولة 41.67% وهي نسبة لا يستهان بها خاصة قاطني السكنات ذات الصيغ التساهمية والترقوية.

فبالنسبة لمن يرون أن حالة المسكن متوسطة فقد قام أفرادها بإعادة تركيب حمامات جديدة وأبواب وحتى تغيير البلاط للنوعية الجيدة وتجديد طلاء الجدران.

ومثلت نسبة 1.66% ممن يرون أن حالة المسكن جيدة وفي حالة لائقة وتوفر لهم الشعور بالراحة النفسية والجسدية.

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب رضاهم عن الاقامة بالحي الجديد.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	32	%26.67
لا	88	%73.33
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (15)،(16).

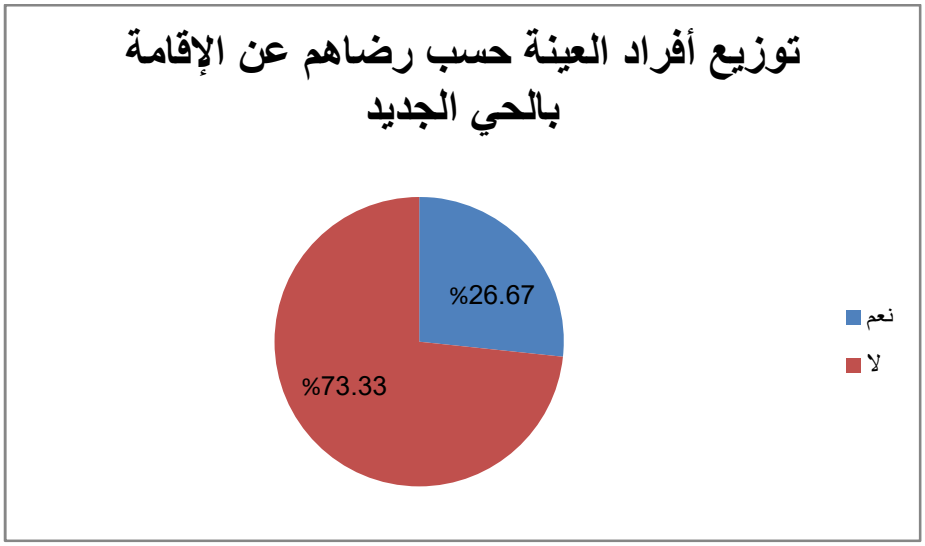

المصدر: استمارة استبيان، السؤال رقم (15)،(16).

تفيد الشواهد الكمية في الجدول أن معظم أفراد العينة والمتمثلة بنسبة: 73.33% هي الغالبة والتي أجابت ب: **(لا)** من المجموع الكلي لأفراد العينة وذلك للأسباب التالية: عدم توفر هذه الأحياء الجديدة على متطلبات ساكنيها من حيث مساحة الشقق ونوعية مواد البناء التي بنيت بها، ضف إلى ذلك عدم توفرها على فضاءات للراحة واللعب والترفيه وأماكن يمكن للأسر أن تتجه إليها للتنفيس عن نفسها.

بمعنى أن هذه الأحياء الجديدة لم تكن في مستوى تطلعات الأفراد خاصة مالكي الشقق ذات الصيغ التساهمية والترقوية مقارنة بثمنها والوقت الذي استغرقه في انجازها.

وقد أكدت الشواهد الميدانية أن معظم الأطفال يقضون وقتهم في اللعب أمام العمارة أو داخل البيت ومنهم من يضطرون لأخذ أبنائهم إلى بيت الأقارب كبيت الجد والجدة للإحساس بالأمان أكثر.

والملفت للانتباه وأثناء تقديم الاستمارة للمبحوثين وخاصة الأمهات المبحوثات بإلحاح ومطالبة أطفالهن بتوفير مساحات خضراء وفضاءات للعب ظنا منهم أننا نمثل جهة حكومية رسمية، ومنه فإن البيانات الكمية لهذا الجدول توضح أسباب عدم رضا معظم أفراد العينة عن إقامتهم بالحي الجديد خاصة أماكن اللعب للأطفال يعود لتجاهل المخططين وأصحاب القرار لرغبات الأفراد كما يجب العناية بهذا الجانب وتلبية متطلباتهم.

ومثلت نسبة 26.67% الفئة الراضية عن إقامتها بالحي الجديد وهم القاطنون بالأحياء العشوائية سابقا والمستفيدين من الشقق ذات الصيغة الاجتماعية حيث وجدوا أن جميع متطلبات الحياة الضرورية متوفرة من ماء، كهرباء، غاز دون عناء جلبها، ضف إلى ذلك وجود مساحات كبيرة لركن السيارات وغيرها (وهذا ماجاء على لسان المبحوثين).

جدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب إجراء تعديلات داخل المسكن.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	66	%55
لا	54	%45
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (17).

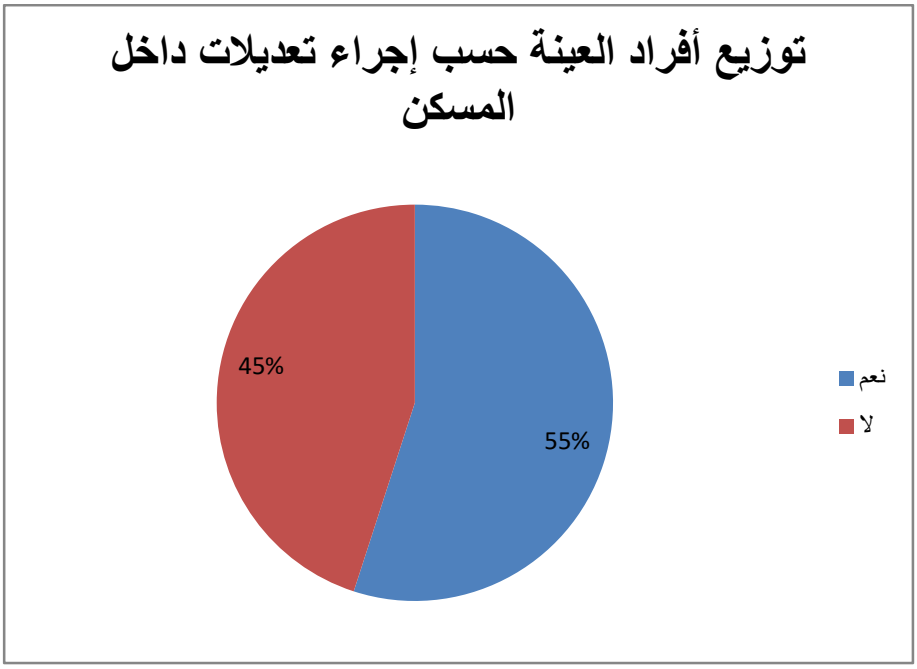

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (17).

أكثر من نصف العائلات بنسبة 55% قامت بإجراء تغييرات على المسكن كما سبق الإشارة إليه في الجدول رقم (12) والمتمثلة في: تغيير البلاط والدهان وحتى الحمام والمطبخ بسبب عدم جودة مواد البناء المستعملة في الشقة.

أما بنسبة 45% مثلت الفئة التي أجابت ب **(لا)** يرجع سبب عدم إجراءها لتغيرات وليس بسبب الرضا عنها فقط، بل أيضا بسبب الإمكانيات المادية وعدم الرغبة في فتح أشغال البناء بالشقة ومعظم أفراد العينة كانوا مستأجرين في الشقق وهم مضطرين للعيش

فيها دون وجود خيارات، وليس لهم الحق في إجراء أي تعديلات عليها بل إنها مهمة المالكين الأصليين للشقة وحسب رغبتهم في التغيير أم لا.

جدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب نوع التغيرات على المسكن.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تغيير التقسيم الداخلي للشقة	36	%30
نزع الشرفات للتوسيع	60	%50
أخرى تذكر	24	%20
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (18).

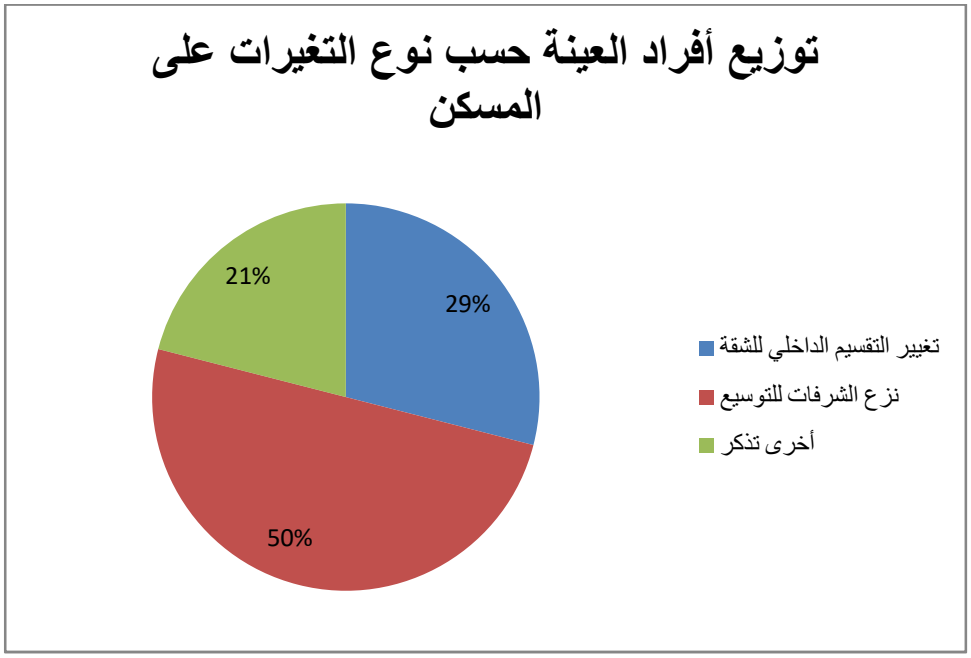

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (18).

تفيد المعطيات الواردة في هذا الجدول إلى مستوى إحداث تغيير في المسكن فتفيد نسبة 30% أن أفراد العينة قاموا بإحداث تغيرات تستجيب لمتطلبات أسرتهم كتقسيم الغرفة الرئيسية (الصالون) إلى جزئين لتوفير مساحة مخصصة للبنات وأخرى للذكور، في حين قام البعض بتوسيع المطبخ الذي لا يكفي لإجراء الأعمال اليومية المعتادة.

في حين قام 50% منهم بنزع الشرفات وغلقها وذلك لعدة أسباب منها: أسباب أمنية وتحفظية ويرون أن الشرفة تمثل الثقافة الغربية ومنهم من قام بضمها للمطبخ بغية التوسع فيه، وهناك من قام بتحويل المطبخ لغرفة وتحويل الحمام لمطبخ وآخرون قاموا بهدم الجدران، ومثل هذه التغيرات ممنوعة في أغلب الأحيان لأنها قد تسبب أضرار للمبنى ككل، أما بالنسبة للتغييرات الأخرى التي ذكرت في الجدول و تمثلت نسبة 20% في تغيير الواجهة كتحويل مدخل السكن من داخل العمارة إلى خارجه خاصة بالنسبة لساكني الطابق الأرضي بغية الاستفادة من الرواق والرغبة في جعل الشرفة مدخل للبيت والاستفادة منها بهذه الطريقة لأن الشرفة بالنسبة لهم لا تصلح سوى لوضع خزان المياه أو الغسالة أو كمدخل للسكن.مما أدى إلى تشويه منظر الحي.

جدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب توفر المسكن على المياه الصالحة للشرب.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	%8.34
لا	110	%91.66
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (19).

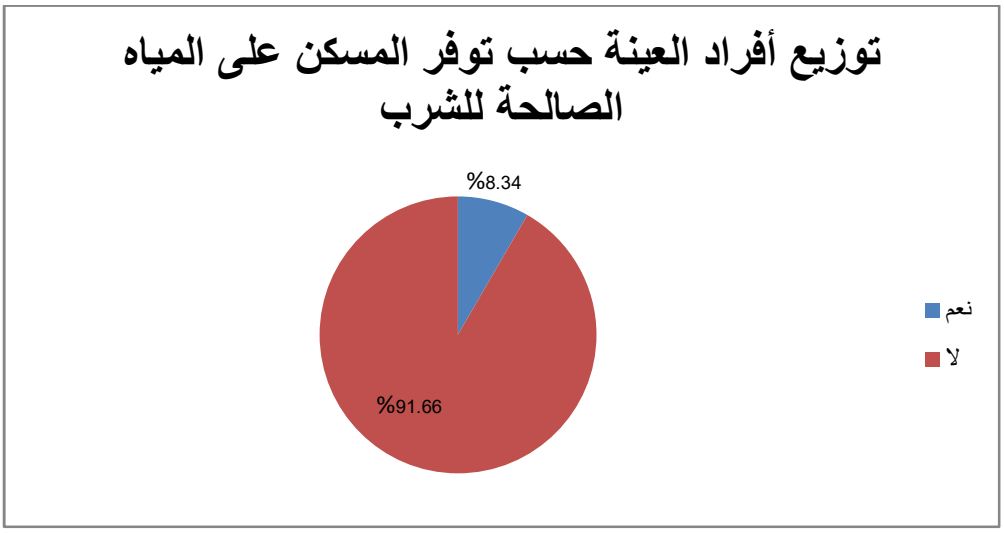

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (19).

تفيد الشواهد الكمية أن السكنات الجديدة لا تتوافر على المياه الصالحة للشرب وقدرت بنسبة 91.66% لأنها لم تتوفر سوى على مياه الحنفيات والتي لا يثق الساكنين في مدى صلاحيتها للشرب ولهذا فهم مضطرون لاقتناء المياه المعدنية أو تعبئة المياه الصالحة للشرب من مصادر موثوقة كالآبار وهذا لا يتسنى إلا للساكنين الذين يملكون سيارات خاصة، أما بالنسبة للنسبة المقدرة ب8.34% والتي مثلت الإجابة **(بنعم)** فإنهم يعتبرون مياه الحنفية صالحة للشرب إلا أنهم لا يتحصلون عليها بصورة منتظمة خاصة في فصل الصيف.

جدول رقم(16): توزيع أفراد العينة حسب المشاكل التي يعاني منها السكن.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ضيّق	43	%35.84
نقص التهوية	16	%13.33
الرطوبة	/	/
شبكة الصرف الصحي	01	%0.83
نقص الانارة	/	/
نقص مياه الشرب	60	%50
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (20).

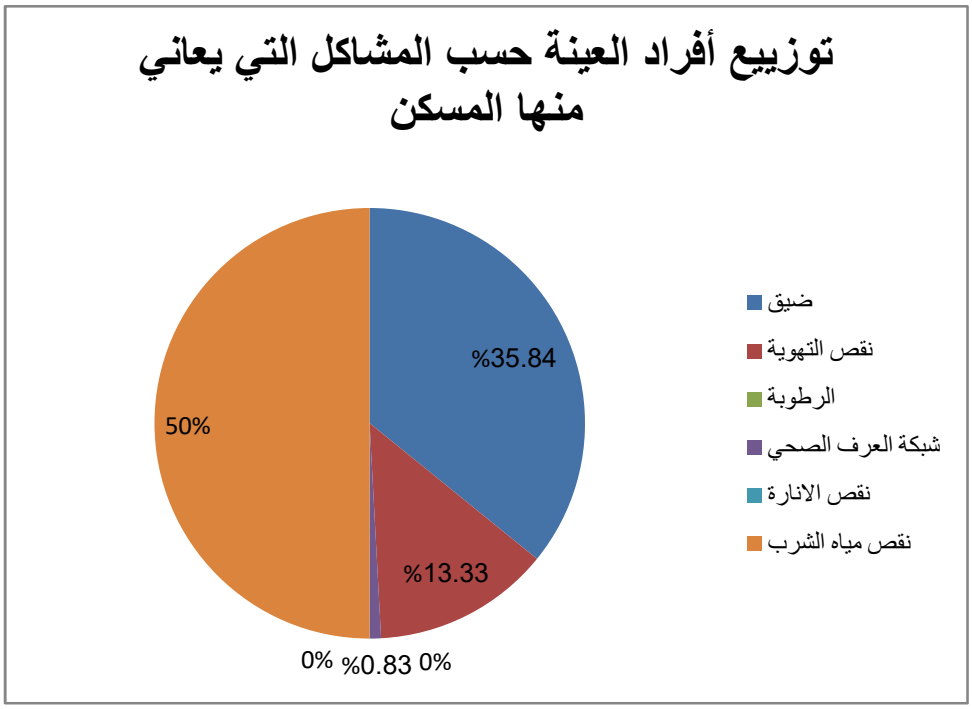

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (20).

تؤكد المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن ضيق المسكن شكل مشكلة كبيرة بالنسبة لأفراد العينة وقدرت النسبة ب 35.84% وهذه النسبة كافية للتأكيد لعدم الإحساس بالراحة خاصة لكثرة الضجيج وعدم الشعور بالراحة النفسية والجسدية.

ضف إلى أن انعدام التهوية (13.33%) بسبب صغر حجم النوافذ والاضطرار إلى غلق الشرفات لأسباب السابقة للذكر، مما يؤثر على دخول أشعة الشمس في حين يرى آخرون أن السكن بالعمارة في حد ذاته يشعرهم بالقلق وعدم الارتياح خاصة وأن معظمهم كانوا يقطنون أحياء قديمة وسكنات فوضوية وحسب رأيهم تحتوي على مساحات خضراء أو ما يعرف بوسط الدار أو "الحوش"، في حين أن مشكل مياه الشرب والذي يشكل الإجابة الغالبة بنسبة 50% أرّق السكان خاصة في فصل الصيف سواء من الناحية الجسدية أو الناحية الاقتصادية حيث شكل اقتناء المياه المعدنية عبء اقتصادي جديد عليهم، أما بالنسبة لمشكلتي الرطوبة ونقص الانارة فانعدمت الاجابة فيها.

جدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب نوع وسيلة النقل المستعملة.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
حافلة (وسيلة نقل جماعية)	28	%23.34
سيارة أجرة	53	%44.16
سيارة خاصة	39	%32.5
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (21)، (22).

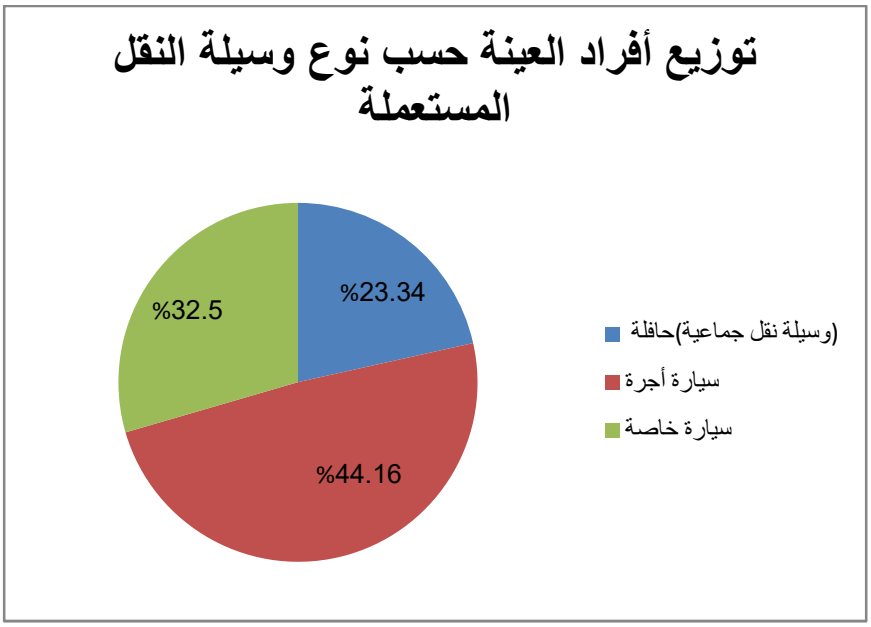

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (21)، (22).

تفيد المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن أكثر وسيلة نقل مستعملة في التنقل لقاطني المدينة الجديدة هي سيارة الأجرة بنسبة 44.16%، تليها السيارة الخاصة بنسبة 32.5% في حين وسيلة النقل الجماعية (الحافلة) شكلت النسبة الأقل 23.34% ويعود سبب اعتماد قاطني هذه المدينة لاستخدام سيارة الأجرة للأسباب التالية:

– ندرة وسائل النقل الجماعية التي تربط المدينة الجديدة بمركز المدينة (أم البواقي)، في حين توفرها فإنهم مضطرون إلى المشي مسافة كبيرة للوصول إليها، بينما سيارات الأجرة يسهل الحصول عليها بمكالمة هاتفية واحدة رغم ارتفاع سعرها عن سعر الحافلة إلا أنه في حال التأخر عن العمل أو المدرسة فإنهم مضطرون لاستعمالها، ضف إلى ذلك أن الحافلات لا تتوفر بصفة منتظمة وفي أوقات محددة.

كما نجد أن النقل في المدينة الجديدة لم يرقى للمستوى الذي طمح إليه قاطنوه بعد أن اتضح العجز عن ضمان خدمات نوعية وكمية، مما دفع بالسكان إلى اللجوء إلى السيارات الخاصة أو سيارات الأجرة وقد كان مشكل النقل من أكبر المشاكل التي تواجه قاطني المدينة الجديدة خاصة ممن لا يملكون وسيلة نقل خاصة لنجد هذه الأزمة تحد من حرية اختيار وسيلة النقل المناسبة حسب إمكانيتهم المادية (التكلفة) والوقت وغير ذلك. باعتبار أن النقل ضرورة اجتماعية تفرضها ظروف الحياة اليومية وندرة هذه الوسائل خاصة الجماعية التي تتماشى وقدرات السكان يمكن أن يؤثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمدينة ولا يمكن تحقيق نمو متوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد بالمدينة.

– كما نجد أن مالكي السيارات الخاصة قد اضطروا لشراء سياراتهم بسبب مشكلة النقل بالمدينة عن طريق التقسيط أو عن طريق القروض البنكية خاصة بالنسبة لأرباب الأسر.

جدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب حالة الطرق المؤدية للحي.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
معبدة	15	12.5
غير معبدة	25	20.83
في طريق الانجاز	80	66.67
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (23).

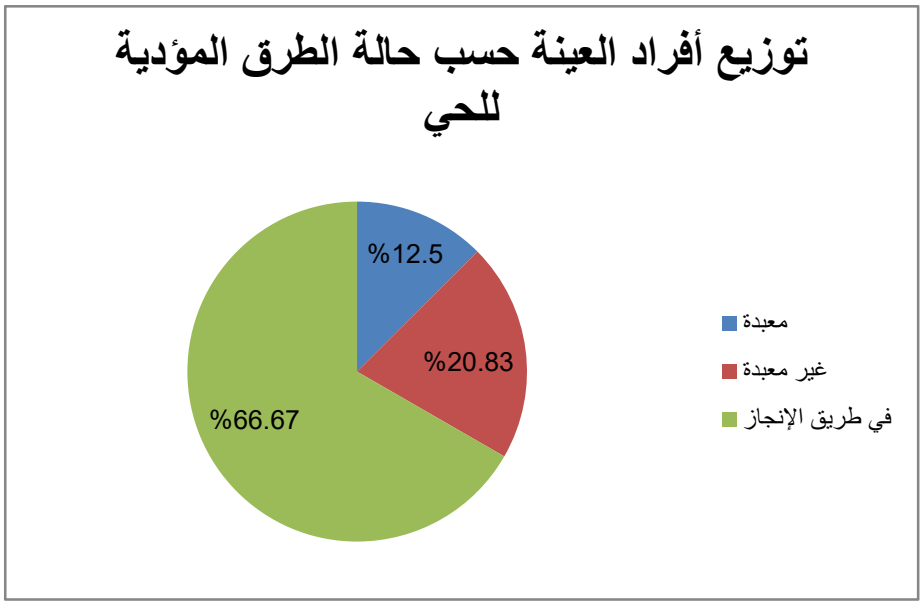

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (23).

من خلال معطيات الشواهد الكمية نجد معظم أفراد العينة أقروا أن بنسبة 66.67% حالة الطرق في الحي لازالت قيد الإنجاز خلال الفترة الزمنية للدراسة، نجد طريقين في الحي هما طريق 01 نوفمبر 1954، نهج هواري بومدين، كما نجد نقص في التحكم المروري ومواقف السيارات وأرصفة غير مهيئة بالإضافة إلى معظم الطرق الثالثية الغير معبدة والتي تقدر نسبتها 20.83% واتخاذها شكلا غير لائق لمظهر الحي وخاصة في الطرق النشطة، كما قدرت نسبة 12.5% لحالة الطرق المعبدة داخل الحي.

جدول رقم (19): توفر الحي على الإنارة العمومية.

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	10	%8.34
لا	110	%91.66
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (24).

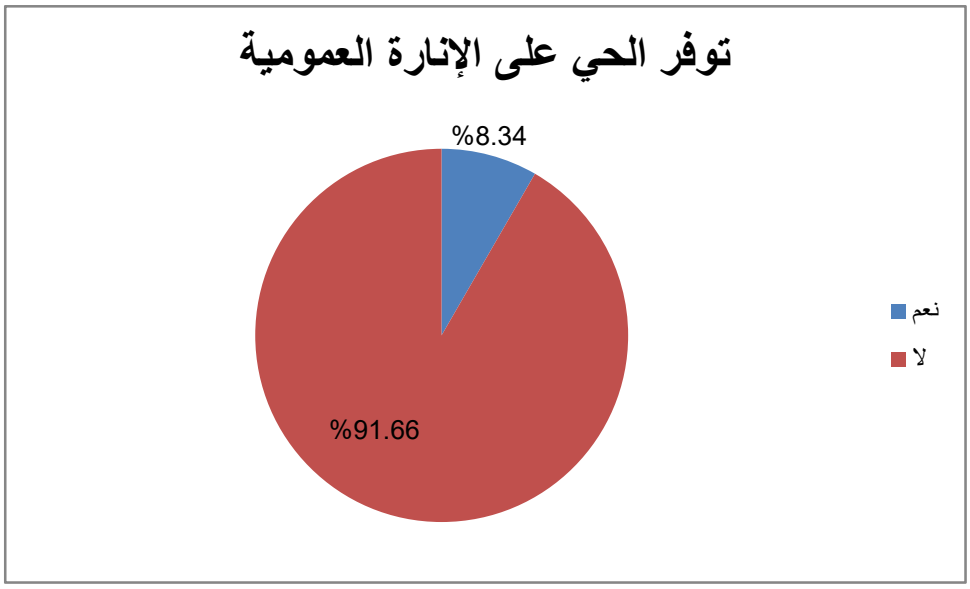

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (24).

من خلال شواهد المعطيات أفراد العينة نلاحظ أن نسبة 91.66% هي أكبر نسبة تدل بالرغم لما توفره الإنارة العمومية من أمن وإضاءة للحي في الليل إلا أنها تعاني من مشاكل منها وجود بعض النقص في أعمدة الإنارة العمومية وتلف بعض مصابيح الأعمدة وعدم صيانتها وتوزيعها بشكل غير منتظم، في المقابل نجد نسبة 8.34% تدل على توفر على الإنارة العمومية وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدم توفرها داخل الحي.

جدول رقم (20): الانقطاعات في شبكة الكهرباء.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	6	%5
لا	114	%95
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (25)، (26).

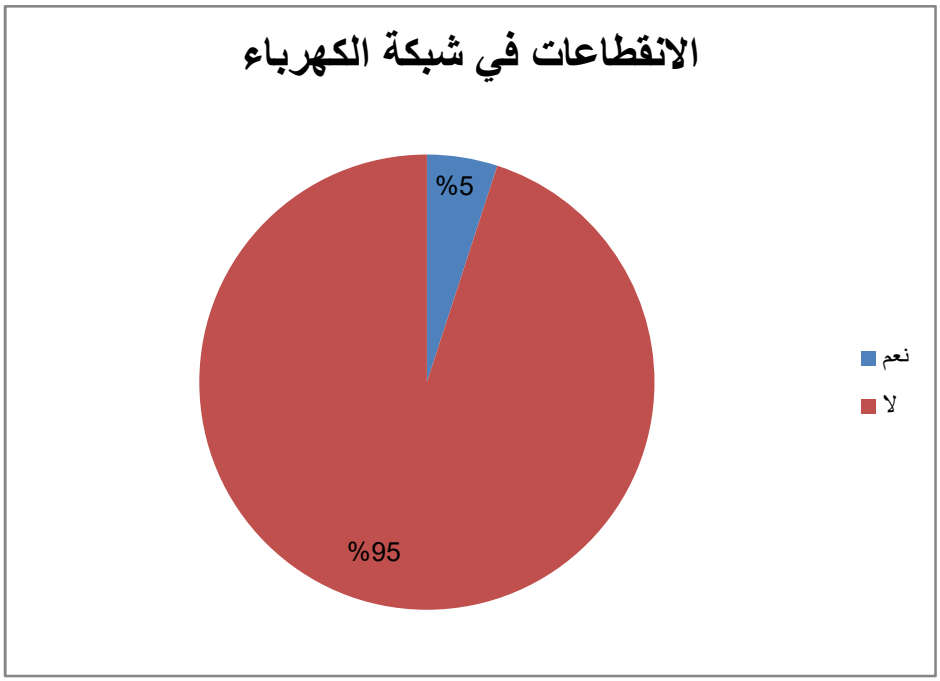

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (25)، (26).

من خلال معطيات الشواهد الكمية لأفراد العينة نجد أنهم أقروا بنسبة 95% أن انقطاعات الكهرباء نادرة وضئيلة لسهر امتياز توزيع الكهرباء والغاز لولاية أم البواقي على خدمة زبائنها وتقليص المشاكل بتوفير الصيانة ونوعية الخدمات، بالمقابل نجد نسبة 5% والتي تمثل أفراد مجتمع البحث الذين أقروا أن هناك انقطاعات كهربائية خارجة عن النطاق.

جدول رقم (21): شبكات الاتصال التي يتوفر عليها الحي.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
هاتف ثابت	24	%20
هاتف نقال	59	%49.17
انترنت	37	%30.83
أخرى	/	/
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (27).

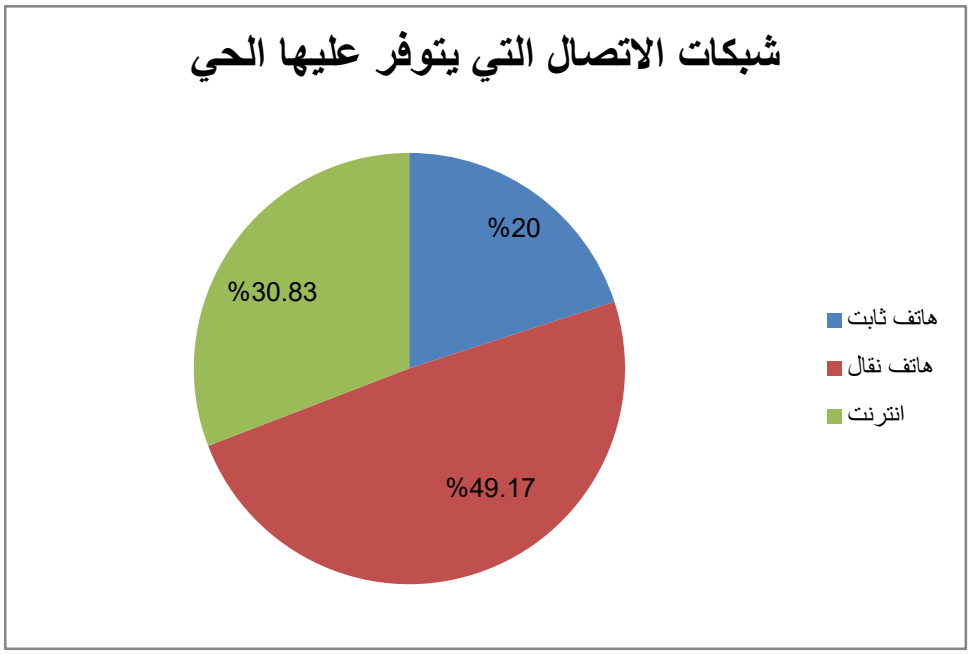

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (27).

نلاحظ من خلال الشواهد الكمية أن النسبة المقدرة ب 49.17% الخاصة بالهاتف النقال وهي أعلى نسبة ثم تليها نسبة 30.83% الخاصة بشبكة الانترنت وهذا راجع للإقبال الواسع لأفراد العينة على هذا النوع من الشبكات لاستخدامها كوسيلة للتواصل والرقمنة الالكترونية في جميع مجالات الحياة، ونجد نسبة ضئيلة مقدرة ب 20% لأفراد العينة الذين جاؤوا من مناطق مجاورة ولا زالوا بعيدين عن فكرة استعمال الانترنت والهاتف النقال.

جدول رقم (22): المؤسسات التعليمية والثقافية والتكوينية في الحي.

الاحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	42	%35
لا	78	%65
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (28)، (29).

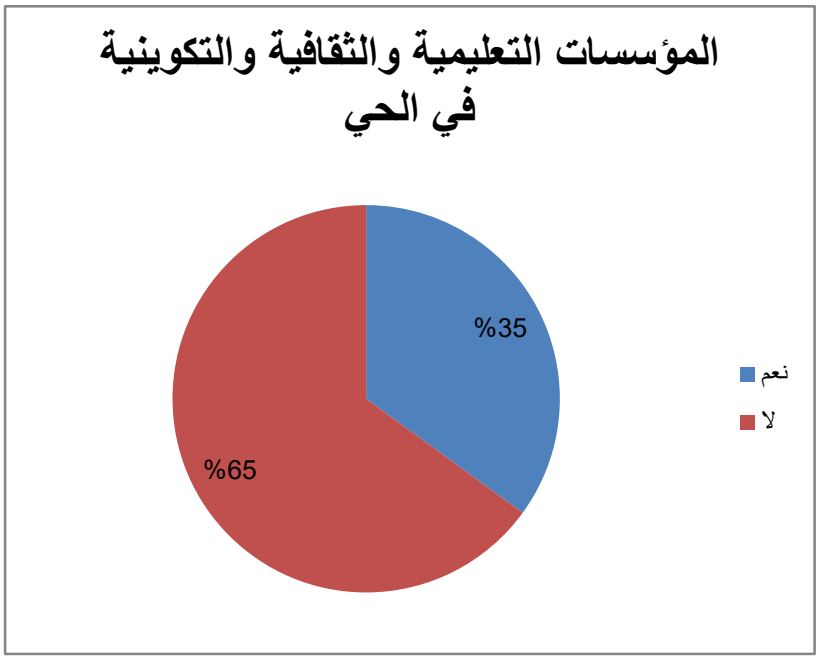

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (28)، (29).

من خلال معطيات الشواهد الكمية لأفراد العينة أقرّوا بنسبة 65% أن المؤسسات التعليمية لا يعني أنها كافية خاصة أنها تعاني نقص كبير في الخدمات بالنسبة للحي مثل المدرسة الابتدائية والمتوسطة والأمن الحضري التي ساهمت في ضعف الديناميكية الحيوية في الحي، بالمقابل نجد نسبة 35% وهي نسبة لا تكفي لمتطلبات أفراد العينة وإشباع حاجاتهم داخل القطب الحضري.

جدول رقم (23): يتوفر الحي على الخدمات الصحية.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	60	%50
لا	60	%50
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم 30.

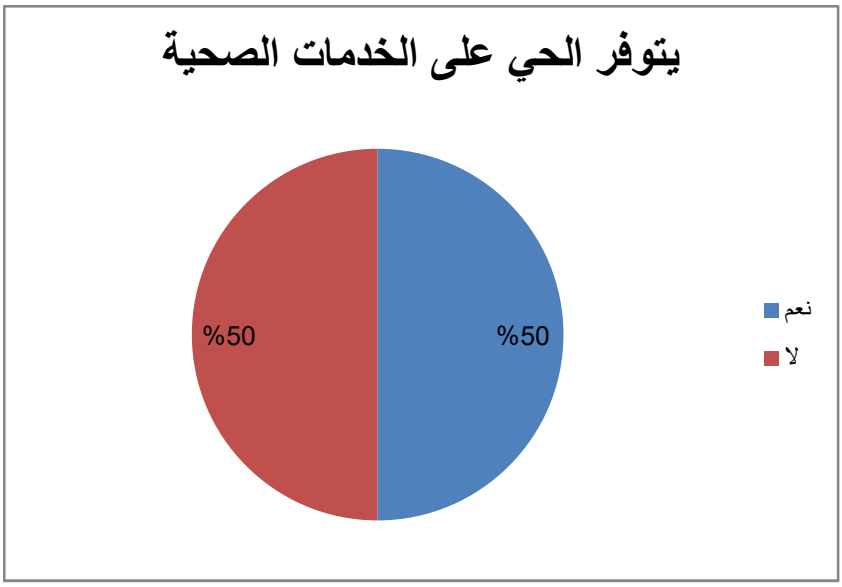

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم 30.

من خلال الشواهد الكمية لأفراد العينة نجد أن الحي يتوفر على مركز صحي واحد بنسبة 50% وهي نسبة غير كافية كما أقرها أفراد عينة مجتمع البحث أيضا بنسبة 50%.

جدول رقم (24): يتوفر الحي على مسجد أو مصلى.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	12	%10
لا	108	%90
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (31).

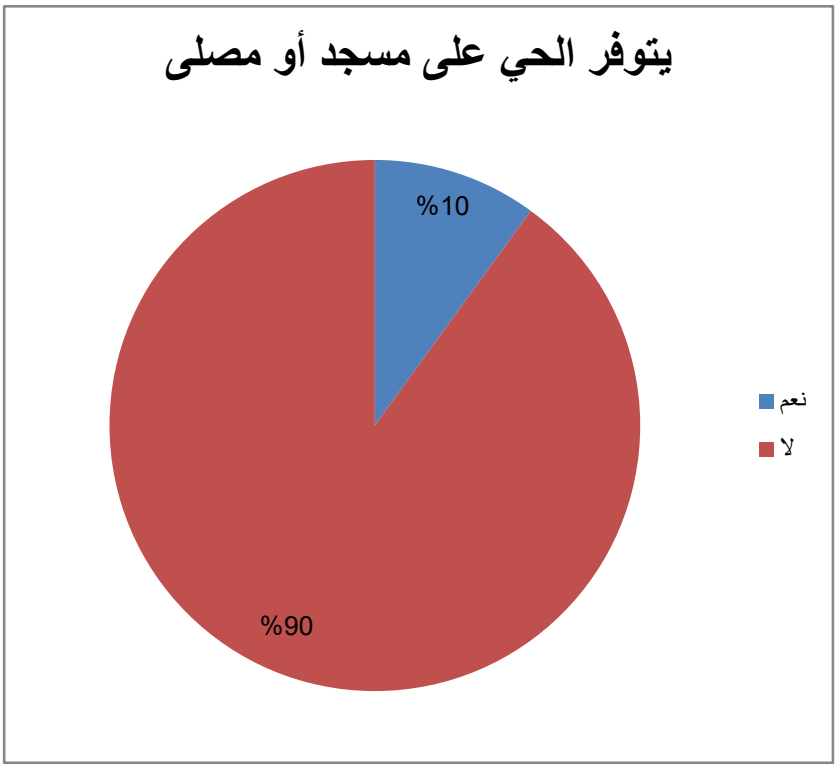

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (31).

من خلال معطيات الشواهد الكمية لأفراد العينة نلاحظ أنهم أقروا بنسبة 90% أن الحي لا يتوفر على مشروع مسجد، وهو غير كافي بالنسبة لهم وبالمقابل نجد نسبة 10% التي تمثل أفراد عينة البحث أقروا أنها توجد مدرسة قرآنية في انتظار إنجاز مشروع مسجد داخل الحي الحضري "ماكوماداس".

جدول رقم (25): خدمات تجارية أولية.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	48	%40
لا	72	%60
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (32).

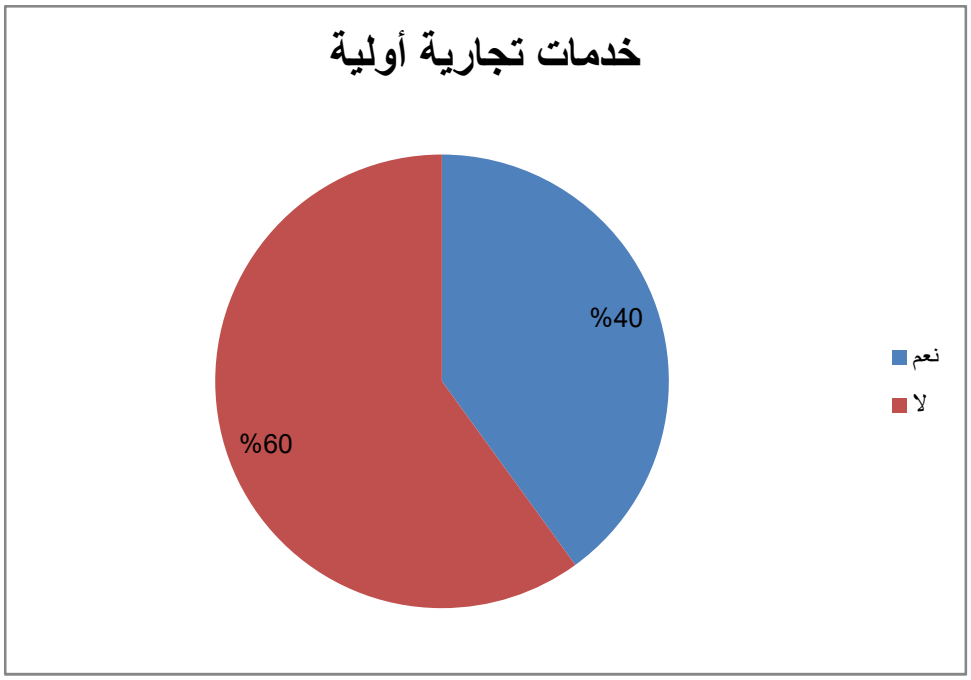

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (32).

من خلال شواهد المعطيات الكمية لأفراد العينة أقرّوا بأن الحي يحتوي على عدد كبير من المحلات التجارية التي تتوزع بطريقة خطية في الطوابق الأرضية للعمارات والمطلة على الطرق الأولية والثانوية،وخصصت هذه المحلات للإحتياجات الأولية مثل تقديم الخدمات للسكان،التجارة بالسيارات، غسل السيارات وغيرها، ومعظم هذه المحلات غير مستغلة بنسبة 60% والسكان وجدوا مشكل في إستخدام هذه المحلات حيث أصبحت مصدرا لإزعاج المقيمين وحولت المنطقة إلى سوق ولم تعد وظيفتها كمنطقة سكنية وفي حالة عدم استغلالها يتحول المكان إلى ممرات غير آمنة خاصة في الليل، فقد تم تسخيرها لبيع الممنوعات والقيام بمختلف الآفات الاجتماعية، وأيضا أصبحت مكان لرمي القمامة، وهذه المحلات التجارية موجودة على مستوى العمارات التي لا يعود عليها بالفائدة المستحقة، ونسبة 40% تمثل التجارة الموجودة في الطابق الأرضي على طرف الطريق 01 نوفمبر 1954 والتي خصص للمطاعم وتقديم الخدمات للطلبة لقربها من الجامعة.

جدول رقم (26): توفر الحي على مساحات خضراء.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	6	%5
لا	114	%95
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (33).

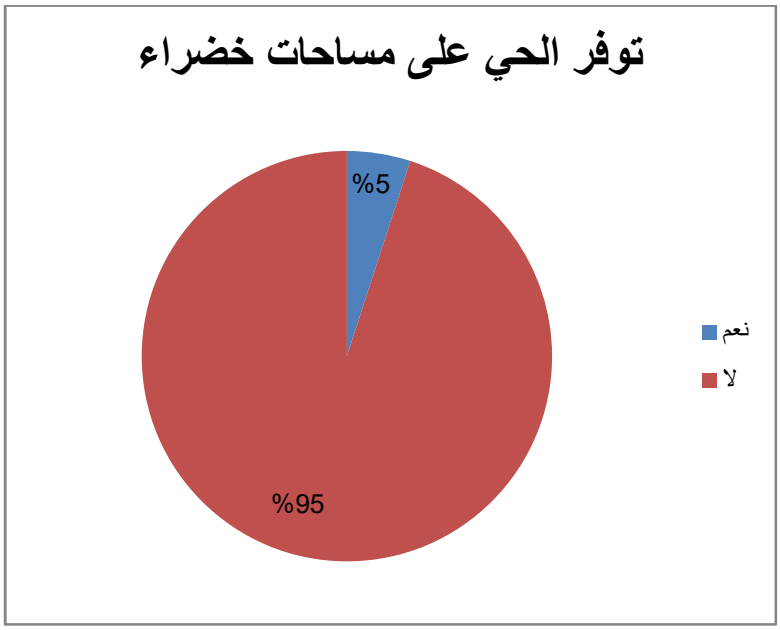

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (33).

من خلال معطيات الشواهد الكمية لأفراد العينة فالمساحات الخضراء في الحي هي نسبة جد ضعيفة وقدرت ب 5% علما أنها تشكل مساحة قدرها 1.2 هكتار أي بنسبة 3.33% من المساحة الإجمالية للحي، فهي تعاني نقائص عدة على مستوى الحي، والجهود التي قامت بها السلطات المحلية المتمثلة في التشجير على مستوى نهج هواري بومدين وطريق 1 نوفمبر وبعض الطرقات لكنها تبقى غير كافية بنسبة 95%.

– إن للمساحات الخضراء في الأحياء عدة فوائد جمالية منها وتكنولوجية، صحية وترفيهية أيضا لكن معظم أفراد عينتنا (100%) ترى أنها منعدمة وحسب رأيهم السبب الرئيسي.

جدول رقم (27): توفر مساحات اللعب.

الاحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	30	%25
لا	90	%75
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (34).

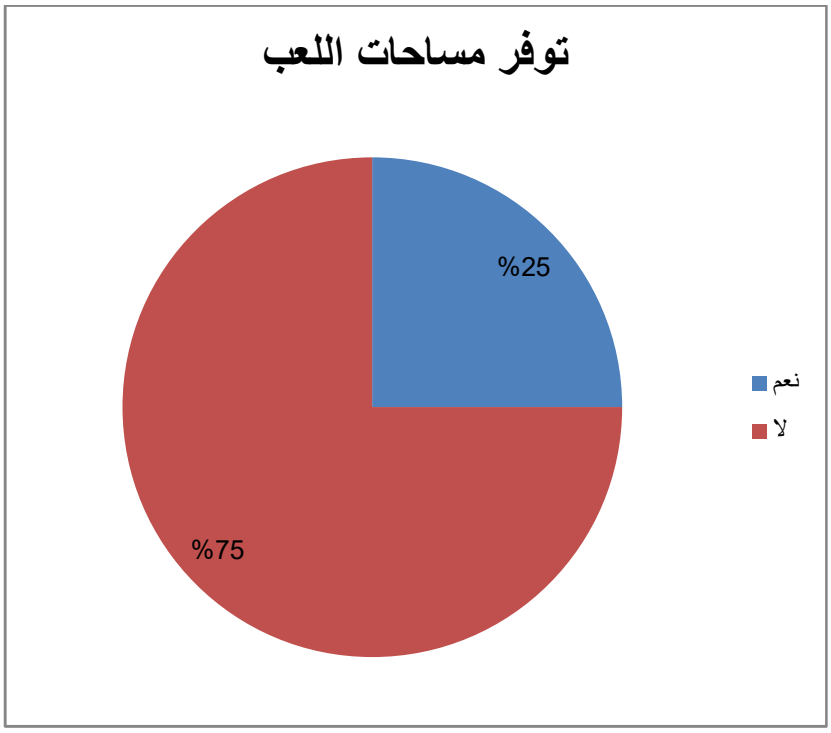

المصدر: استمارة الاستبيان، السؤال رقم (34).

من خلال الشواهد الكمية لأفراد العينة نجد أن نسبة 75% أقروا أن الحي لا يحتوي على مساحات للعب وأنها ضعيفة لدرجة الانعدام (من خلال دراستنا الاستطلاعية لم نجد سوى ملعب جواري واحد مغلق أيام الأسبوع) عدم وجود قاعات رياضية وأماكن ترفيهية مثل حديقة التسلية. وغيرها من الأماكن التي تخفف ضغط التعب اليومي وكذلك لجميع أفراد الأسرة بالمقابل نجد نسبة 25% أقروا أنها توجد مساحة غي مهيأة للعب الأطفال الصغار لكنها لا تشبع احتياجاتهم المطلوبة.

جدول رقم (28): توزيع أفراد العينة حسب الرغبة في توطيد العلاقات مع الجيران.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	76	%63.34
لا	44	%36.66
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، سؤال رقم (35)، (36)، (37).

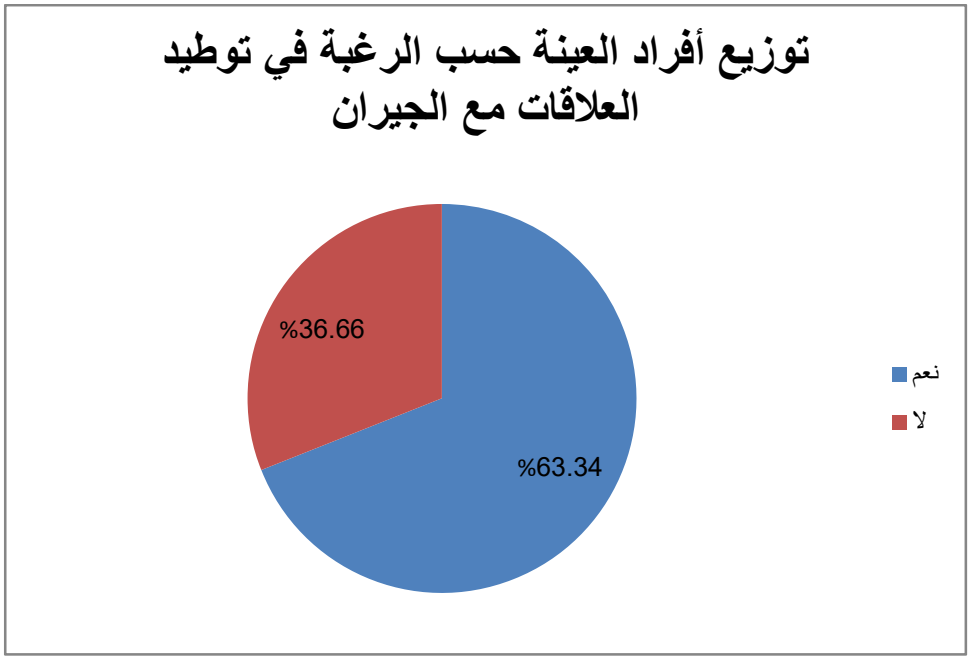

المصدر: استمارة استبيان، سؤال رقم (35)، (36)، (37).

تشير البيانات الكمية في الجدول المبين أعلاه أن أغلبية الدراسة تتوزع توزيعا إحصائيا من حيث اقامة علاقات مع الجيران في الحي الجديد فنلاحظ أن الاجابة **(بنعم)** قد حصلت على تكرارات قدرت بنسبة 63.34% وقد أقيمت فعلا هذه العلاقات إيمانا منهم أن عملية التكييف والاندماج في الحي الجديد بإقامة علاقات وصداقات جديدة فهم ضد العزلة والانطواء الذي يعيشه بعض سكان الحي الجديد.

ونجد نسبة 36.66% أكدوا أن السبب الذي يمنعهم من إقامة علاقات داخل الحي هو عدم قدرتهم على التكيف، ضف إلى ذلك أن لديهم مسبقا علاقات قديمة تكونت على مر الزمن وإقامة علاقات جديدة تحتاج وقت وحذر، في حين أقر البعض منهم أنهم لا يحبون

الاختلاط وهذا ليس معناه أن لديهم حكم مسبق عليهم لكنهم يفضلون العزلة والابتعاد خوفا وخشية من الوقوع في مشكل في حين يفضل البعض الإبقاء على صداقاتهم القديمة لشعورهم بالراحة والاطمئنان معهم.

جدول رقم(29): توزيع أفراد العينة حسب تأثير الأصول الجغرافية في طبيعة العلاقات داخل الحي الجديد.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	35	%29.16
لا	85	%70.84
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة استبيان، سؤال رقم (38)، (39).

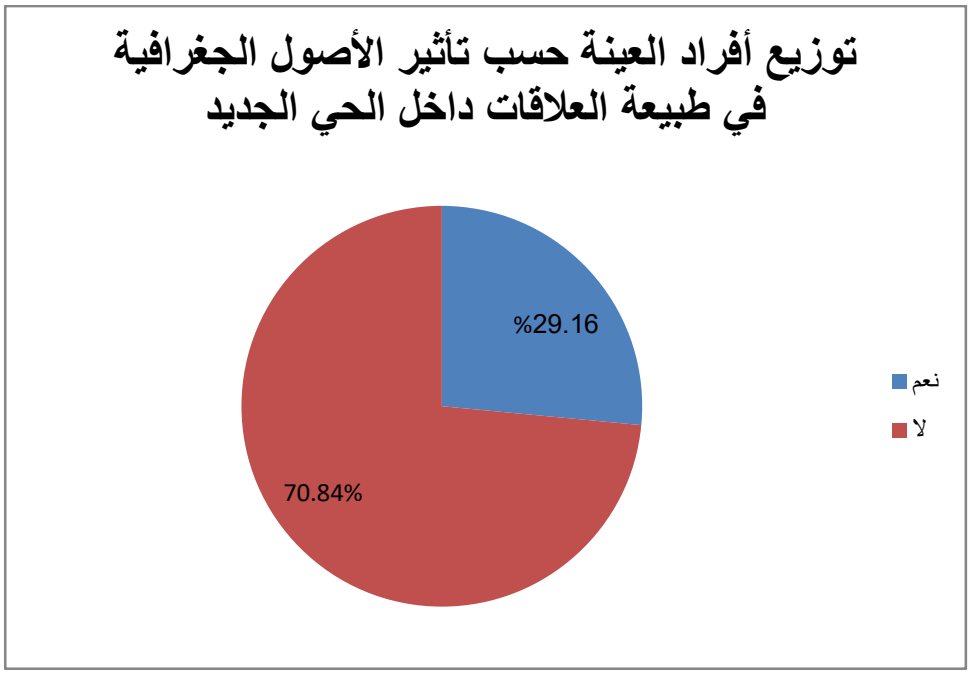

المصدر: استمارة استبيان، سؤال رقم (38)، (39).

تقتصر معظم العلاقات داخل الحي الجديد على إلقاء التحية فقط والسبب حسب رأي مبحوثينا راجع إلى عدم معرفة طبائع وأخلاق السكان الحقيقية فطبيعة المنشأ الجغرافي تختلف من أسرة لأخرى وتؤثر على طبيعة العلاقات داخل الحي وهذا ما أكدته الشواهد

الكمية 29.16% من مجموع أفراد العينة أكدوا على أن الأصول الجغرافية تؤثر على العلاقات داخل الحي.

فنجد أن علاقات الأفراد فيما بينهم سطحية وترجع لخوفهم من إقامة علاقات جديدة مع أفراد نشؤا في بيئة جغرافية مختلفة (خاصة قاطني العشوائيات والبيوت القصديرية) فتكثر المشاكل وتتوتر العلاقات داخل الحي.

أما نسبة 70.84% فنرى أن الأصول الجغرافية: مدينة أو ريف أو حي عشوائي أو راقي لا تؤثر في طبيعة العلاقات بين السكان وأن علاقاتهم جيدة ويتبادلون الزيارات رغم اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد وخاصة مكان الإقامة السابق، فالجار حسب رأيهم أقرب من العائلة وهذا حق الجار على جاره، تبادل الزيارات والسؤال عليه فهم لا يهمهم الأصل الجغرافي بقدر ما يهتمون بالأخلاق والتربية.

جدول رقم(30): توزيع أفراد العينة حسب الراحة في الحي.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	43	%35.84
لا	77	%64.16
المجموع	120	%100

المصدر: استمارة الاستبيان، سؤال رقم (40)، (41).

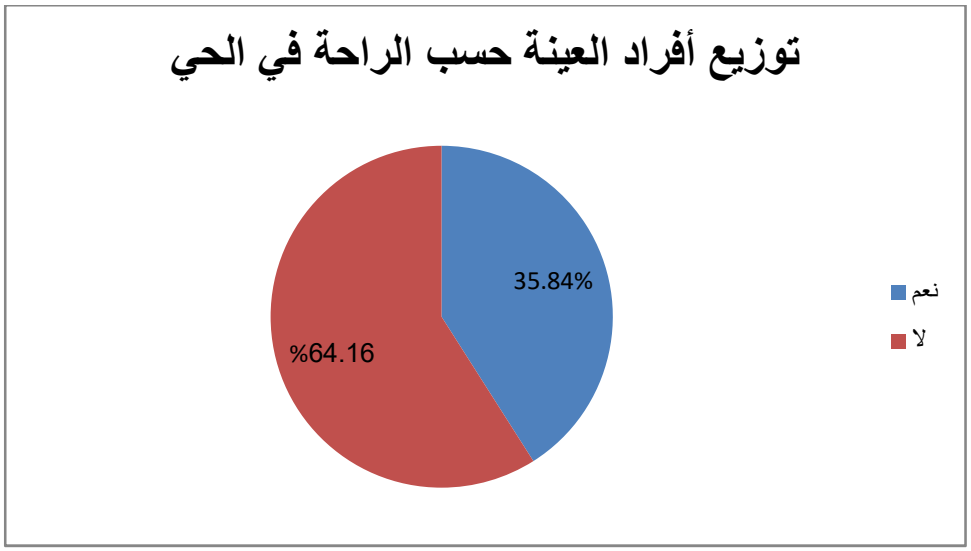

المصدر: استمارة الاستبيان، سؤال رقم (40)، (41).

تفيد الشواهد الكمية في الجدول أن معظم أفراد العينة غير مرتاحين للإقامة بالحي الجديد 64.16% وراجع ذلك لعدة عوامل سبق ذكرها في تحليل الجداول السابقة:

- عدم وجود فضاءات للترفيه والتسلية داخل الحي.
- عدم وجود أماكن للعب للأطفال.
- عدم توفر الحي الجديد على المرافق العمومية الضرورية.
- عدم توفره على وسائل النقل الضرورية.
- عدم رقي الحي إلى مستوى تطلعات ساكنيه
- عدم توفر المياه الصالحة للشرب.

أما بنسبة 35.84% تمثلت أفراد العينة المرتاحين بالإقامة في الحي الجديد خاصة أنهم غير مهتمين بتوفر المرافق أو لا، وتحضى فئة المقيمين مؤقتا بصفة المستأجرين.

- **السؤال (42): حسب وجهة نظرك، ما الشئ الذي ينقص حيّكم؟**

بالرغم من الأزمة السكنية الخانقة التي نتخبط فيها؛ لا زالت على مستوى حي- ماكوماداس التجهيزات الداخلية والمرافق العمومية والخدمات لا تنطبق للضوابط التي أنشأت لأجلها.

ضرورة الاهتمام بمختلف المرافق الخدماتية في عملية تهيئة المجال الحضري.

إنجاز عيادة متعددة الخدمات تضمن الخدمة لسكان الحي.

الاهتمام بإنشاء ملاحق إدارية مختلفة كمركز لدفع وتسديد فواتير الكهرباء والماء.

-إدراج سوق مغطاة بدلا من تنقل السكان للأحياء.

إعادة تعبيد الطرقات والقيام بصيانة الإنارة العمومية.

تهيئة مواقف السيارات والحافلات بالحي.

-إنشاء قاعة متعددة الخدمات للشباب وإستغلال مختلف المساحات الشاغرة في إنشاء فضاءات للعب و أماكن خضراء.

وضع وحدات منظمة لرمي القمامات بالحي.

-الصيانة الدائمة والمستمرة للقنوات مع تهيئة البالوعات.

-خلق لجان بالأحياء.

تحليل المقابلات :

من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع مجموعة من المسؤولين بمديرية التعمير و البناء توصلنا إلى جملة من النتائج هي كالتالي:

1-بالنسبة للسؤال الأول: بالنسبة لك ماذا تمثل المدينة الجديدة؟

المدينة الجديدة عبارة عن مشروع استراتيجي هام من شأنه تغيير التوزيع الجغرافي للسكان في الولاية، وإعادة نقل جزء من النشاط الاقتصادي إلى خارج مقر الولاية، مما سيسمح بتخفيف التكدس السكاني وتمركز الحركية الاقتصادية في الجهة الشمالية للولاية.

2-بالنسبة للسؤال الثاني: هل تعتبرون القطب العمراني الجديد ماكوماداس مدينة جديدة أو توسعة عمرانية لمدينة أم البواقي؟

من بين شروط إنشاء المدن الجديدة أن تكون بموجب قرار في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدينة الجديدة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة، و هي مكان تكون فيه كل هذه المجالات متداخلة فيما بينها لتشكيل مركز حياتي ممتع تتواجد به جل الوظائف الحضرية.

كما ينشأ لكل مدينة جديدة، مخطط يسمى مخطط تهيئة المدينة الجديدة، ويغطي هذا المخطط محيط التهيئة المحدد آليا ومحيط حمايتها، تراعي فيها الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمنطقة.

كما انه من بين أهم شروطها أيضا أن تكون تبعد عن المدينة الأم بعشرة كيلومترات على الأقل.

و من الظاهر أن المدينة الجديدة ماكوماداس لا تتوفر فيها هذه الشروط يعني لم يتم إنشاؤها بموجب قرار إداري و لا في إطار تهيئة الإقليم و لا تبعد عن المدينة الأم أم البواقي بعشر كيلومترات و بالتالي لا يمكن اعتبارها مدينة جديدة، و إنما هي عبارة عن توسعة عمرانية تابعة للمدينة ومجرد تجمعات سكانية مختلفة الصيغ فقط، و بالتالي من خلال دراستنا الميدانية أو النظرية لم نجد أي قرار إنشاء لها.

3- حسب رأيك هل فكرة إنشاء المدن الجديدة كفيلة لحل المشاكل الحضرية؟

تكون المدينة الجديدة داخل نطاق تأثير المدينة الأم وتستفيد من البنية الأساسية والقاعدة الاقتصادية المتوفرة، وتقوم بدور تخفيف الضغط عن المدينة التي تنتمي إليها كما تستوعب جزءا من الفائض السكاني.

و هذا الهدف الذي تم من أجله إنشاء القطب العمراني ماكوماداس حيث تم تخفيف الضغط عن مركز المدينة.

4- ما هي السياسة التخطيطية التي اتبعتها السلطات في إنشاء المدن الجديدة؟

ظهرت ضرورة الاهتمام بالسكن بهدف تخفيف الأزمة التي كانت تزداد خطورة باستمرار، و من هنا ظهر التفكير بقطاع البناء والسكن كدافع للتنمية و التطور من ناحية و كعامل لعرقلتها من ناحية أخرى.

و قد أصبح الضغط المتزايد في ميدان السكن، يشكل مضايقة بسبب عدم تلاؤم بين القوى الصناعية التي لم تظهر بعد آثارها و المحيط الذي لا بد منه حتى يمكن لجموع العمال من إيجاد السكن اللائق و العمل الصحي و التربية و الحياة الثقافية التي تمثل الوجود الاجتماعي، و أصبح من واجب الدولة أن تولي كل الأهمية لقطاع السكن، حتى تتمكن من محاولة حل مشاكل هذا القطاع و تجميع كل الشروط لتحسين الإنتاجية.

لهذه الأسباب أنشأت سنة 1999 وزارة البناء و السكن، كان هدفها توفير الوسائل الضرورية لبناء و تنظيم جهاز متكامل لأداء جميع المهام اللازمة لمعالجة مشكلة السكن، بما في ذلك القيام بالدراسات و العمران و التهيئة العقارية، و تنظيم برامج السكن و البناء و تنشيط مؤسسات البناء و تكوين اليد العاملة الماهرة، و تحديد و مراقبة استعمال التراث العقاري الوطني و تشجيع ملكية السكن العائلي.

و لتحقيق هذه الأهداف كان لا بد من سياسة متناسقة و تخطيط متكامل للتهيئة العقارية المدنية، وللسكن، والإنشاءات المرافقة، حتى يمكن الوقوف أمام عمران عنيف و فوضوي ومتسارع و تطور و إنجاز منشآت بشرية.

5-كيف يتم تطبيق هذه السياسة من الناحية الميدانية؟

بالنسبة لتطبيق هذه السياسة من الناحية الميدانية يعتبر القطب العمراني ماكوماداس مجرد توسع عمراني يفتقر للتطبيق الميداني للسياسة التي حددتها الدولة فتخطيط المدن، يمثل عملية فنية، فيزيقية تتمثل في موضوع المدينة وحجمها، و في الاعتبارات الهندسية التي تبدو بصيغ كمية مثل عدد الشوارع، المنازل والمنشآت و في الحقيقة فإن التخطيط يقوم على إستراتيجية مؤداها إدراك أهمية المظاهر الديمغرافية والثقافية والسلوك والمبادئ الإيكولوجية، ولا شك أن المسكن المخطط تخطيطا جيدا في بيئة مناسبة، يعد هدفا رئيسيا للتخطيط، حيث تقصد الأسرة مسكنا ليحقق لها الوقاية الصحية وتوفير الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الإمداد بالخدمات المختلفة والتركيب الاجتماعي في المنطقة والعلاقات الاجتماعية بين السكان وعلاقة المناطق ببعضها البعض، و للأسف كل هذا لم يتم توفيره بحي ماكوماداس.

6- ما هي أدوات التعمير والبرامج التي اعتمدتها الدولة في إنشاء المدن الجديدة؟

استخدمت نوعين من البرامج التخطيطية على المستويين الوطني والجهوي:

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT.
- المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT.

و قد تم شرحها في القسم النظري الخاص بالتخطيط الحضري.

7- ما هي نوع الخدمات التي تتوفر بالمدينة الجديدة؟

يجب أن تتوفر مجموعة من الخدمات العمومية بالمدينة الجديدة والخدمات الضرورية كالنقل توفير شبكات الاتصال تهيئة الطرقات وتعبيدها والتهيئة العمومية والإدارية الضرورية كالمدارس والمرافق الصحية، الدينية والترفيهية والرياضية وغيرها، لكن بالنسبة لحي ماكوماداس فإنها لم ترقى بعد مستوى تطلعات قاطنيها ولا منشئيها و ذلك بسبب عدم توفير الإمكانيات الضرورية اللازمة رغم طول فترة إنجازها والتي قاربت العشر سنوات فهي لا

تتوفر على عدد كافي من المؤسسات التربوية ولا على مراكز رياضية ولا ترفيهية ولا حتى على مساحات خضراء.

8-ما هي أهداف المدن الجديدة؟

جاء قرار إنشاء المدن الجديدة بمحاولة طرح الحلول لبعض المشاكل و منها مشكلة الإسكان الغذائي وزيادة القاعدة الصناعية في البلاد. كما حددت الأهداف الرئيسية من إنشاءها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كسر حدة الكثافة السكانية العالية وتخفيف العبء على المناطق والمدن الرئيسية.

وهذا مؤشر على بدء مرحلة جديدة في صياغة سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها أن وسائل العلاج المؤقتة في المدن ليست كافية وبأن التزام الدولة بالتعمير وبإنشاء المجتمعات الجديدة أصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة و هو خيار لا بديل عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأصبح قياس جدوى وفاعلية المدن الجديدة بما تحققه من إضافة للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وما توفره من فرص عمل، وما تستوعبه من سكان وما تساهم به من إعادة توزيع للسكان وعلاج لمشاكل المناطق الحضرية القائمة.

ويلاحظ على عملية تخطيط المدن الجديدة في الجزائر عدم ملائمة منهجية التخطيط التقليدي لطبيعة نمو المدن الجديدة حيث أنها تقوم على أساس إعداد المخطط العام وهو تصميم مستقبلي لمدة 25 عاماً ويكون من المتعذر تحديد العوامل و المتغيرات التي تؤثر على مسار التنمية في هذا المدى الطويل، و ينتج من الخطأ في تحديد حجم السكان المستهدف عدم صلاحية كل التحليلات والدراسات التي تشملها عملية التخطيط لوضع أهداف مرحلية . وقد بالغ واضعو سياسة المدن الجديدة في الجزائر في اقتراحهم بشأن الأحجام المستهدفة للمدن الجديدة، مما أدى إلى إهدار الكثير من الاستثمارات الحكومية في مجالات المرافق والإسكان والخدمات وعدم التوازن بين الواقع التنفيذي والطلب الفعلي.

ويمكن تصنيف أهداف إنشاء المدن الجديدة إلي ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

أولا :الأهداف الاجتماعية:

- توفير فرص الإسكان المتنوعة التي تلبي كافة احتياجات فئات السكان المختلفة من حيث أحجام الأسر والثقافات والعادات الاجتماعية الخاصة بهم.
- توفير كافة الخدمات الاجتماعية التي تلبي كافة احتياجات السكان من الناحية الكمية والنوعية بما يتفق والطبيعة الخاصة بهم اجتماعيا واقتصاديا.
- إيجاد فرص عمل مناسبة تتحقق فيها عناصر التأمين الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية:

- خلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلي تحقيق توازن اقتصادي على مستوى الإطار الأشمل الإقليمي والقومي.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للإمكانيات والموارد وفرص الاستثمار في المناطق النائية.

ثالثا الأهداف العمرانية:

- إعادة تشكيل نمط العمران علي المستوي القومي بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة.
- التوزيع المتوازن للتركيزات العمرانية والسكانية علي كافة أرجاء الخريطة القومية.
- إزالة الاختناقات الناتجة عن تركز السكان والأنشطة في بعض المراكز الحضرية القائمة.

9-في نظركم هل حققت المدينة الجديدة الهدف التنموي الذي أنشأت لأجله؟

كانت إحابة جل مبحوثينا أنه لن تقوم لها قائمة حضرية كمدينة جديدة بمعنى الكلمة إلا إذا تحملت السلطات على عاتقها مسؤولية متابعة المشاريع المسطرة بمرافقة تقنية لمتخصصين وخبراء في المجالات العمرانية والتخطيطية والإقتصادية والإجتماعية والسيكولوجية وبالإرادة السياسية والشعبوية لتسيير المجال الحضري،تحديث إحتياجات السكان للفضاءات العمومية،تشكيل صندوق خاص من أجل تمويل المشاريع المتعلقة بمتابعة

الصيانة للمجالات العامة وتحمل السكان 25 % من أعباءه لغرس ثقافة الإنتماء للمزيد من تحمل المسؤولية،قانونيا إحترام النصوص القانونية من قبل جميع الأطراف ولا سيما الإدارات والمصالح العمومية،ماليا توفير الغلاف المالي المناسب لإنجاز وصيانة هذه المجالات العامة.

10- هل استطاعت المدن الجديدة القضاء على الاكتظاظ داخل المدن الرئيسية؟

فقد كانت إجابة جل مبحوثينا أكيد فقد فكت الخناق على مراكز المدن و بالأخص مدينة أم البواقي فقد أصبحت تعرف متنفسا ملحوظا مقارنة بالسنوات القريبة الماضية.

11- برأيك هل السياسة التخطيطية الحضرية بالولاية كانت ناجحة؟

من الناحية العمرانية كانت ناجحة جدا فقد حققت توسعا ملحوظا على المستوى الجغرافي أما من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية فإن هذا التوسع لم يكن مخططا له فالقطب العمراني الجديد ماكوماداس يعرف تعددية في الهوية من ناحية فمعظم قاطنيه من أماكن جغرافية مختلفة.

ضف إلى أن عملية التخطيط يجب أن تحكمها مجموعة من الآليات وإجراءات التنسيق والتكامل والتعاون بين أجزائها المختلفة. ويتحدد مقدار نجاح النظام بالقدر الذي تتسم به العملية التخطيطية، بدرجة كبيرة من الوضوح والتكامل والتعاون والتنسيق بين كافة عناصر هذا النظام، وبالطبع يتحدد أيضا، مقدار نجاح النظام، بدرجة تحقيقه للأهداف والغايات المرجوة منه.

وهذا ما لا نجده في الواقع. ومن ناحية أخرى، التركيز عل قطاع معين من قطاعات النظام التخطيطي، بدرجة كبيرة أو بصورة مغالى بها، يؤدي بدوره إلى حدوث نوعا آخر من أنواع الخلل في النظام. فعلى سبيل المثال، التركيز الشديد على قطاع استعمالات الأراضي، قد يؤدي إلى إهمال باقي القطاعات العمرانية الشاملة، بأبعادها المختلفة، سواء كانت اقتصادية، وتشمل قطاع الأعمال والتجارة والمال، والصناعات بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وغيرها، أو اجتماعية، وتضم الخدمات الاجتماعية، ورعاية الفئات الأقل حظا وذوي

الاحتياجات الخاصة، ورعاية الطفولة والأمومة، وكبار السن وغيرها، والقطاعات الحضارية والثقافية، وتشمل المحافظة على المناطق التراثية، والأبعاد الجمالية والمعمارية، والتصميم الحضري، والصورة البصرية، وغيرها، إضافة إلى أهمية قطاع البيئية، وما يتعلق بها من مفاهيم التنمية المستدامة، والمدن الصحية، ومشاكل التلوث، والطاقة المتجددة، والتنوع البيولوجي، وغيرها.

12- من وجهة نظرك، ما هي معوقات إنشاء المدن الجديدة في الولاية؟

- عدم تحقيق الأغراض الاقتصادية و الاجتماعية التي أنشأت لأجلها .
- عدم القدرة على استغلال الموارد البيئية المتاحة .
- عدم قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية لساكنيها .
- الإسكان لا يقتصر على المسكن فقط بل يمتد إلى التجهيزات الجماعية أو ما يعرف بعناصر الإسكان و التي تتكون من المرافق و الخدمات و كل التجهيزات التي بموجبها ينشط السكان وتنمو الحياة الاجتماعية، لأن الأحياء التي تفتقد لهذه التجهيزات تعتبر مراقد أحياء لا تكمل وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و هذا ما يعانيه القطب العمراني الجديد ماكوماداس .
- فعلى الرغم من أن الدولة الجزائرية حاولت إيجاد حلول للمشاكل الديمغرافية الناجمة عن اختناق المدن من خلال إنشاء مدن جديدة. لكن تطبيق لهذه الخطط لم يكن بمستوى الطموحات المعقودة، فهناك هوة شاسعة بين أرقام الحكومة والواقع المرير لهذه المدن.

2-عرض النتائج وتفسيرها:

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج الإمبريقية وهذا من خلال تحليل المعطيات الميدانية فيما يلي:

2-1- عرض نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

2-1-1- النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى:

- يرتبط التخطيط الحضري بالبناء والمجال في تجسيد المدن الجديدة.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى نفي الفرضية وتبين أن التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة ترتبط بالبناء والمجال وتتضح من خلال إجابات أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة في الاستمارة ويبين من خلال الجدول رقم (13)، أن معظم المبحوثين وأسر الحي قاموا بتغيرات على المسكن ومن خلال جدول رقم (13)، (14)، فهي توضح أنهم قاموا بنزع الشرفات وغلقها وذلك لأسباب أمنية وتحفظية ويرون أن الشرفة تمثل الثقافة الغربية ومنهم من قام بضمها للمطبخ وآخرون قاموا بهدم الحائط ومثل هذه التغيرات ممنوعة في أغلب الأحيان لأنها قد تسبب أضرارا للمبنى ككل، أما بالنسبة لتقسيم الغرفة الرئيسية (الصالون) إلى جزأين لتوفير مساحة مخصصة للبنات أخرى للذكور، في حين قام البعض بتوسيع المطبخ الذي لا يكفي لإجراء الأعمال اليومية المعتادة.

وفي المقابل نجد تغيير الواجهة كتحويل مدخل السكن من مدخل العمارة إلى خارجه خاصة بالنسبة لساكني الطابق الأرضي بغية الاستفادة من الرواق والرغبة في جعل الشرفة مدخل للبيت والاستفادة منها في حين نجد أن معطيات الجدول رقم (09) تبين أن ملكية المسكن للحي الجديد ماكوماداس تبين أن إيجار المساكن مرتفع إلى حد ما، وفي مقابل ذلك أيضا نجد أن أغلب المبحوثين أكدوا أن سبب تأجير المالكين الحقيقيين لشققهم عدم توفر حي ماكوماداس _الحي الجديد_ على كل المرافق خاصة النقل _الأمن.

هذا ما جاء في إجابات المبحوثين واعتبروه فرصة لتوفير دخل إضافي لحين اكتمال المدينة الجديدة (خدمات اجتماعية/ طرقات مهيئة، وغيرها).

في حين نجد أن نتائج الجدول رقم (08) أن السبب الاجتماعي مثل أعلى نسبة ويعود ذلك إلى الرغبة في الاستقلال عن بيت العائلة والاستقرار وتكوين أسرة نووية خاصة؛ والانصراف

عن بعض الأحياء كالعشوائيات التي تنتشر فيها الجريمة في حين الأحياء الجديدة تتوفر على المساحات الشاسعة التي تسمح للأطفال باللعب بحرية.

وتمثلت الأسباب المادية عند المستأجرين حيث يكون الإيجار منخفضا بسبب عدم توافر المدن الجديدة على جميع المرافق العمومية وهذا ما نلاحظه من خلال نتائج الجدول رقم (08) والنسب الأخرى لمن يبحث عن الاستقرار خاصة لحديثي الزواج، أما بالنسبة لوجود الأقارب هي حالات قليلة حيث يقوم بعض الأفراد بتوفير مساكن للإيجار لأقاربهم خاصة وأنهم قاطنين تلك الأحياء ويعرفون جيدا السكنات الخالية أو تلك التي يرغب مالكيها في إيجارها.

ووجدت بعض المعتقدات الغربية تمثلت في وجود غزوة وسند في الأحياء الجديدة التي تتصف بصفة هامة وهي الأحياء المختلطة.

في حين نجد نتائج الجدول رقم (12) والخاص بالرضا عن الإقامة بالحي الجديد.

فهي توضح أن الحي لم يكن في مستوى تطلعاتهم خاصة مالكي الشقق ذات الصيغ التساهمية والترقوية مقارنة بثمنها والوقت الذي استغرقه إنجازها، عدم توافر هذه الأحياء على متطلبات ساكنيها من حيث مساحة الشقق ونوعية مواد البناء التي بنيت بها ضف إلى ذلك، أماكن الراحة والترفيه التي لم تكن مجهزة.

أما الفئة الراضية من المبحوثين عن الإقامة بالحي الجديد هم في الأصل كانوا يقطنون أحياء عشوائية ومن المستفيدين من الشقق ذات صيغة اجتماعية حيث وجدوا جل متطلبات الحياة ضرورية متوفرة، (ماء، كهرباء، غاز، وغيرها) دون عناء جلبها، ضف إلى ذلك ما ذكره المبحوثون في إجاباتهم عن وجود مساحات كبيرة لركن السيارات وغيرها بالمقابل نجد نتائج الجدول رقم (16) أقروا بأن:

ضيق المسكن يشكل عائقا أمام عملة حفظ خصوصيات العائلة الجزائرية وخاصة بالنسبة للعائلات المركبة (وجود الجد والجدّة).

لا تلبي متطلباتها البيولوجية والاجتماعية خاصة في قضية فصل الذكور عن الإناث حفاظا على متطلبات الحياة الاجتماعية والدينية لأن الاختلاط حسب رأيهم يؤدي إلى عدم راحة للأبناء خاصة في سن المراهقة وما يمكن أن يؤدي بمشكلات أخلاقية في المقابل الأسر النووية أو الحديثة بالزواج فلا يتعدى أفرادها الثلاثة أو الأربعة.

نتائج الجدول: (13) بالنسبة للسكنات ذات الصيغ التساهمية أو الاجتماعية فكان مبحوثوها فيما يخص نوعية وجودة نوع الطلاء والأبواب ونوعية مواد البناء وهذا ما يؤرق راحة السكان وهو عدد لا يستهان به من أفراد العينة، حالة المسكن بالنسبة لأفرادها قاموا بإعادة تركيب الأبواب وتركيب حمامات جديدة وحتى تغيير البلاط للنوعية الجيدة، لتوفر الراحة النفسية والجسدية، ونتائج الجدول رقم (14) تقرّ أن أغلب المبحوثين قاموا بتغييرات على المسكن بسبب عدم جودة مواد البناء المستعملة في الشقة، وحتى تصبح متماشية مع حياتهم وظروف معيشتهم.

نتائج الجدول رقم (14): فهي توضح قيام المبحوثين بنزع الشرفات وغلقها وكذا الاستفادة من المساحات وضمها للمنزل لأنها بالنسبة لهم لا تصلح سوى لوضع خزان المياه أو الغسالة أو كمدخل للسكن وفي المقابل نجد نتائج الجدول رقم (15) فهي توضح أن الساكنين لا يثقون بمياه الحنفية ويقومون باقتناء المياه المعدنية أو تعبئة المياه الصالحة للشرب من مصادر موثوقة كالآبار وهذا لا يتسنى إلا للساكنين الذين يملكون سيارات خاصة، وفي المقابل نتائج الجدول رقم (16) ضيق المسكن شكل مشكلة كبيرة بالنسبة لأفراد العينة لإحساسهم لعدم الراحة النفسية والجسدية خاصة لكثرة الضجيج وعدم الشعور بالاستقرار وانعدام التهوية الكافية ما يمنع دخول أشعة الشمس في حين يؤكدون أن السكن بالعمارة في حد ذاته يشعرهم بالقلق وعدم الارتياح خاصة أن معظمهم كانوا يقطنون أحياء فوضوية لكن حسب رأيهم تحتوي على مساحات خضراء وعلى فناء واسع. مشكل مياه الشرب أرق السكان خاصة قاطني الطبقات المتوسطة ماديا حيث شكل عبء اقتصادي جديد عليهم أما لمشكلتي الرطوبة والإنارة فانعدمت الإجابة فيها.

وهذا راجع لعدم استكمال إنجاز حي ماكومادس وهي الفترة المتزامنة للدراسة الميدانية 2017-2018.

2-1-2- النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية:

يؤدي وجود التخطيط الحضري إلى وجود المرافق والخدمات العمومية:

أوضحت نتائج الدراسة صدق الفرضية إلى حد ما، من خلال مجتمع البحث والدراسة التي أجريت فيه، حيث اتضح من خلال الجدول رقم (17)، أن جميع المبحوثين أقروا أن أكثر وسيلة نقل مستعملة في التنقل لقاطني حي ماكوماداس هي سيارة الأجرة تليها السيارة الخاصة ويرجعون سبب ذلك إلى ندرة وسائل النقل الجماعية التي تربط القطب العمراني بمركز المدينة (أم البواقي) وإذا وجدت فإنهم مضطرون إلى المشي مسافة كبيرة للوصول إليها، أما سيارات الأجرة يسهل الحصول عليها بمكالمة هاتفية واحدة رغم فارق السعر والوقت، كما أن الحافلات لا تتوافر بصفة منتظمة في أوقات محددة.

نجد أن التنقل في حي ماكوماداس وتزامنا مع فترة الدراسة الميدانية، لم يرقى للمستوى الذي طمح إليه قاطنوه بعد أن اتضح العجز عن ضمان خدمات نوعية وكمية، مشكل النقل من مشكلات المدينة التي تواجه قاطني الحي وهذا ما أوضحه الجدول رقم (17) يقروا المبحوثون أن سبب مشكلة النقل بالمدينة دفع بهم لشراء سياراتهم الخاصة عن طريق التقسيط أو عن طريق القروض البنكية خاصة بالنسبة لأرباب الأسر.

سؤال: (18) جل المبحوثين أجابوا أن الطرق المؤدية للحي معبدة وأخرى في طريق الإنجاز لاستكمال مشروع بناء القطب العمراني ماكوماداس، للجزئين B وA.

سؤال (24): يتوفر الحي على الإنارة العمومية.

سؤال (25): نادرا ما تحدث انقطاعات في شبكة الكهرباء لسهر الشركة امتياز توزيع الكهرباء والغاز لأم البواقي على توفير الطاقة الكهربائية للزبائن.

سؤال (27): شبكة الهاتف الثابت والانترنت، ولازالت الأشغال باقية.

سؤال (29): وجود ثانوية ومدرستين ابتدائيتين.

أوضحت نتائج الجدول (23): أن الخدمات ضعيفة وجود مستوصف وحيد بالحي الجديد في طور الإنجاز خلال الدراسة الميدانية ونتائج الجدول رقم (24) تقر بأنه لا يوجد سوى مسجد واحد في طور الإنجاز حسب أفراد العينة وفي المقابل نجد نتائج الجدول (25) لا توجد إلا بعض المحلات المتفرقة في الجزء A.

نتائج الجدول رقم (27) تبين أن كل المبحوثين أقروا أن في إطار الإنجازات التي تلي استكمال المشروع للقطب العمراني الجديد.

نتائج الجدول (26): عينة الدراسة بالنسبة للمبحوثين أولياء الأطفال عند تقديم استمارة الدراسة ميدانيا مطالبة الأطفال أنفسهم بتوفير مساحات خضراء للعب خاصة أحواض السباحة لمواجهة موجات الحر الشديد في فصل الصيف.

وهذا ما تؤكده الجداول المذكورة على أنه لم يكتمل التخطيط وهو في استكمال بناء المرافق وتحسين الخدمات لجميع الساكنة الحضرية نظرا لتأخر الأشغال وإعطائها لمؤسسات البناء والأشغال العمومية مختلفة ومتفرقة المرافق الحيوية التي يتوفر عليها القطب العمراني الجديد ماكوماداس:

- إذاعة جهوية.
- مديرية البناء والتعمير، مركز الضرائب، المؤسسة العمومية للصحة الجوارية، محكمة إدارية، الصندوق الوطني للسكن، مكتب بريدي، للمديرية النشاط الاجتماعي، مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مركز الأمن، مديرية الثقافة، كلية الحقوق –جامعة العربي بن مهيدي، مديرية التجهيزات العمومية، مركب رياضي جواري، مؤسسات تعليمية: ثانوية ومدرستين ابتدائيتين، مشروع مسجد.

2-1-3- النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة:

الجانب الاجتماعي مظهر أساسي في تنمية المدن الجديدة.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى صدق هذه الفرضية إلى حد ما، حيث اتضاح من خلال الجدول رقم (28) أن معظم المبحوثين أقروا فعلا على إقامة علاقات مع الجيران في الحي وصداقات جديدة فهم ضد العزلة والانطواء الذي يعيشه بعض سكان الحي الجديد.

واتضح السؤال رقم (37): أن عينة الدراسة منهم ما يفضلون العزلة خوفا من الوقوع في مشاكل وكذا إبقاء صداقاتهم القديمة لشعورهم بالراحة والطمأنينة.

في حين نجد معطيات الجدول رقم (29) يقرون أن الأصول الجغرافيا تؤثر على العلاقات داخل الحي وأن علاقاتهم جيدة ويتبادلون الزيارات رغم اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد فهم لا يهمهم الأصل الجغرافي بقدر ما يهتمون بالأخلاق والتربية.

تفيد النتائج من خلال الجدول (30) أن المبحوثين غير مرتاحين حاليا في الإقامة بالحي الجديد نظرا لعدم استكمال كافة المرافق وتهيئة الخدمات لتكون صالحة للعيش في ظروف جد حسنة، يعلم المبحوثون أن الحي الجديد هو حي مركب من صيغ اجتماعية وتساهمية وترقوية لذلك جاء هذا التنوع بعدم التناسق والانسجام في إنهاء المشاريع المنتمية له في آجالها المحددة.

لذلك جاءت الاختلالات السابقة دون تجسيد الحي الجديد كمدينة جديدة بأتم معنى الكلمة.

2-1-4- النتائج الخاصة بالفرضية الرئيسية:

يساهم التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة.

حيث تشكل هذه الدراسة التي كانت في الواقع بحي عمراني جديد غير مكتمل في أجهزته ومرافقه التي خطط له لإنجاح التخطيط الحضري فجاءت نتائج الدراسة الميدانية على حسب وضعية الحي الراهنة في المدة الزمنية المذكورة سابقا لذا جاءت هذه الدراسة إلى عدم تحقق الفرضية، ففي ضوء الخصائص العامة للعينة وما توصلت إليه نتائج الفرضيات الفرعية، والتي لها علاقة مباشرة بنتائج الفرضية الرئيسية تبين مساهمة التخطيط الحضري

في تنمية المدن الجديدة غائبة فعليا على أرض الواقع وتظهر من خلال عدم استكمال مشاريعه في تلك الفترة والتي تظهر جليا في البناء والمجال الحضري وتشير الدلائل الإحصائية الواردة في كل من الجدولين (08)، (09) أن الحي لم يكن في مستوى تطلعاتهم خاصة مالكي الشقق ذات الصيغ المختلفة تساهمية وترقوية مقارنة بثمنها والوقت الذي استغرقه إنجازها عدم توفر متطلبات ساكنيها من حيث مساحة الشقق ونوعية مواد البناء وأماكن الراحة والترفيه التي لم تكن مجهزة بها في الحي العمراني الجديد ماكوماداس، وهذا ما أكدته المعطيات والمعلومات الواردة في استمارة البحث، وما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية.

وباستقراء بيانات الجدول رقم (28)، (29)، (30)، نستنتج من خلال ذلك أن مسؤولية البلدية وأجهزة الرقابة المخولة لمتابعة أشغال التهيئة العمرانية وتمكين تفعيل التخطيط الحضري داخل المدن الجديدة لحل جميع المشاكل التي تعاني منها الأسر داخل الحي والمحافظة على سمعة المدينة ومظهرها الجمالي في تفعيل دور المجتمع المدني خصوصا بعدم إحداث تغييرات على البناء والتعايش مع الوجه الحضري الجديد؛ لكي لا تشوه المدينة بأي شكل من أشكال الحاجة.

2-2- النتائج الدراسة في ضوء النظرية الحضرية:

أوضحت نتائج الدراسة الراهنة بأن حجم المدينة وكثافتها واللاتجانس لأفرادها يؤثر في التنظيم الاجتماعي، فتظهر بذلك مشكلة الإنسان الحضري، هذه الأخيرة التي تعاني منها كبريات مدن العالم؛ ورغم النظريات والاتجاهات المختلفة التي جاءت لتفسير الواقع الإمبريقي الحضري لا تزال المدينة تعاني من العديد من المشاكل العمرانية، الاجتماعية والاقتصادية.

2-3- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

يمكن ربطها بالدراسة التي قامت بها: **هبة محمد ابراهيم عمار (2011).**

حيث أكدت الدراسة الراهنة أن السكان في المدن الجديدة عبارة عن مجتمع جديد تختلف في العادات والتقاليد والثقافة.

كما يمكن ربط الدراسة الراهنة بالدراسة التي قام بها عبد العزيز محمود (2006) حيث أكد أن معظم سكان المدينة الجديدة انتقلوا للسكن فيها للتخلص من مشاكل الفقر وتدني مستوى الخدمات وللحصول على عمل أفضل، ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وتبين أن علاقات الجوار جد وثيقة أما المرافق والخدمات فهي تعاني عجزا كبيرا مما يؤدي إلى صعوبة التكيف مع ظروف المجتمع الجديد وهذا ما توصلت إليه الدراسة الراهنة.

النتائج العامة للدراسة:

- يساهم التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة.
- وضع خطط استراتيجية ومنظمة من قبل المصالح المختصة للمدينة والسهر على متابعتها وتسيير كل هياكلها بشفافية وتحسين جودتها لإدراجها ضمن مصاف المدن الحضرية.
- مواجهة مختلف المشاكل الحضرية بالتنظيم المحكم من خلال التخطيط الحضري.
- عدم استكمال جميع المشاريع السكنية في الجزأين B وA جعل كل المرافق والخدمات ناقصة وغير مهيئة.
- العمل على إعطاء منظر جمالي ونسق واحد لمختلف العمارات في الحي الجديد.
- لابد أن تكون الخطة العمرانية قائمة على منهج علمي محكم واحترام النصوص القانونية للتهيئة العمرانية.
- تحلي أصحاب المشاريع والمقاولين بالحس الاجتماعي قبل التجاري في تخطيط وإنجاز مختلف التجمعات السكنية.

- **الاقتراحات والتوصيات:**

أثبتت الدراسة على ما هو موجود في الواقع نلاحظ بأن هذا الحي به نقائص في المرافق والخدمات ويمكن اقتراح الآتي:

- الاهتمام بمختلف المرافق الخدماتية في عملية تهيئة الأحياء.
- استكمال إنجاز عيادة متعددة الخدمات تضمن الخدمة لسكان الحي.
- استغلال المساحات الشاغرة بالحي لإنشاء سوق مغطاة مثلا، بدلا من التنقل للأحياء الأخرى.
- تهيئة مواقف السيارات والحافلات بالحي.
- إنشاء قاعة متعددة الخدمات للشباب واستغلال مختلف المساحات الشاغرة بالحي إنشاء فضاءات للعب وأماكن خضراء.
- الصيانة الدائمة والمستمرة للقنوات، مع تهيئة البالوعات وغلقها لخطورتها على الأطفال.
- مراعاة السياسة العمرانية للمكونات الثقافية للأسر الجزائرية مع الأخذ بعين الإعتبار لمعظم عادات وتقاليد السكان خلال عملية التفكيك في وضع الأسس النظرية في مختلف التصميمات الحضرية.
- التفكير في إنشاء مخطط يتكفل خصيصا بالمشاريع السكنية فقط أي مختلف المجمعات السكنية.

- ندعم الحكومات والمجتمع الدولي لدعم المدينة الجديدة من خلال السياسات الاستراتيجية والاجراءات الفعالة على المستويات الوطنية والدولية للمساعدة في وضع المدن المستدامة في جوهر تنمية القرن الحادي والعشرين.
- باعتبارنا من الباحثين والأكاديميين فإننا نشجع بمساهمة المعارف من خلال البحوث ذات الصلة لتطوير المدينة الجديدة التي نحتاجها اليوم وغدا، وكذا هيئات المجتمع المدني في توسطها ما بين الفاعلين بالمجتمع.

المدينة التي نحتاجها تتصف بالإدماج الاجتماعي والمشاركة، تتسم بالتكلفة الميسورة وسهولة الوصول إليها ومراعاة الإنصاف، تتصف بالفاعلية الاقتصادية والشمولية، تتميز بالإدارة الجامعية والحكم الديمقراطي، تعزز من التنمية الإقليمية المترابطة، تكون متجددة وقادرة على الصمود تتمتع بهويات مشتركة والإحساس بالمكان، جيدة التخطيط ومن الممكن السير فيها ومراعاة وسائل الانتقال، تتسم بالأمان والصحة وتعزز الرفاه، تحتضن التعلم والابتكار.[1]

[1] http://www.worldurbancompaing.org/urban-thinkers-compus ,25-12-2016,23:43.

خاتمة

خاتمة

تم التوصل على ضوء هذه الدراسة ومن خلال إجراء الدراسة الميدانية ؛يعد إنشاء المدن الجديدة أحد الحلول الجوهرية والبديلة للحد من الضغط السكاني في العواصم والمدن الكبرى،وأرتبط العامل الأساسي في إنشاء هذه المدن بالوصول بها إلى مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن التغلب من خلاله على المشكلات التي طرحها الواقع في المدن القديمة القائمة وعلى رأسها الإسكان، جلب اهتمام الباحثين والدارسين إلى دراسة المدن الجديدة ؛لأن كلا من التخطيط الحضري والمدن الجديدة وما عرفته من تنمية على علاقة فردية ترتبط كلا منهما بالآخر في أغلب المجالات.

فمساهمة التخطيط الحضري أصبحت اليوم آداة فعلية لعملية ترسيخ التنمية في المدن الجديدة بإشراف الأجهزة المختصة التي تسهر على تنمية المدن الجديدة بتحسين ورفع جودة الخدمات بوضع خطط إستراتيجية متبعة ومراقبة عن طريق التخطيط الحضري لمواجهة كافة المشاكل التي أظهرتها نتائج الدراسة الراهنة ؛مما أدى إلى صعوبة التكيف للسكان مع ظروف المحيط الجديد والإرتداد إلى المواطن الأصلية لتصبح هذه الأخيرة منطقة طاردة لا تختلف عن المناطق القديمة والتقليدية.

ولمواجهة كل هذه المشاكل يجب إتباع سياسة جديدة بالتنسيق بين كل هياكل المجتمع المدني وأسر الحي في المدينة كما تساعد في ارتفاع معدلات الرضا للسكان مما يؤدي إلى زيادة قدرة المواطن على التكيف للعيش وسطها.

إن وجود العامل الأساسي لجذب السكان للعيش بالمدن الجديدة هو تحسين ظروف الإسكان وتوفير فرص العمل ،في حين أن العامل الرئيسي لاستقرارهم واستمرارهم بالمدينة الجديدة، هو توافر الخدمات التي لها أثر فعال في إنشاء إنسان قادر على المشاركة الفعلية في مجال التنمية.

نقول بأن تحول النظرة المستقبلية لهذه المدن هو في سياستها لتحقيق ظروف معيشية أفضل من خلال أسلوب التنمية الحضرية.

ومن بين توصيات الباحثة في هذه الدراسة هو محاولة دراسة جوانب أخرى لظاهرة التخطيط الحضري وتنمية المدن الجديدة كما أنه يضم العديد من المواضيع التي يستطيع باحثون آخرون التطرق إليها كل من وجهة نظره وحسب زاوية دراسته وتكون بشكل مختلف وجديد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : قائمة المصادر:

1.القرآن الكريم:

1. سورة هود : الآية61.

2. **السنة النبوية الشريفة:**

3. حديث شريف رواه أحمد بسنده عن فضاله بن عبيد (6–20) ورواه أبو داوود والترميذي.

4. ابن منظور : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1419.

5. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، مج 14، ط4، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

6.إبراهيم المطوع: التخطيط والتخطيط التربوي أنواعه، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود،2010.

7.أحمد بوذراع: التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الإجتماع الحضري، مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر، دط، د س،ن.

8.أحمد شفيق السكري: المدخل إلى تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية الريفية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 2000.

9.إسحاق يعقوب القطب وعبد الإله أبو عايش: النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، جامعة الكويت، ط1، 1981.

10. إسماعيل قيرة: علم الإجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، د ط، 2004.

11. التيجاني بشير: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع، الإسكندرية،مصر،2005.
13. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2004.
14. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر،دط، 2005.
15. خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د س ن.
16. خلف حسين علي الدليمي: التخطيط الحضري،أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
17. دوغلاس موسشيت: ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، مصر، 2000.
18. زيدان عبد الباقي: علم الإجتماع الحضري والمدن المصرية، كلية الآداب البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، دار النشر مكتبة الأنجلو المصرية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974.
19. سامية فهمي وآخرون: طريق الخدمة الإجتماعية في التخطيط الإجتماعي، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1985.
20. سعد الدين إبراهيم : التنمية في مصر، الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982.

21. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، دط، 2004.

22. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، ج2، دار المعرفة الجامعية، 2004.

23. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري،ج1، دار المعرفة الجامعية، 2001.

24. صبري فارس الهيتي: التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، د ط، 2009.

25. عادل مختار الهواري: التنمية الإقتصادية – دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د ط، د س،ن.

26. عاطف حمزة حسن: تخطيط المدن أساليب ومراحل، دار الكتاب القطرية، جامعة قطر، د ط، 1992.

27. عبد الباقي إبراهيم: تأصيل الحضارة في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، مصر، 1982.

28. عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران: السكن والإسكان، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2007.

29. عبد الرؤوف الضبع: علم الإجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003.

30. عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة بن أتاسي، المطبعة التجارية بالجزائر، 1989.

31. عبد الهادي محمد والي: التخطيط الحضري، تحليل نظرية وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، 1983.

32. علي الهادي الحوات: التخطيط الحضري، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط1، 1990.

33. علي سالم الشواورة: جغرافيا العمران، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2012.

34. غريب محمد سيد أحمد: علم الإجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2006.

35. فتحي محمد أبوعيانة: جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،مصر، د ط ، 2006.

36. لوجلي صالح الزاوي: علم الإجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 2002.

37. ماهر أبو المعاطي علي: البحوث الكمية والبحوث الكيفية ودراسات الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، د ط، 2014.

38. محمد القرشي: التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، القاهرة، مصر،دط، 2007.

39. محمد عاطف غيث: التغير الإجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987.

40. محمد عاطف غيث:دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي،دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، د.س.ن.

41. محمد عاطف غيث، محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، د ط ، 1992.

42. محمد عباس إبراهيم: التصنيع والتحضير، دراسة أنثروبولوجية لمدينة كيما بأسوان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط ، 2011.

43. محمد عباس إبراهيم: التنمية والعشوائيات الحضرية (إتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية،2000.

44. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

45. محمود حيدان قديد: التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية،إمارة في نموذجها، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

46. المدن الجديدة علامات مضيئة، وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، 2000.

47. مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمان: علم إجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية،2001.

48. مريم أحمد مصطفى: علم الاجتماع- المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ط1، 2001.

49. نخبة من الأساتذة علم الإجتماع كلية الآداب، جامعة الإسكندرية: علم الاجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2002.

50. نصر عارف : التنمية المستدامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

51. نور قرمة، كارنا خوري: تخطيط المدن، الجامعة العربية الأروبية، 2008.

52. هاشم عبود المسوي، حيدر صلاح يعقوب: التخطيط والتصميم الحضري، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

ثالثا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

53. FRANCOISE CHOAY : L' URBANISME UTOPIES ET REALITES UNE ANTHOLOGIE, EDITIONS SEUIL= FRANCE 446, PAGES 1979, P112.

54. MARC COTE, MACROCEPHALIE ET MICRO- URBANISATION, CAS DU SAHARA ALGERIEN, SEMINAIRE INTERNATIONAL BISKRA 20 ET 21 NOVEMBRE 1999.

55. NIGEL TAYLOR :URBAN PLANNING THEORY SINCE (ANGLAIS), EDITIONS BROCHE, 1998.
56. SEDJARI : LES POLITIQNES DE LA VILLE, IMMPRIMERIE ELMAARIF ALJADIDA, PAGE : 14.
57. UNITED NATIONS , POPULATION DIVISION, URBAN AND RURAL POPULATION : INDIVIDUAL COUNTRIES, 85-1950 AND REGION AND MAJOR AREAS 1950- 2000 ESA /WP/REV (1970).
58. URBACO INFO : CENTRE D'ETUDE ET DE LA REALISATION EN URBANISME DE CONSTANTINE, OUM EL BOUAGHI, 2016.

رابعا: القواميس والمعاجم:

4-1: المعاجم والقواميس باللغة العربية:

59. بن هادية علي: القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.
60. القاموس المحيط، لسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة "نما".
61. المعجم الوسيط في اللغة العربية، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1980.

4-2: المعاجم والقواميس باللغة الأجنبية:

62. MERABET H :DICTIONNAIRE DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE ET DE L'EVENEMENT, BE, ALGER, 2002, P 151.
63. MERLIN P,CHOYA F :DICTIONNAIRE D'URBANISME ET L'AMENAGEMENT, P.U.F, PARIS ,1981,P26.
64. PLANNING , OXFORD DICTIONARIES , RETRIEVED, EDITES :2007,PP:4-6.
65. SHEMA NATIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, APPROVAL DATE 28 FAB 2017.

خامسا: المجلات والدوريات:

66. داليا حسين الدرديري: المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، تصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام، العدد 197 أول مايو، 2004.

67. سلامة طابع العساسفة، سعد الله جبور: التجديد الحضري كأسلوب لمعالجة مشاكل المراكز للمدن، حالة مدينة الكرك القديمة في الأردن، مجلة جامعة دمشق العلوم الهندسية، مجلة 23، عدد 2، 2007.

68. الطاهر لدرع: الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعمارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط ،Courrier du savoir- n°16, Octobre 2013, pp 107-124.

69. ظافر إبراهيم الغزاوي: التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية، مجلة الفتح، عدد 22، 2005.

70. عبد الجليل ضاري السعدون، سهاد كاظم عبد الموسي: الاعتبارات التخطيطية والتصميم للمدن التاريخية القديمة العربية، دراسة حالة (مدينة كربلاء) ،مجلة كلية المرينة واسط، جامعة بغداد، عدد 10، سنة 2011.

71. عبد الحميد دليمي: المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، نوفمبر 2007.

72. عبد الرحمان البكريوي: وثائق التعمير بين اختصاص الدولة والجماعات المحلية، مجلة التنمية، العدد أكتوبر 1992.

73. مجلة الأمين حركات، محمد الهادي لعروق: التخطيط الحضري في الجزائر و المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 43، جوان 2015.

74. محمد عبد الستار عثمان: المدنية الإسلامية، المجلس الوطني للثقافة والفن والآداب،الكويت ،عدد 128، 1990.

75. مصطفى كامل الفرا- شيماء جهاد المنسي: تخطيط المدن بين المضمون الإسلامي والمضمون الحديث- دراسة مقارنة- ، IUG Journal of Natural and Engineering Studies، 2013.

76. معاوية سعيدوني: مجلة عمران العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، العدد 16، ربيع 2016، أزمة التحديث و التخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، أفاقها.

77. ميلود فروج: المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، عدد 44، ديسمبر 2015.

سادسا: المناشير والقوانين الرسمية:

78. الجريدة الرسمية :العدد 15، قانون: 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006م، المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة.

79. الجريدة الرسمية ج. ج. د. ش، العدد 15 ص 488، قانون 29-90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

80. الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، عدد 34، قانون: 08-02 المؤرخ في 08 أفريل 2002م، والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

81. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34، 5 أول ربيع الأول، عام 14 مايو الموافق ل 1423هـ سنة 2002م قوانين خاصة بالتعمير، ص: 4.

82. الجريدة الرسمية: العدد 51، قانون: 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004م، المعدل والمتمم لقانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

83. الجريدة الرسمية:ج.ج.د.ش، العدد 15، قانون: 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006م، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

84. الجريدة الرسمية:ج.ج.د.ش، عدد 84: قانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004م، والمتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

85. الجريدة الرسمية، العدد 41، ص 950، قانون: 25-90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري.

86. الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 941، قانون رقم: 78- 30 المؤرخ في 18 جانفي 1978، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

87. الجريدة الرسمية، ج.ج.د.ش،عدد 41: قانون: 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004، والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

88. الجريدة الرسمية،ج.ج.د.ش، العدد 50، ص 941، قانون رقم 78- 30 المؤرخ في 18 جانفي 1978 م ، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

89. الجريدة الرسمية،ج.ج.د.ش، العدد 51: قانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم لقانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

90. الجريدة الرسمية،ج.ج.د.ش، عدد 10: قانون02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002م، والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

91. الجريدة الرسمية،ج.ج.د.ش، عدد 43: قانون: 03-10 المؤرخ في 19 جويلية والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

92. الديوان الوطني للإحصاء: الحصيلة العامة للتعداد العام للسكان والسكن، مطبعة الديوان 1977.

93. رئاسة الجمهورية : الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، العدد 56، ص 1803، المرسوم التنفيذي: 405- 90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990والمتعلق بإحداثيات وكالة محلية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري.

94. رئاسة الجمهورية: الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، العدد 15،ص 488، قانون 29- 90 المؤرخ في01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

95. رئاسة الجمهورية: الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، العدد 21، ص 693، قانون 11:- 91 المؤرخ في 01 أفريل 1991 والمتعلق بقواعد نزع الملكية للمنفعة العامة.

96. رئاسة الجمهورية: الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، العدد 77، ص 18، قانون 01- 20 المؤرخ في 21 ديسمبر 2001م والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

97. رئاسة الجمهورية: الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، العدد15 ص 488، قانون 90- 29 المؤرخ في 07 افريل 1990م يتعلق بالبلدية، ص 504 ،قانون 90-09 المتعلق بالولاية.

98. المادة 04 فقرة 02 من القانون 08/02 المؤرخ في 08 ماي 2002م، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة.

99. المادة 06 الفقرة 01 من القانون 08/02.

سابعا: الرسائل والأطروحات:

100. عبد العزيز بوودن: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، حالة مدينة قسنطينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001م.

ثامنا: المواقع الإلكترونية:

101. http://www.nigaza.edu.ps/ar/periodical ,16 /06 /2016 ,16h 45

102. http://www.worldurbancompaing.org/urban-thinkerscompus, 25- 12- 2016, 23h43.

103. https://www.ar/almaany.com/ar/dict-/ar- 20/06 /2016, 23h34

104. Www.unabita.Org, 10 / 07 / 2016, 17h 15

105. www.unea-na.Org-arbc –un documeut études indicateurs- ar-doc. 08 / 07 / 2016, 17h 15.

106. Www.urban_comm.Gov.Eg , 15/06 /2016, 15h15

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور– خنشلة -

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الاجتماعية

استمارة بحث:

التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة

- دراسة ميدانية بمدينة أم البواقي – حي ماكوماداس نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للطور الثالث (LMD) في العلوم الاجتماعية.

تخصص: ثقافة المدينة وتنمية المجتمع.

من إعداد الطالبة :

صليحة حاجي

إشراف:

أ.د مصطفى عوفي

إشراف مساعد: د. رحامنية سعيدة

ملاحظة:

نرجوا من سيادتكم أن تتفضلوا بالإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، وذلك بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة.

إن الإجابات التي سنحصل عليها منكم ستكون سرية ولا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية:2017- 2018

أولا: البيانات الشخصية.

1. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐

أكثر من 51 سنة ☐

3. المستوى التعليمي:

يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي

4. الحالة العائلية:

أعزب	متزوج	مطلق	أرمل

5. إذا متزوج ما نوع الأسرة؟

نووية	ممتدة

6. نوع العمل:

موظف	أعمال حرة	بطال	أخرى تذكر

7. عدد الأبناء:

من 1 إلى 3	من 4 إلى 5	6 فما فوق

8.

تاريخ الإقامة بالحي الحالي	

9.

مكان الإقامة السابق	

ثانيا: بيانات متعلقة بالتخطيط الحضري في البناء والمجال داخل حي ماكوماداس.

10. أسباب الانتقال لهذا الحي:

سبب مادي	سبب اجتماعي	الاستقرار	وجود الأقارب	لا يوجد

11. حالة ملكية السكن.

مالك خاص	مستأجر

12. عدد الغرف:

غرفتين	ثلاث غرف	أربع غرف

13. هل عدد الغرف كافي؟

نعم	لا

14. حالة المسكن الحالية:

جيدة	متوسطة	غير مقبولة

15. هل أنت راض عن الإقامة بالحي الجديد؟

نعم	لا

16. إذا كانت الإجابة بلا لماذا؟

.....

.....

.....

17. هل أدخلت تغيرات على المسكن؟

نعم	لا

18. ما نوع هذه التغيرات؟

تغيير التقسيم الداخلي للمنزل	نزع الشرفات للتوسع	أخرى تذكر

19. هل يتوفر المسكن على المياه الصالحة للشرب؟

نعم	لا

20. ما هي المشاكل التي يعاني منها السكن؟

ضيّق	نقص التهوية	الرطوبة	شبكة الصرف الصحي	نقص الإنارة	نقص مياه الشرب	لا توجد

ثالثا: بيانات متعلقة بالتخطيط الحضري في وجود المرافق والخدمات العمومية.

21. ما هي أكثر وسائل النقل التي تستعملها؟

الحافلة	سيارة الأجرة	السيارة الخاصة

22. ما رأيك في وسائل النقل المتواجدة بالحي؟

كافية ☐ **غير كافية** ☐

23. هل الطرق المؤدية للحي؟

معبدة	غير معبدة	في طريق الإنجاز

24. هل يتوفر الحي على الإنارة العمومية؟

نعم	لا

25. هل تحدث انقطاعات في شبكة الكهرباء؟

نعم	لا

26. في حالة الإجابة بـ نعم هل هذه الانقطاعات؟

متكررة كثيرا	قليلة

27. ما هي شبكات الاتصال التي يتوفر عليها حيّكم؟

هاتف ثابت	هاتف نقال	أنترنت	أخرى تذكر

28. هل يتوفر الحي على مؤسسات تعليمية وتكوينية وثقافية؟

نعم	لا

29. ما نوعها؟

ابتدائية	متوسطة	ثانوية	مركز تكوين مهني وتمهين	مركز ثقافي	أخرى تذكر

30. هل يتوفر الحي على مركز صحي ؛مستوصف، عيادة خاصة، صيدلية، مستشفى؟

نعم	لا

31. هل يتوفر الحي على مسجد أو مصلى؟

نعم	لا

32. هل توجد خدمات تجارية أولية؟

نعم	لا

33. هل يتوفر الحي على مساحات خضراء؟

نعم	لا

34. هل يتوفر الحي على مساحات للعب؟

نعم	لا

رابعا: بيانات تتعلق بالجانب الاجتماعي كمظهر أساسي في تنمية المدن الجديدة –حي ماكوماداس.

35. هل ترغب في توطيد علاقتك بجيرانك؟

نعم	لا

36. إذا كانت الإجابة بـ لا؛ لماذا؟

.....

.....

.....

37. إذا كانت الإجابة بـ نعم؛ كيف ذلك؟

.....

.....

.....

38. هل يؤثر الأصل الجغرافي للجيران على علاقتك بجيرانك؟

نعم	لا

39. إذا كانت الإجابة بـ نعم، لماذا؟

.....

.....

.....

40. هل أنتم مرتاحون في السكن؟

نعم	لا

41. إذا كانت الإجابة بـ لا، لماذا؟

.....

.....

.....

42. حسب وجهة نظرك، ما الشيء الذي ينقص حيّكم؟

.....

.....

.....

دليل المقابلة

1- بالنسبة لك ماذا تمثل المدينة الجديدة ؟

2- هل تعتبرون القطب العمراني ماكوماداس مدينة جديدة أو توسعة عمرانية لولاية أم البواقي؟

3- حسب رأيك هل فكرة إنشاء المدن الجديدة كفيلة لحل المشاكل الحضرية؟

4- ما هي السياسة التخطيطية التي اتبعتها السلطات في إنشاء المدن الجديدة؟

5- كيف يتم تطبيق هذه السياسة من الناحية الميدانية؟

6- ما هي أدوات التعمير والبرامج التي اعتمدتها الدولة في إنشاء المدن الجديدة؟

7- ما هي نوع الخدمات التي تتوفر بالمدينة الجديدة؟

8- ما هي أهداف المدن الجديدة؟

9- في نظركم هل حققت المدينة الجديدة الهدف التنموي الذي أنشأت لأجله؟

10- هل استطاعت المدن الجديدة القضاء على الاكتظاظ داخل المدن الرئيسية؟

11- هل ترى أن سياسة التخطيط الحضري بالولاية كانت ناجحة؟

12- من وجهة نظرك ما هي معوقات إنشاء المدن الجديدة في الولاية؟ و لماذا؟

أ- معوقات اقتصادية؟

ب- معوقات اجتماعية ؟

ت-معوقات طبيعية؟

ث-معوقات سياسية؟

ج- أخرى اذكرها؟

صور من إلتقاط الباحثة توضح مخطط شغل الأرض للجزء A وB لحي ماكوماداس 2017.

الصور من مديرية التعمير والبناء لولاية أم البواقي.

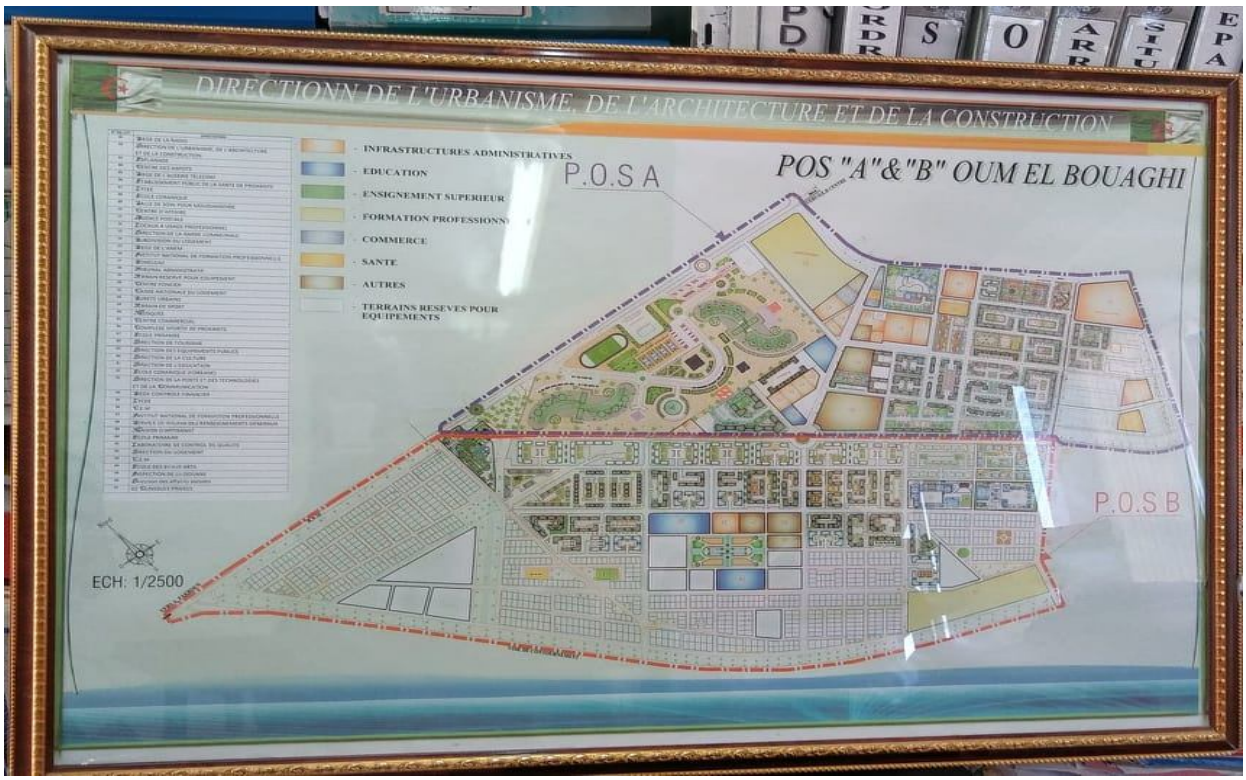

صور توضح التغيرات في البناء والمجال داخل العمارات (السكن العمودي) بحي ماكوماداس 2017.

صور توضح حالة سيارات القاطنين في السكنات العمودية بحي ماكوماداس 2017.

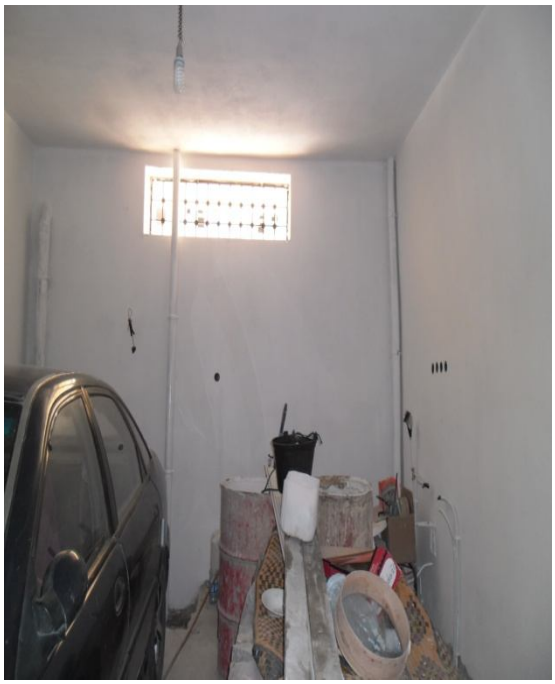

صور توضح المحلات التجارية في الطابق الأرضي وهي شاغرة 2017.

صور توضح حالة الأرصفة والطرق داخل الحي 2017.

صور توضح حالة قنوات الصرف الصحي بالتماس مع قنوات الغاز الطبيعي وأسلاك الكهرباء 2017.

صور توضح الأشغال طور الإنجاز في الحي 2017.

صور توضح حالة أعمدة الإنارة العمومية في حي ماكوماداس 2017.

صور توضح ساحة اللعب للأطفال مع النشاطات التجارية بالحي 2017.

ملخص الدراسة:

التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة.

يشهد العالم تزايد في معدلات توسع المدن وعدد السكان في العالم يوميا وبشكل طردي ،مما يؤدي إلى التوسع في البيئات العمرانية والحضرية ، والجزائر كجزء من هذا التنظيم العالمي فلقد سجلت معظم المدن فيها نموا حضريا سريعا خصوصا في العشرية السوداء كالهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن ،وهذا ما جعلها تنتهج إستراتيجية جديدة ،تمثلت في توسعات على شكل أقطاب حضرية ،وهذا للتخفيف من الضغط الحاصل في مراكز المدن وعلى وظائفها العمرانية؛ فالمدن عرفت تغيرات إجتماعية وإقتصادية كبيرة؛ فهي تعتبر نقاط إستقطاب للسكان ،نظرا لما تحمله من تطور في الخدمات والمرافق،مما جعل النزوح نحوها يتزايد بإستمرار دون تخطيط أو تنظيم.

ومدينة أم البواقي هي كباقي المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا سريعا نسبيا مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل في المجال الحضري للمدينة وعلى مستوى وظائفها العمرانية؛ فنتج عن ذلك إستراتيجية القطب العمراني الجديد: حي ماكوماداس وهو محور دراستنا السوسيوحضرية؛ ومن هذا المنطلق تم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

-هل التخطيط الحضري يساهم في تنمية المدن الجديدة ؟

وتتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية حيث تعلق السؤال الأول بمساهمة التخطيط الحضري في المدن الجديدة في البناء والمجال،أما السؤال الثاني كان حول وجود المرافق والخدمات العمومية كافية لإشباع حاجات السكان في الحي ؛في حين نجد السؤال الثالث يتضمن طبيعة العلاقات الإجتماعية وتأثرها بالساكنة لهذا الحي، وأهم مظاهر التخطيط الحضري في تنمية المدن الجديدة ؛لقد إستعنت بمجموعة من الفرضيات التي تضمنت عدة مؤشرات منها:الإضافات التي يحدثها الساكن على المسكن ،تغيير بعض الفضاءات والإستعمالات الداخلية ،التخطيط للنقل واستكمال المشاريع داخل المدن،علاقة الجذب والإرتباط السكان بالمكان الجديد -الإستقرار والأمن، العلاقات الإجتماعية وغيرها.

وقد إعتمدنا على المنهج الوصفي وعلى مجموعة من أدوات جمع البيانات منها:

الملاحظة ،المقابلة،الإستمارة،الوثائق والسجلات وفيما يخص مجالات الدراسة،شمل المجال البشري عينة من أسر –حي ماكوماداس ؛الجزء –A–أما المجال الجغرافي يتمثل في حي ماكوماداس بمدينة أم البواقي ،وتم تحديد المجال الزمني للدراسة النظرية من فيفري 2016 إلى غاية جوان 2017 والدراسة الميدانية من أوت 2017 إلى غاية جويلية 2018.

وقد تم إختيار عينة قصدية تتكون من 120مفردة أي 10 بالمائة من مجموع عدد الأسر بالحي ،وبعد توزيع الإستمارة وعرض البيانات وتحليلها توصلنا إلى نتائج ،نذكر منها:

- متابعة الخطط المنظمة من قبل المصالح المختصة للمدينة والسهر عليها ،وتسيير كل هياكلها بشفافية وتحسين الجودة لإدراجها ضمن مصاف المدن الحضرية .
- مواجهة مختلف المشاكل الحضرية بالتنظيم المحكم من خلال التخطيط الحضري .
- عدم إستكمال جميع المشاريع السكنية في الجزء–A–والجزء –B ،أدى إلى كل المرافق والخدمات ناقصة وغير مهيئة .
- العمل على إعطاء منظر جمالي بتنسيق موحد لمختلف العمارات في الحي الجديد.
- لا بد من إنتهاج خطة عمرانية محكمة وعلمية بإحترام جميع النصوص القانونية للتهيئة العمرانية .
- تفعيل دور المجتمع المدني وتعاون الجميع في حل بعض المشاكل .
- تحلي أصحاب المشاريع والمقاولين بالحس الإجتماعي قبل التجاري في إنجاز مختلف التجمعات السكنية بنزاهة.

Résumé de l'étude.

La planification urbaine dans le développement des nouvelles villes:

Le monde est témoin d'une augmentation du taux d'expansion des villes et de la population dans le monde quotidien et d'expulsion ,favorise le développement de l'environnement bâti et les zones urbaines ,en Algérie dans le cadre de ce développement mondial a enregistré la plupart des villes ou la rapidité de la croissance urbaine en particulier dans la décennie noire ,tel que la migration ,interne des zones rurales vers un milieu urbain , et c'est ce qui fait de lui donner une nouvelle stratégie , à savoir l'expansion de la forme du pôles urbains ,que d'atténuer la pression de la situation dans les centres-villes et leur fonctions urbaines ,les villes connaissent des changements sociaux et économiques à grande, il est considéré à attirer la population, compte tenu de son évolution dans les services et les installations de la tendance à l'augmentation de ses permanences sans planification ou de l'organisation ;la ville d'Oum elbouaghi , c'est comme le reste des villes Algérienne à connue une croissance urbaine rapide, qui à conduit à l'énergence de plusieurs problèmes au milieu citadin et au niveau de ses fonctions urbaines, la cité Makomadas qui est l'objet de notre étude socio-urbaine à partir de cela, la question principale suivante à été posée –est ce que la planification urbaine contribue au développement des nouvelles villes ?

D'après cette question découlent un ensemble de questions secondaires dont la premières traite, le rôle de la planification urbaine dans le domaine de construction des nouvelles villes, la deuxième question portait sur l'existence des installations et des services publics adéquats pour satisfaire les besoins de la population dans le quartier.

Alors que nous trouvons la troisième question porte sur la nature des relations sociales et de la vulnérabilité de plan pour ce quartier , la manifestation la plus importante de la planification urbaine dans le développement de villes nouvelles ,nous avons utilisé un certain nombre d'hypothèses comprenant plusieurs indicateurs ,notament: ajouts déterminé par le stateur sur le logement ,pour le changement de l'éspace d'état de l'intérieur ,de la planification et de la réalisation des projets au sein des villes ,une relation d'attraction et l'engagement de la population de la nouvelle place de la stabilité et de la sécurité des relations sociales ,etc.

Nous nous sommes appuyés sur l'approche analytique descriptive et sur un ensemble d'outils de collecte de données ,y compris l'observation ,l'entrevue, la forme les documents et les registres.

En ce qui concerne les domaines d'études,le domaine humain comprenait un échantillon de ménager cité –macomadas quant à la zone géographique est représentée dans ce quartier de la ville de Oum-elbouaghi; la portée théorique de l'étude à été déterminer de février 2016 à juin 2017 et l'étude de terrain pratique d'aout 2017 à juillet 2018.

Un échantillon intentionnel composé de 120 individus ,soit 10% du nombre total déménagnt dans le quartier ,à été sélectionné après la distribution du questionnaire ,la présentation des données et son analyse ,nous avons atteint les résultats, à savoir:

- Des plans de suivi par les autorités de la ville et il est de toutes ses structures ,de transparence et d'amélioration de la qualité pour l'inclusion dans l'intérêt des grandes villes.
- faire face aux différents problèmes urbains organisés par l'aménagement urbain.
- Echec de tous les projets résidentiels dans les parties –A-et-B-a conduit à tous les services et installations imparfaits et mal préparés.
- Travail sur le don à une organisation de masse de coordonner unifier les différents bâtiments dans le nouveau quartier.
- Il est nécessaire de suivre la chemin urbain efficace et le respect de tout les textes juridiques configurable urbain.
- Activer le rôle de la société civile et la coopération de tout dans la résolution de certains problèmes.
- Analyse du projet ,des propriétaire et des entrepreneurs sur les médias sociaux par les entreprises dans la réalisation des différents communautés avec intégrité.

Study Summary :

Urban planning in the development of new cities.

The world is witnessing an increase in the rates of urbanization and the number of people in the world daily and steadily, which leads to the expansion of urban and urban environments, and Algeria is part of this global organization, as most cities have recorded rapid urban growth, especially in the black decade, such as internal migration from the countryside to the cities, and this What made it adopt a new strategy, represented by expansions in the form of urban poles, and this was to reduce the pressure on city centers and their urban functions; Cities have known great social and economic changes; they are considered polarizing points for the population, due to the development in services and facilities they carry, which made displacement towards them continuously increasing without planning or organizing.

And the city of Oum El Bouaghi is like the rest of the Algerian cities, which witnessed relatively rapid urban growth, which led to the emergence of many problems in the urban sphere of the city and at the level of its urban functions. This resulted in the strategy of the new urban pole: the Macomadas neighborhood, which is the focus of our socio-urban study; From this standpoint, the following main question was raised:

Does urban planning contribute to the development of new cities?

A set of sub-questions branched out from it, where the first question related to the contribution of urban planning in the new cities in construction and field, and the second question was about the existence of public facilities and services sufficient to satisfy the needs of the residents in the neighborhood; while we find the third question includes the nature of social relations and their impact on the inhabitants of this neighborhood, The most important aspects of urban planning in the development of new cities; I used a set of hypotheses that included several indicators, including: additions made by the inhabitant to the house, changing some spaces and internal uses, planning for transportation and completing projects within cities, the relationship of attraction and connection of the population with the new place - stability and security, Social and We have relied on the descriptive approach and on a set of data collection tools, including:

Observation, interview, form, documents and records. Regarding the fields of study, the human sphere included a sample of families - the Macomadas neighborhood; part - A-.

The geographical area is represented in the Macomadas neighborhood in the city of Umm El Bouaghi, and the time range for the theoretical study was determined from February 2016 to June 2017 and the field study from August 2017 to July 2018.

An intentional sample consisting of 120 individuals, or 10 percent of the total number of families in the neighborhood, was chosen. After distributing the questionnaire, presenting and analyzing the data, we came to conclusions, including:

- Follow up on plans organized by the relevant departments of the city and watch over them, and run all its structures in a transparent manner and improve the quality to include them within the ranks of urban cities.
- Facing the various urban problems with tight organization through urban planning.
- Failure to complete all housing projects in Part-A- and Part-B, resulting in all facilities and services deficient and unprepared.
- Working to give an aesthetic view in a unified format for the various buildings in the new neighborhood.
- It is imperative to adopt an accurate and scientific urban plan, respecting all legal texts for the urban development.
- Activating the role of civil society and everyone's cooperation in solving some problems.
- Project owners and contractors have a pre-commercial social sense in completing various residential complexes with integrity